منتدى التنمية

نحو إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية

اللقاء السنوي الحادي والعشرون

3 - 4 فبراير 2000

دبي - الإمارات العربية المتحدة

دول الخليج والعولمة

د. أحمد بشارة

د. تركي الحمد

د. عبدالعزيز محمد الدخيل

د. ماجد عبدالله المنيف

دول الخليج والعولمة

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية

الطبعة الأولى
الكويت 2000
تنفيذ النشر : دار قرطاس للنشر
هاتف : 2656032 فاكس : 2656031
ص .ب : 35318 الشعب ، 36054 ـ الكويت

Qurtas-Publishing@netbox.com

تصميم الغلاف : راشد العجيل

منتدى التنمية

اللقاء السنوي الحادي والعشرون

3 - 4 فبراير 2000

دبي - الإمارات العربية المتحدة

دول الخليج والعولمة

منتدى التنمية

يتمثل الغرض العام للمنتدى في إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية ، ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها .

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض العام يعمل المنتدى على ما يلي :

أ ـ توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها .

ب ـ خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة» .

جـ ـ إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة .

د ـ تعميق الوعي والإدراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير إدارة التنمية بما يسمح للمنطقة الاستخدام الأمثل لمواردها .

هـ ـ تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة ، وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة ، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها ، والبدء من حيث انتهى الآخرون ، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب .

الإطار العام لمنتدى التنمية

المحتـويـات

المقدمة د . أحمد بشارة 9

الجلسة الأولى

العولمة في البحث عن تعريف د . تركي الحمد 15

المناقشات 35

الجلسة الثانية

العولمة الاقتصادية ودول مجلس التعاون د . عبدالعزيز محمد الدخيل..... 53

المناقشات 105

الجلسة الثالثة

النفط والعولمة د . ماجد عبدالله المنيف 119

المناقشات 155

الجلسة الختامية

مناقشات عامة 175

الأوراق تعبر عن وجهة نظر معديها

المقدمة

لقد عود منتدى التنمية المختصين والمهتمين خلال السنوات العشرين الماضية على الطرح العلمي والمناقشة الهادئة للعديد من القضايا الحيوية التي تمس مستقبل منطقة الخليج العربي بجوانبه المختلفة .

وجاء لقاء المنتدى الحادي والعشرون المنعقد خلال الفترة 3 - 4 من فبراير 2000 بمدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة منسجماً مع هذا التوجه والاهتمام .

والكتاب السنوي لهذا العام هو توثيق دقيق لوقائع الاجتماع الأخير الذي اختار موضوع «دول الخليج والعولمة» عنواناً عريضاً لأبحاثه المرجعية التي قدمها مختصون وساهم في مناقشتها التفصيلية جمهور من المختصين والمهتمين على مدى يومين . ويجد القارئ في هذا الكتاب تفاصيل الأبحاث الثلاثة ، بعد مراجعاتها اللاحقة من قبل معديها ، وملخص لما دار من نقاش خلال الاجتماعات .

ففي الورقة الأولى للدكتور تركي الحمد بعنوان «العولمة . . في البحث عن تعريف» حاول الكاتب البحث المضني عن تعريف للعولمة ، وسبح بالقارئ لهذا الغرض بمحيط من الأفكار من مصادر عدة ، بين متحمس ومتحفظ ، ومن متخصص إلى مطلع ، ومن كافة جوانب الموضوع الاقتصادية والسياسية والثقافية ، فكان بعرضه شمولياً عرج بالقارئ من الأدب والتراث إلى الجغرافيا ومنها إلى السياسة والاقتصاد . كما حدد الكاتب بإيجاز ثمانية مستويات (وهي أقرب للملامح) للعولمة تلخص لب الموضوع .

وتثير ورقة الدكتور الحمد ، كما أثارت خلال لقاءات المنتدى ، مجموعة واسعة من التساؤلات ، منها على سبيل المثال : هل العولمة ظاهرة ، فيها شيء من المبالغة ، أم أن العالم أمام مرحلة جديدة من حياة البشرية مثلما كانت بدايات عصر الصناعة؟ وهل لنا أن نستسلم لمقولة أن العولمة تسير في اتجاه واحد ، من القوي للضعيف ومن الغني للفقير ، وهي الإمبريالية بثوب جديد؟ أم أننا أمام حركة تاريخية جديدة تستوعب الجميع؟ وإذا سلمنا بأن التغير السريع هو سمة ملازمة للعولمة ، فكيف لنا كشعوب في منطقة الخليج ، مكبلة بإرث يقوم على الثبات والتقليد والمرجعية التاريخية ، ان نتفاعل ونفيد ونستفيد من العولمة؟ .

أما في الورقة الثانية للدكتور عبدالعزيز الدخيل ، بعنوان «العولمة الاقتصادية ودول

أما في الورقة الثانية للدكتور عبدالعزيز الدخيل ، بعنوان «العولمة الاقتصادية ودول مجلس التعاون» فيستعرض الكاتب في بحث موسوعي جملة واسعة من عناصر الموضوع ، فبعد استعراض للخصائص السبع للنظام الاقتصادي الجديد يوصّف الكاتب ويشخص طبيعة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ستة مؤشرات أساسية ليعود في الجزء الثالث من الورقة ليقيس مدى مواءمة دول المجلس للخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي كما فصلها في الجزء الأول ، وهي محاولة طموحة وجريئة بقدر ما تثيره من تساؤلات مشروعة . فالورقة تثير جملة واسعة من الآراء والتساؤلات ، أبرزها : هل يمكن لدول المجلس أن تواكب وتستفيد من النظام الاقتصادي العالمي الجديد دون المساس بهيكل النظم السياسية القائم؟ وهل من الممكن تحرير الاقتصاد دون تحرير الإنسان والمجتمع؟ .

وخارج دائرة السياسة هنالك قواعد التعامل الاقتصادي وما تستدعيه من تشريعات وسيادة القانون والشفافية ومبادئ المساواة والعدل والتنافس السوي ، فكيف لمجتمعات تحكمها قواعد قبلية وسلفية أن تغير من ذاتها؟ وفي دول يغلب ريع النفط على اقتصاداتها وتسود فيها هيمنة الدولة وتذبذب معدلات النمو والموازنة ، كيف لها أن تكسر هذا الطوق لتلاقي الاتجاهات العالمية في تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة؟ وهل هذا ممكن لنظم سياسية قوام شريعتها كسب ود المواطن ورضاه؟ وهل ممكن لهذه السياسية الداخلية الاستمرار في ظل زيادة السكان وسماتهم الديمغرافية التي تميل إلى الشبيبة والنزعة للوظيفة الحكومية؟

ويختتم الدكتور الدخيل ورقته القيمة باقتراح حزمة من الإجراءات الطموحة لتحرير اقتصادات دول المجلس لكي تواكب متطلبات النظام الاقتصادي العالمي . والمقترحات بجوهرها تدعو لنقل مركز القوة من النخب الحاكمة إلى القطاع الخاص . وهنا يطل علينا السؤال : هل هذا ممكن؟ وهل يتخلى من يحكم ويملك عن امتيازاته طواعية؟ وإن كان الجواب بالنفي ، هل يعني ذلك أننا محكومون لنبقى خارج مجرى التاريخ؟ أم هنالك طريق وسيط؟ .

وفي الورقة الثالثة والأخيرة للدكتور ماجد المنيف ، بعنوان «العولمة والنفط» ، يستعرض الكاتب في بحثه القيم الجوانب المختلفة لأثر العولمة في النفط ، فبعد عرض بياني ومعلوماتي مفيد للمفهوم الاقتصادي للعولمة يقوم الكاتب بتحليل تطور العلاقات الدولية

في مجال النفط وكيف انتقل ثقل التأثير من الشركات الاحتكارية في بدايات القرن العشرين إلى منظمة الأوبك في الستينيات منه ، وما صحبها من تبدل في الأسعار والأسواق . ثم يستعرض الكاتب في الجزء الثالث من الورقة الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة على القطاع النفطي والدول المنتجة والمصدرة له ، وهي التي حددها بأربعة مجالات : التقدم العلمي والتقني في الصناعة ، وإعادة هيكلة صناعة النفط ، والآثار البيئية لها ، والتغيرات المحتملة في أسواق النفط ، ليخلص بأنه لا تعارض بين السيادة على النفط والاستثمار الأجنبي فيه ، وأن للأوبك دوراً مهماً في التكتلات الاقتصادية العالمية .

وتثير ورقة الدكتور المنيف ، مثل سابقاتها ، مجموعة جديدة من الأسئلة ، منها : هل يمكن لدول مجلس التعاون أن توفق بين حاجتها لتعزيز حصصها في الاحتياطي النفطي العالمي باستخدام التقنيات الحديثة بالتعاون مع مستثمرين أجانب دون الإخلال بالسيادة الوطنية على المكامن؟ وهل من مصلحة دول المجلس كأكبر منتج عالمي المحافظة على الأوبك وقيودها على الإنتاج التي تحابي الدول ذات الاحتياطي الصغير؟ أم البحث عن صيغ تحفظ لها مكانتها في الإنتاج؟ وما هو مستقبل الأوابك (الأوبك العربية)؟ هل مطلوب من شركات النفط الوطنية في دول المجلس بناء تحالفات استراتيجية مع شركات النفط العالمية؟ أم هي حتمية يجب الاستعداد لها؟ وكيف لدول المجلس أن تحمي عوائدها من النفط أمام التطورات المرتقبة على بدائل النفط في قطاعي النقل والمواصلات؟ وكيف ستواجه القيود البيئية على الوقود الكربوني؟ .

حقاً إن الملتقى الحادي والعشرين لمنتدى التنمية أثار موضوعاً مواتياً وحيوياً . وسيجد القارئ في هذا الكتاب ، سواء من جانب الأبحاث أو المناقشات ، مرجعاً مفيداً خلال السنوات القليلة القادمة ، التي ستشهد فيها حتماً قضايا العولمة وأثرها في دول الخليج العربي مناقشات حادة ومستفيضة ، وهي مناقشات ضرورية حتى نحقق جميعاً الفهم المشترك والتوازن المقبول بين مصالحنا كدول ومجتمعات من جهة ومتطلبات الانتماء والوفاء لقواعد العمل التي ارتضتها دول العالم ، بما فيها دولنا ، من جهة أخرى . والله الموفق .

د . أحمد بشارة

الكويت 8 - 4 - 2000

افتتح الدكتور عبدالعزيز السلطان المنسق العام الجلسة باسم الله قائلاً :

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية ، أود ، بالأصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية ، أن أرحب بكم جميعاً ، ضيوفاً وأعضاء ومشاركين في اللقاء السنوي الحادي والعشرين للمنتدى ، ولمن يحضر اللقاء للمرة الأولى ، أود الإشارة إلى :

النقطة الأولى : إن هدف الأوراق المعدة ، هو إثارة الحوار حول الموضوعات المطروحة ، لكي يتسنى لمعدّي الأوراق تعديلها قبل نشرها ، لذلك ينبغي التركيز في الحوار على ما يثري الأوراق وإضافة معلومات جديدة ، وليس مجرد توجيه أسئلة إلى معديها .

النقطة الثانية : لاحظت في لقاءات سابقة أن هناك استطراداً في بعض النقاط ، ونظراً لضيق الوقت ، يرجى الاختصار ، لإتاحة الفرصة للزملاء المعقبين .

النقطة الثالثة : هناك محاور أساسية لكل ورقة ، سيعرضها مدير المشروع .

العولمة في البحث عن تعريف

الدكتور تركي الحمد ❖

❖ كاتب - المملكة العربية السعودية

تمهيد

يرى ألفن توفلر أن الإنسانية قد مرت في تاريخها بثلاث مراحل : الثورة الزراعية ، والثورة الصناعية ، وهي تمر اليوم بما يسميه توفلر «الموجة الثالثة» ، أو ثورة الاتصالات والمعلومات والتغير المتسارع ، وما يؤدي إليه ذلك من «صدمة المستقبل» . ويُقسم بعض مؤرخي الاقتصاد التطور التقني ، وبالتالي الاقتصادي ، منذ الثورة الصناعية وحتى نهاية القرن العشرين ، إلى أربع موجات رئيسية ، تُسمى كل موجة منها باسم «موجة كوندراتييف» ، نسبة إلى عالم الاقتصاد السوفييتي «نيكولاي كوندراتييف» ، وكل موجة من هذه الموجات لها مركز إقليمي معين ، ويقوم التصنيع خلالها على قاعدة محورية معينة (انظر : أنطوان بطرس ، الثورات العلمية العظمى في القرن العشرين ، بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 1994) . هذه الموجات هي :

الموجة الأولى (1785 - 1842) : مركزها بريطانيا ، ويقوم التصنيع فيها على الفحم والحديد والطاقة البخارية .

الموجة الثانية (1843 - 1897) : مركزها ألمانيا والولايات المتحدة ، وتقوم على الفولاذ وسكك الحديد والسفن البخارية والمعدات الميكانيكية .

الموجة الثالثة (1898 - 1947) : مركزها ألمانيا والولايات المتحدة ، وتقوم على السيارات والأدوات الكهربائية والكميائية .

الموجة الرابعة (1948 - 2003) : مركزها اليابان ، وأساسها الصناعات الكيميائية والكهربائية والإلكترونية ، وبالذات تكنولوجيا المعلومات .

ويرى القائلون بهذا التقسيم أو التصنيف ، أن «الموجة الخامسة» ، وهي التي بدأت تباشيرها خلال تسعينيات القرن العشرين ، ولكنها لم تكتسح بالكامل بعد ، سوف تكون قائمة بصورة شبه حصرية على الصناعات الإلكترونية وتقنية المعلومات . فالعولمة ، أو رأس المال الجديد كما يرى خبير الإدارة الأمريكي «بيتر دراكر» ، وصناعتها والسيطرة عليها ، سوف تكون هي مثار النزاع بين

الأمم (الحية بالطبع) ، وحافز التغير في مختلف المجتمعات . وفي ذلك يقول ألفن توفلر : «في القرنين التاسع عشر والعشرين كانت الأمم تخوض الحروب من أجل السيطرة على المواد الخام التي كانت تحتاج إليها لتغذية اقتصاداتها الصناعية ، أما في القرن الحادي والعشرين فإن المعرفة هي التي ستكون أكثر المواد الخام أساسية . فهل سيكون ذلك هو المحور الذي قد تدور حوله حروب المستقبل وثوراته الاجتماعية؟» (ألفن توفلر ، تحول السلطة : بين العنف والثروة والمعرفة ، مصراته ، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع 1992 ، ص 429) . هذه الموجة الخامسة ، أو الموجة الثالثة بالنسبة إلى توفلر ، هي الحافز الأولي ، والقاعدة الأساسية لما أصبح يعرف باسم ظاهرة «العولمة» Globalization ، أو «الكوكبة» كما يحبذ البعض أن يسميها . وسواء سمينا هذه الثورة الجديدة في تاريخ الإنسان «عولمة» أو «كوكبة» ، فإن المهم ليس الاسم الذي نطلقه عليها ، بقدر ما أن المهم هو الوعي والإدراك بأن هناك مرحلة جديدة قد بدأت في تاريخ البشرية .

وقد نختلف في تعريف العولمة ، أو الزاوية الفكرية والأيديولوجية التي ننظر إليها منها ، وقد نصفق لها استحساناً ، أو نصفر لها استهجاناً ، أو حتى قد نعتبرها مجرد وهم من الأوهام المعاصرة ، أو نوعاً من المؤامرة ، أو الاستعمار المُقنع ، أو الاختراق الثقافي ، أو الغزو الفكري ، أو الاستلاب الاقتصادي ، أو التشويه الثقافي والاجتماعي ، أو تهديداً للهوية والذاتية والخصوصية ، أو غير ذلك . وقد يعتبرها البعض شراً كلها ، وقد يعتبرها آخرون خيراً كلها ، وقد يقف البعض حيارى إزاءها . كل ذلك قد يكون وارداً ، وهو وارد بالفعل ، ولكن ما لا يُمكن الاختلاف عليه هو أن هنالك تطوراً مختلفاً أخذ ينمو وينتشر على مستوى العالم ، وفي مجالات الاقتصاد والإعلام والتقنية خاصة ، خلال تسعينيات القرن العشرين بصفة رئيسية . فلنسمِّ هذا التطور ما نسميه ، ولنحكم عليه كيفما أردنا ، ولكن يجب أن نفهم ، أو نحاول أن نفهم ما يجري قبل هذا وذاك ، مادام هناك اتفاق على أن مرحلة جديدة من تاريخ البشرية قد بزغت أواخر القرن العشرين ؛ إذ ، وكما يعبر أحد أقطاب تقنية المعلومة المعاصرة عن المسألة ، «فإننا نبدأ جميعاً الآن رحلة كبرى أخرى ، ونحن لا نعرف على وجه اليقين إلى أين تؤدي بنا هذه الرحلة أيضاً ، لكنني على يقين مرة أخرى من أن هذه الثورة ستؤثر في حياة أعداد أكبر من الناس ، وستأخذنا جميعاً إلى ما هو أبعد . . إن الثورة في مجال الاتصالات قد بدأت لتوها ، وسوف تستغرق تطوراتها عدة عقود قادمة . .» (بيل جيتس ، المعلوماتية بعد الإنترنت ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، 1998 ، ص 7 - 9) . فما هي هذه العولمة التي أخذتنا ، في العالم العربي على الأقل ، على حين غرة؟

مشكلة التعريف

مشكلة التعريف هي أعوص مشكلة يمكن أن يواجهها باحث أو مفكر أو كاتب أو متابع لشأن من الشؤون ، فالتعريف في الخاتمة ، يعني كيف يمكن جعل الكبير صغيراً ، والمشتت مركزاً ، والمعقد بسيطاً ، واللامحدود محدوداً . إنه أشبه ما يكون بمحاولة تركيز مائدة طعام كبيرة ومتنوعة ، في كبسولة صغيرة يمكن بلعها بجرعة ماء ، دون أن يفقد هذا التركيز الطعام لذته أو نكهاته المختلفة ، أو ألوانه المتعددة . بل إن التعريف يجب أن يكون في النهاية شيئاً أشبه ما يكون بجراب الحاوي ، أو قبعة الساحر ، يمكن أن يخرج منه أو منها أي شيء وكل شيء : من الأرنب ، والحمامة والفيل ، إلى الفتاة الجميلة والرجل المفتول العضلات في الوقت ذاته . كما أن التعريف بالشيء ، أي شيء ، من مستلزمات فهم الشيء رغم الصعوبة . فالتعريف يقوم مقام «البطاقة الشخصية» للفرد ، من حيث إعطاء المعلومات الأساسية عنه ، التي تحدد شخصيته الظاهرة : الاسم ، تاريخ الميلاد ، الطول ، لون البشرة والشعر والعينين ، العلامات الفارقة ، ونحو ذلك من صفات . ولكن هذه الصفات العامة الواردة في البطاقة الشخصية لا تفصح عن الشخصية الحقيقية للفرد ومكنوناتها وتجلياتها ، قدر ما تعطي مجرد «مفتاح» للدخول في عالم الشخصية الحقيقي ، الذي قد يملأ أسفاراً من البحوث ، ويتشارك في كشفها عدة حقول من المعرفة ، وهنا تكمن صعوبة محاولة تعريف أي شيء ، ومن ذلك محاولة تعريف العولمة : مالئة الدنيا وشاغلة الناس ، كما كانت قصائد المتنبي في أزمان عربية بعيدة وغير بعيدة ، إذ لم يعد الأشخاص هم من يوصفون بمثل هذه الصفات بقدر ما حلت الظواهر محلهم .

فالعولمة مفهوم غامض لدى الكثيرين ، رغم بساطته المتناهية من جانب ، وتعقده المحير من جانب آخر ، فهو بسيط الفهم حين محاولة تجاوز المظاهر إلى جوهر المفهوم ، أو ما هو مشترك بين المظاهر ، أو المعنى المباشر ، وهو معقد نتيجة تشابك تلك المظاهر ، أو تجليات العولمة المختلفة ، من تقنية واقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية . ولأجل ذلك ، ربما كان المفهوم غير واضح في أذهان المتحدثين عنه ، وبالتالي فهم ينقلون غموضهم إلى المتلقين ، أو ربما كان ذلك الغموض راجعاً إلى تداخل محاولات فهم المفهوم كما هو ، مع محاولات الحكم عليه دون فهم الظاهرة بكل أبعادها ، أو اتخاذ موقف أيديولوجي أو قيمي منه ، ومزج الموقف الأيديولوجي بالفهم الموضوعي ، بحيث لا يعود من الممكن الفصل بينهما ، وبذلك تضيع الصورة . «فالبعض» ، كما يقول باحث في الظاهرة ، «وقبل أن يفهم العولمة أو يتفهمها اتخذ منها موقفاً أيديولوجياً وعقائدياً مسبقاً ، وأخذ يسابق الجميع لمعاداتها . والبعض ركز تركيزاً أحادياً على مخاطرها دون فرصها . . . والبعض الآخر تعرف على فرصها دون المخاطر . أما البعض الأخير فإنه أساء فهم العولمة كل الإساءة ، واعتقد واهماً أن

العالم قد تمت عولمته عولمة كاملة» (عبدالخالق عبدالله ، «العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها» ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر/ ديسمبر ، 1999) .

وربما كانت تلك الضبابية في تعريف مفهوم العولمة راجعة إلى أن كل محاولة للتعريف تنطلق من جانب دون جانب ، كما العميان في قصة فيل إفلاطون ، حيث لمس البعض رجل الفيل فظنها كل الفيل ، وآخرون لمسوا رأسه فظنوه كله ، وهلم جراً ، أما حقيقة الفيل فهي رأسه وأرجله وكل أعضائه ، ولا يمكن اختزاله إلى مجرد رأس أو رجل أو غير ذلك ، حتى وإن أصر العميان على ذلك . وفي مفهوم العولمة ، يلمس البعض جانباً منه ، ويركزون عليه ، ثم يعممونه على أنه كل العولمة ويتجاهلون الباقي ، ويركز الآخرون على جانب آخر ، وتكون النتيجة على حساب المفهوم ككل ، كما كان وصف العميان للفيل على حساب الصورة العامة للفيل .

كما أن مفهوم «العولمة» ذاته لم يظهر حقيقة ، ولم يكتسب هذا الاهتمام العالمي (أكاديمياً وعملياً وفي الحياة اليومية) ، إلا خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ، وتحديداً بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفييتي ، بحيث إن الكلمة ظهرت في التسعينيات بمعنى مختلف عن معناها التقليدي ، في معجم أكسفورد للكلمات الجديدة ، وإن كان هذا المعنى الجديد محصوراً في المعجم بالمجال البيئي أو الأيكولوجي (Oxford Dictionary of New Words, 1991, p. 133) . صحيح أن المفهوم قد بد أ في الانتشار خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات ، كما أنه قد أطل ابتداءً مع مقولة «القرية الكونية» ، التي أطلقها معرفياً عالم الاجتماع الكندي «مارشال ماك لوهان» ، في كتاب له أواخر الستينيات ، ولكن يمكن القول إن كل ذلك كان استهلالاً للمفهوم على استحياء ، وليس بذاك الزخم الذي أصابه خلال عقد التسعينيات (للتوسع هنا ، انظر : رونالد روبرتسون ، العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 1998 ، الفصل الأول) .

وقد تختلف المناهج الفكرية والأيديولوجية التي يحاول البعض من خلالها فهم ظاهرةالعولمة المعاصرة أو مقاربتها ، ومن ثم تقويمها ، أو حتى الحكم عليها (انظر قائمة التعريفات المرفقة) ، إلا أن العولمة كظاهرة مجردة يمكن إدراكها بسهولة نسبية ، ولو من خلال «الحس العام» الذي يدرك أن هنالك تغيراً جذرياً يجري في هذا العالم ، وإن كان من غير السهولة تحليلها بالكامل ، والنفاذ إلى آلياتها وقواها الفاعلة ، سواء الحالية والممارسة ، أو المتوقعة في المستقبل . وفي محاولتنا هنا الوصول إلى معنى العولمة ، دون التعرض لمظاهرها وتجلياتها ، سنحاول البدء من البسيط ، من أجل الوصول إلى المعقد .

فعندما تشاهد اليوم مثلاً مباراة كرة القدم ، أو احتفالاً لاختيار ملكة جمال العالم ، أو حتى أن

ترى زياً معيناً قد أخذ ينتشر على مستوى العالم بحيث أصبح زياً عالمياً (البنطال والقميص مثلاً) ، فأنت في حقيقة الأمر إنما ترى جوهر العولمة وفلسفتها ببساطة ، أو قل أنك تشاهد أبسط مظاهرها ، فالقواعد التي تحكم مباريات كرة القدم ، أو مقاييس الجمال التي تحدد جميلة الجميلات في هذا العالم ، أو معايير الأناقة حالياً ، لا تختلف باختلاف المكان ، كما كان الحال في أزمان مضت . فالبرازيليون والأرجنتينيون ، يلعبون الكرة اليوم بذات القواعد والقوانين التي يلعب بها الإنجليز أو أهل الخليج مثلاً . نعم هنالك «نكهة» (خصوصية) للكرة البرازيلية تختلف عن النكهة الإنجليزية ، ولكن ذلك يجري في إطار قوانين وقواعد واحدة (العمومية) ، ولا يخرج عنها رغم المذاق المختلف . والهنود أو العرب يختارون «ملكة جمالهم» وفق ذات الأسس والمقاييس التي يختار بها الفرنسيون أو الأمريكيون ملكات جمالهم . ورغم شقرة الفرنسيات وسمرة الهنديات مثلا (خصوصية) ، إلا أن مقاييس الجمال في مثل هذه الأمور واحدة (العمومية) . وقد عرف العرب اللعب «بالكرة والصولجان» قديماً ، ومقاييس الجمال التقليدية لديهم (قضيب على كثيب ، وكفل إذا قامت أقعدها ، وتقبل بأربع وتدبر بثمان) تتناقض جذرياً مع مقاييس الجمال المعاصرة ، ذات الجذور الأوروبية ، ولكنهم لا يلعبون كرة القدم اليوم بقواعد الكرة والصولجان التي كانت سائدة أيام هارون الرشيد ، ولا ينتخبون ملكات جمالهم وفق مقاييس أعشى قيس لجمال محبوبته هريرة :

صفر الوشاح وملء الدرع بهكنة ... إذا تأتّى يكاد الخصر ينخزل

هركولة فنق درم مرافقها ... كأن أخمصها بالشوك منتعل

أو وفقاً لتلك المواصفات التي كانت تتمتع بها «عائشة بنت طلحة» ، التي كانت توصف بأنها أجمل أهل زمانها ، وكانت أهم مزاياها هي تلك السمنة المفرطة ، التي كانت إذا قامت أقعدتها ، مما تحتاج معها إلى وصيفتين كي يساعدنها على مجرد النهوض . فكل العالم اليوم متفق على قواعد لعبة كرة قدم واحدة ، ومقاييس جمال معينة ، على الرغم من الخصوصيات و«النكهات» المختلفة في هذا المجال أو ذاك ، وهنا أو هناك . عند إجابة سؤال مثل كيف تحولت لعبة كرة القدم ، الإنجليزية الأصل والمنشأ ، إلى لعبة «عالمية» ، أو كيف توحدت مقاييس الجمال العالمية الحالية ، وهي الأوروبية الأصل والمنشأ والتاريخ ، نكون قد وضعنا الإصبع على النقطة الرئيسية في سؤال العولمة برمته .

قد يرى البعض أن ما نصفه هنا يدخل في باب «المثاقفة» "Acculturation" ، أو الحوار التاريخي بين الثقافات والحضارات Dialogue of Civilizations ، أو تحت مفهوم «العالمية» Uni-verssality ، من حيث إنها : «طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي : العولمة احتواء

للعالم ، والعالمية تفتح على ما هو عالمي وكوني» (محمد عابد الجابري ، «العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات» ، في العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 ، ص . 301) ، أو من حيث إنها تعبير عن : «الثقافة الإنسانية المشتركة بغض النظر عن أصل ومنشأ هذه الثقافة أهو عربي أم غربي أم غير ذلك ، المهم في هذه الثقافة العالمية أنها قد أصبحت في بنودها وقيمها العامة إرثاً إنسانياً مشتركاً وإيماناً إنسانياً عاماً» (تركي الحمد ، الثقافة العربية في عصر العولمة ، بيروت ، دار الساقي ، 1999 ، ص 178) . والعالمية بهذا المعنى ، شيء مختلف عن «العولمة» كظاهرة Globalization ، وعن «أيديولوجيا العولمة» Globalism ، أو ما يمكن أن نسميه بـ «العولمانية» ، أو «العولموية» (إذ نترك مثل هذا الأمر لأهل اللغة لإيجاد الاشتقاق اللغوي المناسب) ، من حيث إنها أيديولوجيا معينة تسعى إلى الهيمنة والسيطرة على مستوى العالم ، وليست في النهاية إلا العنوان الأيديولوجي الجديد للرأسمالية في مرحلتها الراهنة ، أو مرحلة ما بعد الإمبريالية (لمثل هذه الاتجاهات : انظر مثلاً الطروحات المختلفة في العرب والعولمة) .

وقد يكون مثل هذا الاعتراض صحيحاً نسبياً ، من حيث إن «العالمية» عبارة عن «فكرة» ، وليست ظاهرة ، تختلف في تاريخها وآليات تجسدها (المتطورة والمبتغاة) ، عن تاريخ وآليات ظاهرة العولمة (المتجسدة على أرض الواقع) . ولكن ، وعلى الرغم من الاختلاف الظاهر بين الفكرة والظاهرة ، يبقى السؤال : ما الذي جعل من مقاييس الجمال الأوروبية مثلاً مقاييس على المستوى العالمي ، ولم تكن المقاييس العربية أو الأفريقية أو الصينية هي السائدة؟ سؤال لا يستطيع مفهوم المثاقفة أو العالمية أو حوار الحضارات أن يجيب عنه بصفة حصرية ، بقدر ما أن الجواب يكمن في البحث عن تلك الآليات والقوى التي جعلت من هذه الثقافة مثلاً سائدة على حساب ثقافة أخرى ، وسرعت من المثاقفة في مرحلة ، وأبطأت من وقعها في مرحلة أخرى . فالاختلاف بين «فكرة» العالمية ، و«أيديولوجيا» العولمة ، و«ظاهرة» العولمة ، لا يعني أنها في واقع الحال متنافرة أو متناقضة تمام التناقض . فقد تكون ظاهرة العولمة وآلياتها (بنتائجها السلبية والإيجابية) ، هي في النهاية وسيلة النقل التاريخية لتجسد فكرة العالمية (بكل إيجابياتها المتخيلة) ، وذلك بمثل ما أن دمار ثورات التاريخ العظمى كان هو المقدمة الضرورية لمجتمعات أرقى من تلك المحطمة ، فطائر «الفينيق» يجب أن يحترق ويموت أولاً ، كي يولد من جديد من بين أكوام الرماد ، ليبدأ رحلة الألف عام من جديد . فخلال القرن التاسع عشر ، كان الاشتراكيون ، الطوباويون منهم و«العلميون» ، مثلاً يمقتون النظام الرأسمالي ، ويعتقدون في النهاية أنه نظام لا إنساني لا يلبث أن ينهار نتيجة تناقضاته الداخلية (الرأسمالية تحمل بذور فنائها في نفسها) ، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يقرون بضرورته التاريخية من أجل الوصول إلى الاشتراكية ، من حيث إنه لا اشتراكية بلا

وفرة ووعي طبقي ، وذاك لا يحدث إلا من خلال آليات وقوى الرأسمالية ذاتها . واعتماداً على ذات المنطق ، يمكن الحديث عن ذاك الترابط بين الفكرة والظاهرة في عصرنا الراهن ، أي بين فكرة العالمية وظاهرة العولمة .

وبمثل ما أن هناك ترابطاً معيناً بين العالمية والعولمة ، من حيث إن سيرورة وصيرورة التاريخ هي الرابط بينهما ، يمكن القول إن هناك أيضاً رابطاً ما بين ظاهرة العولمة وأيديولوجيا العولمة . فالعولمة كظاهرة ، ذات منشأ تاريخي إقليمي معين ، بمثل ما كانت الرأسمالية مثلاً . فإذا كانت الرأسمالية الكلاسيكية مثلاً نشأت في إطار إقليمي وأوروبي أولاً ، ثم انتشرت في أرجاء العالم ، فكذلك نشأت قوى العولمة المعاصرة في إطار إقليمي أمريكي ، ثم وجدت طريقها لبقية العالم . وأصحاب العولمة ، أو لنقل الرواد فيها وفي أي شيء ، إنما هم يسعون ، ووفق منطق الأمور إلى تحقيق مآربهم الخاصة من وراء ذلك في المقام الأول ، فهم ليسوا جمعية خيرية في نهاية الأمر ، وإلا ما كانت المبادرة من البداية ، ومن هنا كان لا بد لهم من اكتساب «شرعية» معينة ، وإضفاء الطابع العام على ما هو خاص ، وهنا يأتي دور الأيديولوجيا لتحقيق ذلك ، وفي مجال ظاهرة العولمة ، كان لابد من إضفاء نوع من الشرعية العامة عليها ، من أجل تسهيل عمل آلياتها وقواها في مختلف المجالات ، وهنا يأتي دور أيديولوجيا العولمة . ولكن القضية ليست هنا ، ولكنها تكمن في الآثار والنتائج غير الأيديولوجية لما قد يكون أيديولوجياً حتى العظم ، فربما ، وعلى سبيل المثال ، بررت أيديولوجيا الاستعمار عملية الاستعمار ذاتها ، وفسحت المجال لهيمنة فكرية معينة تكون مساعدة لعملية الاستعمار ذات الهدف الخاص في النهاية ، ولكن لا يمكن أن ندرس ظاهرة الاستعمار ، دون أن ندرك تلك الآثار البعيدة المدى التي كانت نتيجة من نتائج الاستعمار ، ولكنها قضت على الاستعمار في النهاية .

فلولا الاستعمار مثلاً ، لما انتشرت الأفكار القومية والليبرالية والسياسية الجديدة في البلاد المستعمرة (بفتح الميم) ، وبذلك تحول الاستعمار ، رغم مآربه الخاصة ، إلى عامل من عوامل التغيير في المجتمعات التي حل بها . فالقضية حين محاولة تحليل ظاهرة من الظواهر موضوعياً ، هي محاولة تبيان آلياتها وقواها ونتائجها وآثارها غير الظاهرة ، أو غير «المخطط» لها بغض النظر عن الموقف القيمي أو الأيديولوجي ، أو الحكم من خلال ذلك كله على الظاهرة . وفي ذلك يقول أحد الباحثين : «ولعله لا حاجة إلي التأكيد بأن العولمة ، كثورة تقنية أنتجت تآكل الحدود بين الدول وتعميم التبادلات بين البشر على المستوى الكوني ، قد ولدت في المجتمعات الغربية ومنها انطلقت وتوسعت . فالغرب ، الذي يقود مسيرة البشرية ، هو السباق إلى خلق الظاهرة وإدارة عملياتها ، الأمر الذي قد يولد المزيد من التفاوت في الثروة والمعرفة والقوة ، بين المجتمعات الغربية وبقية

المجتمعات ، ومن السذاجة إنكار ذلك أو إغفاله ، ولكن لا يمكن مجابهة هذا الواقع برفض العولمة ولا بالتصفيق لها ، بل بابتكار المعادلات الوجودية والصيغ الحضارية ، التي تمكن أصحابها من تشغيل عقولهم وسوس هوياتهم وإدارة واقعهم ، بصورة يحولون بها مواردهم ومعطيات عصرهم إلى طاقات غنية ومشروعات مثمرة» (علي حرب ، حديث النهايات : فتوحات العولمة ومآزق الهوية ، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، 2000 ، ص 13) .

فأيديولوجيا العولمة ، من هذا المنطلق ، هي جزء من منطق العولمة ، ولعل هذا المنطق هو ماعناه «رونالد روبرتسون» حين يقول بأنه في مناقشة الظاهرة ، لا يستطيع أن يضع حدوداً بين «سوسيولوجيا العولمة ، وعولمة السوسيولوجيا» ، ولذلك هو يراوح بحرية بين التخمين (مصدر سابق) . ولكن ذلك لا يعني أن نحكم على ظاهرة العولمة من خلال أيديولوجيتها حصراً واختزالاً ، ولكن الواجب هو فهمها أولاً من خلال آلياتها وآثارها المحتملة ، التي قد تتجاوز ما هو مطروح من خلال الأيديولوجيا المهيمنة . ولعل أفضل تعبير عن ذلك هو ما قاله «بيل جيتس» في هذا المجال : «إننا نبدأ جميعاً الآن رحلة كبرى أخرى ، ونحن لا نعرف على وجه اليقين إلى أين تؤدي بنا هذه الرحلة أيضاً ، لكنني على يقين مرة أخرى من أن هذه الثورة ستؤثر في حياة أكبر عدد من الناس ، وستأخذنا جميعاً إلى ما هو أبعد» (مصدر سابق ، ص 7) .

وأخيراً: ما هي العولمة؟

بناء على ما سبق ، يمكن القول إن العولمة بإيجاز ، هي هذا التداخل والتفاعل والتشابك السريع والمتسارع في العلاقات بين المجتمعات والدول والمؤسسات العالمية ، وعلى مختلف المستويات . وهذا التداخل السريع والمتسارع ، يأخذ أبعاداً وأشكالاً مختلفة ، يبدأ من التشابك الاقتصادي البحت ، مروراً بالانتشار الإعلامي ، ولا ينتهي بالتفاعل الثقافي ، أو المثاقفة المتسارعة كما يمكن القول . وقد يكون الاقتصاد والإعلام هما الواجهة الأبرز حتى الآن لظاهرة العولمة المعاصرة ، ولكن العولمة ليست قاصرة على الاقتصاد والإعلام فحسب ، فلا يمكن اليوم الحديث عن اقتصاد منعزل ، حتى لو كان ذلك في مجاهل أفريقيا ، كما لا يمكن الحديث عن حدود سياسية قادرة بالكامل على منع اختراق الدولة ، كما كان الوضع أيام الدولة المصممة وفق المعادلة «الويستفالية» . وذات التحليل ينطبق على الثقافة ، بوصفها معايير للتفكير والسلوك ، إذ لم يعد من الممكن اليوم الحديث عن «أصالة» مطلقة بالنسبة إلى ثقافة هذه الجماعة أو تلك ، في ظل هذا التسارع «التثاقفي» ، إن صح التعبير ، بين الأمم والدول والمجتمعات . ولعله من الحق القول إنه لم يكن هناك في أي يوم من الأيام «أصالة» ثقافية مطلقة بالنسبة إلى هذه الجماعة أو تلك (على الأقل الجماعات الحضارية عبر التاريخ) ، إذ

إن حوار الحضارات والثقافات كان قائماً على الدوام ، وبهذه الوسيلة أو تلك . ولكن «المثاقفة» في عصر العولمة تأخذ أبعاداً مختلفة ، من حيث السرعة والتسارع المطّردين .

كما أن العولمة وإن بدت ظاهرة حديثة ، إلا أنها ذات جذور قديمة ، ترتبط بعصر النهضة وعصر الاكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، ونشوء الرأسمالية والنشاط الاستعماري في القرن السابع عشر ، والثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ، وانبثاق الحداثة المعاصرة مع عصر الأنوار وعقلانية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين خاصة . وفي هذا المجال ، يقدم رونالد روبرتسون مثلاً ، نموذجاً لتاريخ العولمة ينقسم إلى خمس مراحل : المرحلة الجنينية : من بدايات القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، مرحلة النشوء : من منتصف القرن الثامن عشر وحتى 1870 ، مرحلة الانطلاق : من عام 1870 وحتى عشرينيات القرن العشرين . الصراع من أجل الهيمنة : من العشرينيات وحتى الستينيات . مرحلة عدم اليقين : من الستينيات وحتى التسعينيات (للتوسع في هذه النقطة ، انظر : السيد ياسين في العرب والعولمة ، ص 30 - 32) . ولكن أن تكون العولمة ذات جذور تاريخية تعود إلى بدايات انبثاق العالم الحديث ، لا يعني أنها مجرد تراكم «كمي» Accumulative ، أو امتداد «خطي» Linear ، لما سبقها من تاريخ ، بقدر ما تشكل «انقطاعاً» معيناً في التاريخ أو «قفزة نوعية» ، باستخدام مصطلحات ماركسية ، رغم أنها نتيجة لكل التراكم والامتداد الذي سبقها . فتاريخ المجتمعات مثله مثل تاريخ العلم ، ليس مجرد تراكم كمي متصل ، بقدر ما يتكون من انقطاعات أو ثورات معينة ، تحدد بداية المراحل الكبرى لذلك التاريخ ، عن طريق التغير فيما اعتاد عليه البشر من أساليب ومفاهيم (انظر مثلاً : Thomas S. Kuhn. The Structure of Sci-entific Revolution. Chicago: The University of Chicago Press, 1970) . ولكن هذا التحليل يخرجنا عن الهدف الحصري لهذه الورقة ، أي تعريف العولمة .

فبالعودة إلى الظاهرة في شكلها المعاصر ، يمكن إيجاز العولمة المعاصرة في ثمانية مستويات متداخلة ومتفاعلة ، واتجاهات لا يمكن الفصل بينها في عالم الواقع ، رغم الفصل بينها هنا لأغراض منهجية . هذه المستويات الثمانية هي :

أولاً: الثورة في وسائل الإعلام والاتصال

إلى ما يقارب من خمس وعشرين سنة خلت ، على أكثر تقدير ، كان جهاز مثل التلفزيون يعد من السلع «النخبوية» في معظم أقطار العالم ، أي من السلع التي لا يمكن لأي أحد أن يمتلكها . وفي الوقت ذاته ، كانت البرامج التلفزيونية محدودة من حيث النوع والكم معاً . أما اليوم ، فتشير

الإحصائيات إلى أن في العالم ما لا يقل عن بليون ومئتي مليون جهاز تلفزيون ، وهي في تزايد مستمر . وأصبحت السماء تعج بالأقمار الصناعية التي تبث مباشرة إلى كل مكان في العالم ، بحيث أصبح العالم منفتحاً على بعضه البعض من هذه الناحية ، ولم تعد الحدود السياسية أو أساليب الحماية والرقابة قادرة على منع هذا الاختراق الإعلامي المباشر ولمثل هذا التطور التقني في وسائل الإعلام ، أثره السياسي والثقافي والاجتماعي بطبيعة الحال .

فسياسياً مثلاً ، أصبح من الممكن ليس مجرد نقل الخبر أو الحدث السياسي وهو «طازج» ، بل التحكم في سيره واتجاهه ومضمونه ، ومن هنا تتبين قدرة الدولة أو الموسسة المالكة لوسيلة الإعلام ، والمنتجة للمعلومة ، على عرض ، بل فرض نموذجها السياسي أو الثقافي بشكل غير مباشر ، أو التحكم في مسار الأحداث حين يصبح العالم كله متابعاً للحدث مباشرة ، كما في حالة الانقلاب الشيوعي على غورباتشوف وفشله (أغسطس ، 1991) ، كنتيجة غير مباشرة للإعلام المعاصر . ومسألة التلفزيون والبث المباشر ليست إلا غيضاً من فيض . فهناك أجهزة الفاكس ، وشبكة الإنترنت ، وتقنية الشرائح الإلكترونية والأقراص المدمجة ، والقادم أكثر ، مما لا عين رأت ولا خطر على أذن بشر . كل هذه الأمور قد قلصت العالم إلى أصغر من قرية صغيرة ، مما دفع باحثاً مثل «ريتشارد أوبرين» إلى وصف عصر العولمة المعاصرة بأنه يشكل «نهاية للجغرافيا» ، أو ما يسميه رونالد روبرتسن «انكماشاً للعالم» Richard O,Brien. Global Financial Integration: The End of Geography (London: Pinter Publishers for the Royal Institute of International Affairs, 1992) ، وسوف يكون لكل ذلك من الآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية غير المباشرة الشيء الكثير .

ثانياً: السرعة والتسارع والزوال والتغير التقني

لا يمكن فهم الثورة العالمية في الإعلام والاتصال ، دون أن ندرك الثورة الأخرى التي تشكل الأساس الذي قامت عليه ثورة الإعلام والاتصال ، وبذلك نعني الثورة في التقنية الإلكترونية . فتقنية الكمبيوتر وما يتصل بها من تقنيات (الشرائح ووسائط النقل والاتصال مثلاً) ، أدت إلى إلغاء المسافات ، أو الغاء عائق المكان حقيقة ، أو بداية انتفاء المكان ، فانخفاض تكلفة النقل والاتصال ، وإمكانية التعامل الآني والمباشر من خلال هذة التقنية الجديدة ، أدى إلى زيادة ملحوظة في التعاملات التجارية والاقتصادية العالمية والمحلية ، عن هذا الطريق وغيره ، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من توحيد لكل العالم في هذا المجال . والأهم من كل ذلك يكمن في تغيرات أخذت تظهر في أساليب العمل بعد هذه التطورات ، وآثارها الاجتماعية المحتملة . فلم يعد من

الضروري مثلاً أن ينجز العمل من أو في مكان معين للعمل ، بل أصبح من الممكن إنجاز العمل في المنزل ، أو من عمارة صغيرة تشكل مركزاً لنشاطات عالمية متشعبة ، ففي مدينة نيويورك ، وفي عمارة واحدة مثلاً ، هناك نظام كمبيوتر قادر على تحريك ما مقداره تريليون (ألف بليون) دولار في كل يوم عمل ، وفي كل أرجاء المعمورة .

مثل هذه التطورات ، قد تؤدي إلى تغيير نمط الحياة الاجتماعية على مستوى العالم كله ، وسوف تؤدي إلى ذلك فمادام لم يعد هناك من حاجة للحركة من وإلى مقر العمل مثلاً ، أو للتبضع والشراء ، أو حتى الحديث و«الدردشة» الشخصية المباشرة ، فإن نوعية العلاقات الاجتماعية سوف تتغير لا ريب في ذلك . وكل هذه التطورت التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين وتحديداً منذ عام 1948 (وهو تاريخ ظهور الكمبيوتر) ، وبالأخص الربع الأخير منه ، سوف تبدو باهتة وبطيئة مقارنة بما تعد به السنوات القليلة القادمة من ابتكارات في الصناعات الإلكترونية ، أي خلال الموجة الخامسة . هذا من ناحية ، ومن ناحيةأخرى فإن السرعة والتسارع في كل شيء ، يحملان في طياتهما الزوال المتسارع لكل ما قد يعتاد عليه الفرد والجماعة من علاقات ومؤسسات وعادات وأساليب معيشية وغير ذلك ، وحلول أخرى جديدة كل الجدة ، في الوقت ذاته الذي لا يدري متى يزول هذا الجديد ويأتي أجد منه ، وما يصاحب ذلك من قلق وتوتر . ففي الماضي ، كانت أجيال عديدة تعيش لآلاف السنين ، ثم لمئات السنين ، دون أن تتغير وتيرة الحياة بشكل مباغت ، أو حتى ملحوظ أما اليوم ، ومع تسارع ظاهرة العولمة ، فإن الجيل الواحد فقد يمر بتقلبات وتغيرات لم تعهدها أجيال بكاملها في السابق .

«أضف إلى ما سبق» ، يقول تقرير لمجموعة من الباحثين ، «أن التغيير ليس سريعاً فحسب ، بل إنه متسارع . لقد استمرت الثورة الصناعية في أوروبا 100 عام أو أكثر . أما في هذه الأيام فإن الأفق التكنولوجي لبعض الصناعات لا يزيد على سنتين أو ثلاث سنوات . وقد يكون الأفق الاجتماعي قريباً من ذلك تماماً ، فالفلاح في بنغلاديش قد يسير خلف عربته التي يجرها الثور اليوم ليجد نفسه يبني مصنعاً للإلكترونيات في اليابان قبل أن ينصرم الأسبوع . والواقع أن هذه التطورات مذهلة حقاً ، لكنها أيضاً مرهقة للأعصاب . وإنه ليبدو وكأن العالم الآن يمتطي مزلقة غير مستوية الحافتين هيكلها مهتز ، والكثير من ركابها يتساقطون» (UNRISD – معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية – حالات فوضى : الآثار الاجتماعية للعولمة . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1997 ، ص 38) .

بالفعل ، كيف تكون العلاقات الاجتماعية الجديدة ، وآثارها النفسية في الفرد والجماعة؟ هذه مسألة ليس هنا مجال مناقشتها ، ولكن يمكن إيجازها بكلمة بليغة للاقتصادي الأمريكي «كينيث بولدنج» ، وهو يعبر عن سرعة وتسارع تغيرات العصر : «إن عالم اليوم يختلف عن العالم الذي

ولدت فيه بقدر اختلاف الأخير عن عالم يوليوس قيصر . لقد ولدت في منتصف التاريخ البشري ، لأن ما حدث منذ ولدت حتى الآن يماثل تقريباً كل ما حدث قبل أن أولد . .» (أوردها ألفن توفلر ، صدمة المستقبل ، المتغيرات في عالم الغد القاهرة : نهضة مصر ، 1990 ، ص 13) . ولا ننسى أن نذكر هنا أن بولدنج كان قد قال هذا الكلام في أوائل ستينيات هذا القرن ، فماذا يمكن أن يقول ، أو أن يقول أي منا عن فترة التسعينيات وما بعدها .

ثالثاً: الانقلاب في مفهوم عناصر الإنتاج

فإلى وقت قريب ، كان الاقتصاديون يحددون عناصر الإنتاج حصراً بأنها لا تخرج عن ثالوث العمل ورأس المال والأرض ، أو الموارد الطبيعية . مع الثورة التقنية الجديدة ، أو الموجة الخامسة ، دخلت المعرفة عنصراً مستقلاً من عناصر الإنتاج ، بل أصبح رأس المال ذاته قائماً على المعرفة وتقنيتها بصورة رئيسية . وبخلاف عناصر الإنتاج التقليدية ، فإن هذا العنصر الجديد يتميز بأنه يكتسب قيمة مضافة مع كل استعمال ، مما يعني فراغاً في التنظير الاقتصادي التقليدي ، والحاجة إلى نظرية اقتصادية جديدة تعبر عن التغيرات الجديدة في الحقل ، وترشده في الوقت ذاته .

رابعاً: تغير مفهوم التصنيع

فخلال العقود القريبة الماضية ، كان تصنيف المجتمعات يقوم على أساس كونها زراعية أو صناعية ، أما مع الثورة الجديدة في العولمة وتقنيتها ، فإن مفهوم الصناعة والتصنيع في طريقهما إلى التغير الجذري ، فصناعة المعلومة وما يتعلق بها من تقنية ومنتجات ، أصبحت في طريقها لأن تكون هي محدد التصنيف أو معياره بين المجتمعات الصناعية وغيرها . كما أن قطاع الخدمات قد أخذ يلعب دوراً محورياً في تحديد الناتج القومي ، مما قد يكون له أكبر الأثر في اتجاه العلاقات بين الدول ، على افتراض بقاء أو حتى تماسك الدولة القومية في المدى البعيد ، وإعادة التفكير بمفهوم التنمية ونظرياتها وأساليبها .

خامساً: التغير في أساليب الإنتاج وسوق العمل

تقنية عالية ومهارات فردية أعلى ، هذا هو عنوان الإنتاج وأسلوب الإنتاج في هذه المرحلة . مثل هذا التحول المتسارع سوف يكون في النهاية على حساب تلك الدول المتخلفة عن ركب العولمة

المعاصرة من ناحية ، وعلى حساب أولئك الذين مازالوا مكتفين بإنتاج المواد الخام بصفة رئيسية ، أو حتى المقتصرين على تلك الصناعات التقليدية المنتمية إلى الموجة الثالثة وبدايات الموجة الرابعة . ومن ناحية أخرى ، فإن المعرفة ، وليست أي معرفة أو كل معرفة بطبيعة الحال ، هي التي سوف تحدد نوعية العامل المطلوب في سوق العمل . وبذلك ، فإن العامل التقليدي سيجد نفسه في حالة من البطالة يوماً بعد يوم ، ولذلك من الآثار والسلبيات السياسية والاجتماعية الشيء الكثير ، وخاصة في تلك الدول التي كانت تعرف باسم دول العالم الثالث . ولكن مثل هذه الآثار السلبية ، قد تكون حافزاً للتغيير في مجتمعات كانت تبدو غير قابلة للتغيير . فالتغيير هو عنوان العصر ، إذ إن من لا يتغير ، لا ريب أنه سيكون من الفانين في النهاية .

سادساً: سيادة قوى السوق عالمياً

كانت «الليبرالية الاقتصادية» هي السائدة على مستوى كل المجتمعات الرأسمالية (اقتصادات المشروع الخاص الحر) ، وذلك حتى الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين ، ولكن هذا التوجه قد انهار مع الأزمة ، وجاءت مرحلة تدخل الدولة في الاقتصاد ، مع نظريات كينز و«الصفقة الجديدة» للرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت . ولكن ، ومنذ أوائل السبعينيات تقريباً ، ونتيجة عوامل يطول شرحها ، بدأت العودة إلى الليبرالية الاقتصادية ، وعملية ما يسمى «التصحيح البنيوي» أو الهيكلي ، وكانت البداية (كالعادة) في الولايات المتحدة ومن ثم بريطانيا . وبتسارع عملية التداخل العالمي (العولمة) ، أصبحت هذه السياسة أو هذا الاتجاه على مستوى كل العالم ، وخاصة بعد أن أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، يلعبان دوراً متعاظماً في تحديد السياسات الاقتصادية لمختلف دول العالم ، وخاصة بعد سقوط الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة .

سابعاً: الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم

مجرد أن يستخدم أحدهم بطاقته الائتمانية التي استخرجها من بنك في السعودية ، لسحب مبلغ من المال من بنك أمريكي ، أو دفع ثمن وجبة عشاء رومانسية في مطعم مكسيم في باريس ، هو مجرد مثل بسيط على المقصود بالتكامل الاقتصادي العالمي . فالحدود في هذا المجال أصبحت لا وجود لها ، بل يمكن القول إن قيام «منظمة التجارة العالمية» هو شهادة إعلان رسمية عن بداية نهاية الحدود والحواجز في هذا المجال . وبطبيعة الحال ، فإن المستفيد الأكبر من هذا التحول وذاك التطور ، هو الدول الصناعية والسباقة في مجال التقنية . وكلما تأخرت هذه الدول أو ذلك

المجتمع في «محاولة» اللحاق بالركب ولو جزئياً ، كانت خسائرها أكبر ، والآثار الاجتماعية والسياسية أكثر سلبية ، ولا أريد أن أقول تدميراً .

ثامناً: بداية انتشار النموذج الديموقراطي، والاتجاه الليبرالي على مستوى العالم

مع انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين ، تحول النموذج الديموقراطي الليبرالي إلى نموذج عالمي ، تسعى كل دولة إلى الأخذ به كلياً أو جزئياً ، شكلياً أو فعلياً ، ومن أجل هذا الغرض أو ذاك ، وليس انطلاقاً من مجرد الاقتناع بصحة النموذج . وبغض النظر عن الدافع ، فلا شك أن هذه إيجابية من إيجابيات العولمة من الناحية السياسية والاجتماعية ، وإن كان مثل هذا التطور يحتاج إلى وقت طويل نسبياً كي يختمر ويتحقق على وجه الحقيقة . فقد ترافق سقوط الكتلة الشيوعية مع ثورة الإعلام والاتصال ، والهيمنة العالمية المتزايدة للمؤسسات الاقتصادية الأمريكية بشكل خاص ، مما أدى إلى اتساع نطاق جاذبية النموذج الديموقراطي الليبرالي . كما أن توجه مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدولي بربط مساعداته وإعانته لمختلف الدول ، بعملية إصلاح بنيوية لاقتصاداتها وسياساتها الاقتصادية والمالية ، أدى إلى تسريع عملية الأخذ بالنموذج الديموقراطي سياسياً بشكل غير مباشر ، حيث إن الليبرالية الاقتصادية المرتبطة بعملية الإصلاح البنيوي ، تجر من خلفها غالباً الليبرالية السياسية ولو بعد حين ، وهذا موضوع يطول الحديث فيه حقيقة .

خـــلاصـــة ونـتـــائـــج

يمكن القول في النهاية إن العولمة ، وبإيجاز الإيجاز ، عبارة عن انكماش المكان ، وتسارع الزمان ، واتساع علاقات الإنسان . وكان التحليل السابق محاولة لتبيان أهم خصائص هذه العولمة ، ولكن ذلك لا يغني عن السبر العميق لمختلف أوجهها وتجلياتها ، كما أن معلومات البطاقة الشخصية لا تغني عن التحليل الأعمق لمكونات الشخصية الدفينة وغير الدفينة . وتبقى في النهاية تلك التساؤلات الباحثة عن يقين : هل العولمة وتطورات العصر إيجابية أم سلبية؟ هناك نقطة يجب أن تكون حاضرة في الأذهان طوال الوقت ، حين الحديث عن سلبيات أو إيجابيات العولمة ، أو أية ظاهرة أخرى ، هذه النقطة هي أن «العولمة» كظاهرة ، ليست نظرية في العدل الاجتماعي تحاول أن تعولم العالم على هذا الأساس ، كما أنها ليست أيديولوجيا شمولية تحاول أن تصنع عالماً على شاكلتها وفقاً لمقولاتها ، ولكنها ظاهرة تاريخية جارية . نعم قد ينبثق عن مثل هذه الظاهرة أيديولوجيا معينة ، أيديولوجيا العولمة مثلاً ، ولكن أساس العولمة ليس هو مقولات الأيديولوجيا البحتة ، كما في الحالة الشيوعية مثلاً ، بقدر ما هو تلك الآليات الفاعلة على مستوى الواقع في عالم اليوم . من دون هذا الفصل في الذهن بين العولمة كظاهرة ، والعولمة كأيديولوجيا ، يستحيل علينا فهم الظاهرة بداية ، وبالتالي تقويمها وكيفية التعامل معها لاحقاً .

من هذا الفهم المبدئي ، يمكن القول وباختصار ، إن العولمة ، وككل ظاهرة تاريخية أو اجتماعية ، فيها الإيجابي وفيها السلبي على مستوى العالم كله ، اعتماداً على الجانب الذي ننظر منه إلى الظاهرة ، وبناء على من هو صاحب الرؤية ، ومن هو صاحب المصلحة ، وإن كان من نافلة القول أن إيجابياتها أكثر لمن يقفون على قمة الهرم بطبيعة الحال . فالرأسمالية وعملية التصنيع مثلاً ، كان لهما من السلبيات الشيء الكثير ، سواء بالنسبة إلى مكان نشوئهما ، أو في أماكن أخرى من العالم . سلبيات يمكن إيجازها في تلك التكاليف الاجتماعية والإنسانية والبيئية الباهظة . ولكن فإنه في نفس الوقت لا يمكن أن نتصور وصول الإنسان إلى ما وصل إليه ، في التقنية والعلم والاجتماع ، دون أن يكون السعر المدفوع هو تلك التكاليف الباهظة . «فالقضية» ، كما يقول الباحث في مكان آخر ، «قضية تطور تاريخي ، ولا بد في كل تطور من أن يكون هناك ضحايا ، بغض النظر عن الحكم الأخلاقي ، أو المشاعر الوجدانية من حب وكره ونحو ذلك . فالتاريخ يحكمه التنافس ، ودائماً البقاء للأفضل ، وليس من العدل أن يتساوى العاملون والقاعدون حقيقة الأمر ، مهما كان حبنا للقاعدين ، وبغضنا للعاملين» (تركي الحمد ، الثقافة العربية في عصر العولمة ، بيروت : دار الساقي ، 1999 ، ص ، 21) .

ولكن المهم في الأمر ، وبعيداً عن مسألة السلبيات والإيجابيات ، هو أن هذه الظاهرة مازالت في بدايتها ، وسوف تشهد تسارعاً أكبر وأشد وأحد في المقبل من السنين ، ولن يستطيع أحد في عالم اليوم تجنب نتائجها ، أو الانعزال عن مجرياتها ، فقد تكون آثارها السلبية في دول العالم «النامي» خطيرة جداً ، ولكن السلبيات سوف تكون أكثر سلبية كلما تم التعامل مع هذه الظاهرة بمزيد من السلبية أو الانعزالية أو عدم الاكتراث ، فليس المهم أن يكون للعولمة آثار قد تكون سلبية في المدى المنظور ، ولكن المهم هو الوعي بالظاهرة ، ومحاولة التعامل معها بأكبر قدر من المشاركة ، من أجل التحكم ولو جزئياً بتلك الآثار السلبية . ففي الختام ، وكما عبرت عن ذلك حكمة العرب الأقدمين في أمثالهم ، فإن ما لا يدرك كله ، لا يترك جله .

تعريفات مختارة للعولمة

- العولمة اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم ، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش (خلاصة رأي رونالد روبرتسون في : العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 1998) .
- تشير العولمة كمفهوم إلى ضغط العالم وتصغيره من ناحية ، وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى (رونالد روبرتسون ، ص 27) .
- ليست العولمة إلا مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة ، حيث تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي ، ويحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج ، بحيث يرتبط المحلي بالعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية (Anthony Giddens. The Consequences of Modernity Stanford: Stanford University Press, 1990.(
- فالعولمة باختصار - تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحركها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية . إنها تغير الحياة اليومية ، خاصة في الدول النامية ، من خلال ما تخلقه من نظم وقوة عبر قومية . إنها ليست صدى للسياسات المعاصرة والعولمة إذا نظرنا إليها نظرة كلية تعمل على تغيير المؤسسات في المجتمعات التي نعيش فيها . ومن المؤكد أنها لعبت دوراً مباشراً في ظهور «النزعة الفردية الجديدة» ، التي أخذت حيزاً كبيراً في الجدل الدائر حول الديموقراطية الاجتماعية (أنثوني جيدنز ، الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 1999 . ص 67) .
- العولمة ربما اتسمت عملياً بأنها سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها ، وهذه تشمل تحرير الأسواق ورفع القيود عنها ، وخصخصة الأصول ، وتراجع وظائف الدولة ، ولا سيما ما يتعلق منها بالرفاهية الاجتماعية ، وانتشار التقنية ، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتكامل أسواق رأس المال (سيمون رايش . أورده ريتشارد هيجوت في : العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان في السياسات العالمية ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1998 ، ص 28) .
- تعتبر العولمة مزيجاً متبايناً من الروابط والعلاقات المتداخلة التي تتجاوز الدولة القومية (وضمنياً المجتمعات) وهو ما يصنع النظام العالمي الحديث . إنها تحدد عملية يمكن أن يترتب عليها أن يكون للأحداث والقرارات والأنشطة في جزء ما من العالم ، نتائج مهمة بالنسبة إلى الأفراد والجماعات في أجزاء أخرى بعيدة من الكرة الأرضية (T. McGrew, id. And T. McGrew,(Modernity and its Futures, Cambridge: Polity Press, 1990).
- العولمة هي أحد المصطلحات المحددة للوعي الاجتماعي في أواخر القرن العشرين ، وهي ليست مرادفة للتدويل . وخلافاً للجغرافية الدولية ، فإن الفضاء الكوني عالم لا تشكل الحواجز الحدودية أمامه أي عائق يذكر ، وتقطع فيه المسافة في زمن لا يكاد يُذكر (Sak Jan Aart Scholte. Globalization and Modernity Diego: ISA Convention, Arpil 15 - 20, 1995).
- العولمة ليست مثل مذهب العالمية الذي يشير إلى طموحات الوصول إلى حالة من الأوضاع تصبح فيها

القيم شراكة ، أو تكون متاحة للبشر كافة في العالم البالغ عددهم حتى الآن قرابة خمسة مليارات نسمة على اختلاف بيئاتهم وأدوارهم كمواطنين ، مستهلكين أو منتجين ، يجمعهم اهتمام العمل الجماعي المقصود به حل المشكلات المشتركة . ولا هي مذهب الكونية ، أي القيم التي تحتضن كل البشرية ، على سبيل الافتراض أو من منطلق الأمر الواقع Jim Rosenau. The Dynamics of Globalization: To- wards an Operational Formulation. San Diego: ISA Convention, Arpil 18, 1996, p. 3 4.

- ليس البروز المتزايد للتجارة الخارجية وليست تدفقات رأس المال الدولية الضخمة المتنامية دليلاً على ظاهرة جديدة ومتميزة اسمها «العولمة» (بول هيرست وجراهام تومبسون . مُساءلة العولمة : الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 1999 ، ص 12) .
- إن العولمة ليست جديدة لأنها بدأت منذ خمسة قرون مع غزو أمريكا وكونية عصر الأنوار الأوروبي (سمير أمين ، إمبراطورية الفوضى ، بيروت : دار الفارابي ، 1991 ، ص5) .
- العولمة دعرنة الوطن كخطة اقتصادية تُدار بشكل رسمي ، وتفصح العولمة بهذا الشكل عن صيغتها الأكثر شراسة ووحشية ، وتحول البشر إلى سلع تشرى وتباع علناً على أجهزة الإعلام (طيب تيزيني . أوردها عدنان سليمان في «مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربي» ، مجلة الفكر العربي ، العدد الثالث والتسعون ، صيف 1998) .
- العولمة بمعناها الظاهر هي التبادل المعمم على المستوى الكوني . . . إن العولمة هي تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نطاق الكرة الأرضية . إنها عملية تحريك للأشياء والأفكار والأشخاص بصورة لا سابق لها من السهولة والديمومة والشمولية (علي حرب حديث النهايات : فتوحات العولمة ومآزق الهوية ، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، 2000 ، ص 39) .
- العولمة كما نشاهدها اليوم ظاهرة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية ونتيجة طبيعية لتطورها ، واتخذت أشكالها وأنماطها بحسب درجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية (عمرو محي الدين في : العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998) .
- العولمة هي الرأسمالية فيما بعد مرحلة الإمبريالية (إسماعيل صبري عبدالله ، العرب والعولمة) .
- العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء ، في ظل هيمنة دول المركز وسيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ (صادق جلال العظم ، العرب والعولمة) .
- العولمة هي في الحقيقة عولمة نمط معين من الحياة ، لا أشعر بأي التزام بتبنيه واتباعه ، وإنما شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه واتباعه لمجرد أنه يندر أن تثار مسألة خصوصيته ، وارتباطه بثقافة معينة ونظرة معينة إلى الحياة والكون ، أي بأيديولوجيا معينة في الحقيقة (جلال أمين ، العرب والعولمة) .
- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور «التلقائي» للنظام الرأسمالي ، بل إنها ، أيضاً ، وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين . . . هي أيضاً أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة ، عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته . . . العولمة إرادة للهيمنة ، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي (محمد عابد الجابري ، العرب والعولمة) .
- ليس صحيحاً أن العولمة الثقافية هي الانتقال من حقبة ، ومن ظاهرة الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة

عليا جديدة هي الثقافة العالمية أو الثقافة الكونية ، على نحو ما يدعي مسوقو فكرة العولمة الثقافية ، بل إنها بالتعريف – فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات . . . ليست العولمة تلك في مفهومنا – سوى السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات ، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال . . . أما هذه السيطرة التي نعني ، فهي التي يمكننا التعبير عنها بعبارة الأمركة ، والعولمة – في ما نزعم – هي الاسم الحركي لها (عبدالإله بلقزيز ، العرب والعولمة) .

- يمكن تعريف العولمة بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأمور والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة ، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات (محمد الأطرش ، العرب والعولمة) .
- فالعولمة كإجراء ، للتفرقة بينها وبين أيديولوجيا العولمة ، هي ببساطة هذه الزيادة المتنامية في وتيرة التداخل بين الجماعات والمجتمعات البشرية في هذا العالم (تركي الحمد ، الثقافة العربية في عصر العولمة ، بيروت : دار الساقي ، 1999 ، ص 20) .

المناقشات

موضوع النقاش: **العولمة في البحث عن تعريف**

رئيس الجلسة: جاسم السعدون

معد الورقة: الدكتور تركي الحمد

مقدم الورقة: الدكتور عبدالخالق عبدالله

أوضح الدكتور عبدالعزيز السلطان أنه في ضوء اعتذار معد الورقة الدكتور تركي الحمد عن الحضور لعذر طارئ ، سيتولى الدكتور عبد الخالق عبدالله مشكوراً تقديم الورقة .

محاور مقترحة لنقاش الورقة أعدها الدكتور أحمد بشارة مدير المشروع :

حاول الكاتب البحث المضني عن تعريف للعولمة ، وسبح بالقارئ لهذا الغرض بمحيط من الأفكار من مصادر عدة ، بين متحمس ومتحفظ ، ومن متخصص إلى مطلع ، وفي جميع جوانب الموضوع الاقتصادية والسياسية والثقافية . . . إلخ (ص 1 - 7) . فكان بعرضه شمولياً ، عرج بالقارئ من الأدب والتراث إلى الجغرافيا والسياسة والاقتصاد ، كما حدد الكاتب بإيجاز شديد ثمانية مستويات (وهي أقرب للملامح) للعولمة (ص 8 - 12) تلخص لب الموضوع وتثير التساؤلات الآتية :

1 - هل العولمة ظاهرة فيها شيء من المبالغة؟ أم نحن أمام مرحلة جديدة في حياة البشرية مثلما كانت بدايات عصر الصناعة؟

2 - هل لنا أن نستسلم لمقولة أن العولمة تسير في اتجاه واحد من القوي والغني للضعيف والفقير ، وهي الإمبريالية بثوب جديد؟ أم أننا أمام حركة تاريخية جديدة تستوعب الجميع؟

3 - التغير السريع هو سمة ملازمة للعولمة . كيف لنا كشعوب مكبلة بإرث يقوم على الثبات والتقليد والمرجعية التاريخية أن نتفاعل ونفيد ونستفيد من العولمة؟ .

4 - مجتمعات دول الخليج العربي واقتصاداتها يهيمن عليها قطاع عام وجيش من الموظفين المنتفعين منه . كيف لها أن تغير من جلدها وتحاكي التحولات العالمية للخصخصة؟

الرئيس :

أشكر الدكتور عبدالخالق عبدالله على تصديه لتقديم ورقة لم يعدها .

د . عبدالخالق :

دوري ينحصر في مجرد عرض أهم عناصر الورقة ، وسرد أهم نقاطها ، ولن أعطيها حقها الذي كان سيؤديه معدها .

المدخل لفهم هذه الورقة ، أننا نتحدث كثيراً عن العولمة ، ونقرأ كثيراً عنها ، وقد يكتب بعضنا عنها ، ونتحدث عنها بعضنا يؤيدها ، وآخرون يعارضونها ، والورقة تقول إننا لا نعرف عنها كثيراً ، تلك التي نقرأ عنها أحياناً ، أو نعارضها أحياناً أو نؤيدها أحياناً ، وأننا في حاجة إلى تعريف العولمة في تفصيلاتها : العولمة الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية ، فالورقة تأتي لكي تقوم بمحاولة أولية لتعريف العولمة ، وننطلق من مسلمة أن جوهر الورقة يقول ، إننا مازلنا في مرحلة فهم العولمة ، ولم ننتقل بعد إلى مرحلة الحكم على العولمة .

الورقة تتناول أربعة أجزاء ، تمهيد والمرحلة التي نعيشها فرضت تعريف العولمة ، ثم تتكلم عن مشكلة التعريف ، وتكشف عن أن هناك صعوبة ، بل استحالة في وجود تعريف واحد للعولمة .

وإن الجزء الرئيسي في الورقة ، يحاول طرح سؤال ما هي العولمة؟ ، ويجيب بطرح ثماني إجابات أو مستويات .

وأخيراً ، هناك خلاصة للتعامل معها كظاهرة وليس كأيديولوجية ، وبعدها بعض تفاصيل أذكرها .

– في التمهيد ، تذكر الورقة أن التاريخ الإنساني مر بثلاث مراحل أو ثورات :

1 – المرحلة الزراعية في بداية الحياة البشرية ،

2– المرحلة الصناعية التي استمرت (300 - 400) سنة الأخيرة ،

3 – المرحلة المعرفية التي أوشكنا أو دخلناها منذ بداية التسعينيات ، حيث دخلت البشرية هذه المرحلة الجديدة ، وحيث تحولت المعلومة إلى سلعة ، بل أصبحت أهم سلعة على الإطلاق .

وبالتالي لمعرفة العولمة يجب أن نعي دخول البشرية هذه المرحلة الثالثة التي بدأت في التسعينيات ، وفهمنا لها ، جوهر الأمر ، فهي ليست موضة أو ظاهرة جديدة ، ولكن لها مدلولاتها ومترتباتها في الحياة ، وأننا في بدايات هذه المرحلة ، وفي حقيقة الأمر إننا في بدايات هذا الجديد ، لذلك ، الدعوة للتعامل مع هذه المرحلة لفهمها قبل إصدار أحكام ثم تنتقل الورقة ، للتحدث عن مشكلة التعريف ، فتقول ، بتشبيه تعريف العولمة بتعريف الإنسان ، الهوية الشخصية لتعريف نفسك بذكر معلومات أساسية عن الشخصية ، فأي تعريف بالعولمة ، هو كالبطاقة الشخصية ، فأي تعريف لها ، لا يخرج عن سياق إعطاء بيانات قد لا تكون كاملة ، ولكنها تعطي صورة ، فمازالت أكثر الأمور غير محددة أو واضحة .

فصعوبة التعريف لأن :

1 – السبب الأول في غموض التعريف ، يعود إلى حداثة المفهوم ، فلم يظهر إلا في بداية التسعينيات ، ويقول إن قاموس أكسفورد أورده لأول مرة سنة 1991 ، فهو مصطلح جديد ،

وكذلك نعاني صعوبة التعريف رغم انتشاره وتعولمته .

2 – لماذا التعريف صعب ، لأنه حدث تداخل شديد بين ظاهرة العولمة ، والأيديولوجيا ، فتداخلت وألقت عليها بالظلال ، ولكن يميز بين ظاهرة العولمة ، وأيديولوجية العولمة ، مما يصعب الأمور ، فالعولمة لها واقع ، وكان منشؤها في أمريكا ، وتكونت الظاهرة في أوروبا .

والجزء الثالث من الورقة ، وهو الأهم ، فيه تبدأ الورقة بطرح تعريف العولمة ، ويتناول ثلاث قضايا في سياق التعريف ، يطرح تعريفاً سريعاً ، بإيجاز التداخل والتشابك المتسارع ، والتفاعل في التعامل بين الاقتصادات والمجتمعات ، هي الحركة السريعة في العالم ، فالورقة تشير إلى أنها لا تقتصر على الاقتصاد ، وإنما تشمل جوانب اجتماعية وثقافية ، رغم أن البعد الاقتصادي هو الظاهر الأساسي في الوقت الحاضر .

وبالنظر إلى العولمة في السياق التاريخي ، تستعير الورقة تعقيباً قال به رونالد روبرتسون ، وهو الأبرز الذي استحدث وطرح مصطلح العولمة سنة 1989 ، فيذكر أنها مرت بخمس مراحل :

1 – المرحلة الجنينية ، من بدايات القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر .

2 – مرحلة النشوء ، من منتصف القرن الثامن عشر وحتى سنة 1870 .

3 – مرحلة الانطلاق ، في سنة 1870 وحتى عشرينيات القرن العشرين .

4 – مرحلة الصراع من أجل الهيمنة ، من العشرينيات وحتى الستينيات .

5 – مرحلة عدم اليقين من الستينيات وحتى التسعينيات .

وتقول الورقة إنه يتعذر معرفة العولمة إلا باستيعاب ثمانية عناصر هي :

أولاً : وهو المهم في سياق فهمها بحالة جيدة ، الثورة المعلوماتية والإعلامية ، وتشرح ما هي هذه الثورة ، والنتائج المترتبة عليها ، بدءاً من نهايات التاريخ وانتهاءً بالجغرافيا حيث تلغى الحدود .

ثانياً : الثورة التقنية ، وهي مرتبطة أساساً بالتطورات المدهشة في ساحة الكمبيوتر والإلكترونيات وتتحدث عنها بشكل هام ، بآثارها وإسقاطاتها على الحياة ، بتحويل العالم إلى الانكماش يوماً بعد يوم ، فتستطيع أن تكون في الإمارات ، وفي ذات اللحظة في أمريكا وفي أوروبا في نفس اللحظة لحظة العالم ، في جوانب مختلفة من العالم .

ثالثـــاً : العنصر الخاص بعناصر الإنتاج ، فالعنصر الحاسم الآن هو عنصر المعرفة ، وتدخل الورقة في التفاصيل ومترتباتها على الاقتصاد العالمي .

رابعـــاً : الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المعلوماتي .

خامساً : التغير في أساليب الإنتاج وسوق العمل ، ونوعية العمل .

سادساً : موجة الخصخصة السائدة ، والاتجاه إلى التوجه الليبرالي والسوق الحر .

سابعاً : السباق نحو الاندماج والتكتلات الاقتصادية .

ثامناً : العنصر السياسي المتمثل في النموذج الليبرالي ، واندفاع المجتمعات نحو النموذج الديمقراطي الليبرالي ، فمع ألفية جديدة ، لا يوجد نموذج منافس لذلك ، فمن قبل كان هناك أكثر من نموذج ، فأصبح النموذج الليبرالي الاقتصادي ، والليبرالي السياسي هو السائد .

وفي الجزء الأخير من الورقة ، عن الخلاصة ، والنتائج تعيد الورقة التأكيد على أن من الجائز اتخاذ مواقف من العولمة (إيجابية أو سلبية) ، فيقول إنها كأي ظاهرة ، لها إيجابيات وسلبيات ، ولكن قبل الحكم عليها سلباً أو إيجاباً ، يقول بأننا نقترب منها ، وأنها كظاهرة ، مازالت في بداياتها ، وأنه من المهم فهمها والوعي بها قبل إطلاق الأحكام عليها .

الرئيس :

شكراً ، لقد أجاد في استعراض ورقة لم يكتبها ، وكان موفقاً ، وسأعطي بعداً آخر للتعريف .

إن أصل العولمة ، كما يقال ، اختزال الزمان والمكان ، وتكلفة علاقة إنسان بآخر في ذات الوقت ، فبعض ملامح من اسقاطات العولمة على منطقتنا ، مترجمة في أرقام بدلاً من دخول في تعريفات لماذا نخاف من العولمة؟ منطقتنا تكاد تكون في قلب وصلب العولمة ، وأذكر ثلاثة أمثلة :

1 – لدينا في دول مجلس التعاون نفط يمثل (43%) من المخزون العالمي ، ننتج (17%) ونستهلك (5%) مما ننتج ، فنحن في صلب العولمة ، فالنفط كان يمثل 20% سنة 1986 ، والآن (60%) ، فنحن في العولمة منذ زمن .

2 – تشير بعض التقارير إلى أن الأفراد من كبار الملاك ، يملكون (16700) مليار دولار أمريكي ، منها في المنطقة العربية (1,1) مليار ، ومنها (718) مليون في دول مجلس التعاون ، فهذه أموال مستثمرة في الخارج ملك للأفراد في المنطقة ، فالعولمة ليست غريبة علينا .

3 – قضية الأمن ، فالمنطقة من أجل النفط محمية خارجياً ، والصراع يحدث بين الدول العظمى للسيطرة على النفط ، فالصراع يحدث ، وبؤرة الأمن الداخلي في الصراع ، وفي مجلة (For-eign Affairs) تقول في خلاصة لمقالة «إن أمريكا تستطيع حماية المنطقة من عدوان خارجي ، ولكننا لا نستطيع منع تداعيات الأمن الداخلي» ، فالمنطقة في صلب العولمة ، فلماذا القلق من العولمة؟ المشكلة ما يحدث في العولمة .

العولمة الجديدة ، وجهها اختلف بعد أن كانت قطبية ثنائية ، فأصبحت قطبية واحدة ، وقوة واحدة ، الأسعار الداخلية في اليابان تتدخل فيها أمريكا ، وينسحب على روسيا بطريق مباشر أو غير مباشر من قبل البنك الدولي ، والأهم هو التطورات القادمة لإعطاء صيغة جديدة للعولمة ، فهناك متغيرات حتى العلاقات الشخصية تؤثر ، ولكن ما هو القادم؟

ماذا يحدث؟

- في الفترة من سنة 1987 إلى سنة 1992 ، بلغ مجموع تدفقات الاستثمارات حوالي (174) مليار دولار ، أي بمعدل حوالي (30) ملياراً سنوياً ، سنة 1998 بلغ مجموع الاستثمارات (644) مليار دولار ، أي أن ما كان يحدث في سنة أصبح يحدث في (17) يوماً ففي كل العالم تضاعفت الاستثمارات .

في سنة 1998 بلغ مجموع الاندماجات نحو (2500) مليار دولار ، منها خمسة اندماجات بلغت قيمتها (372) مليار دولار أي أن الشركات يأكل بعضها بعضاً .

- أكبر (50) شركة ، 2/3 منها أي حوالي (33) شركة مقرها أمريكا ، وقيمتها الرأسمالية أمريكية ، وأمريكا لها (74) شركة من أصل أكبر (200) شركة أي حوالي (43%) من هذه الشركات أمريكية ، وفي السابق ، كان التفوق فيها لليابان ، وبعد 1980 أصبح التفوق لأمريكا والربحية لأمريكا فالصيغة للعولمة الجديدة القادمة أمريكية بعد سقوط ثنائية القطبية ، القطاع العام سيطرة حكومية .

- العمالة يقول بريجنسكي إن أهم المعالم (20%) يعملون ، و(80%) لا يعملون ، في سنة 1998 هناك شركة واحدة عدد عمالها في الخارج يمثل كل عمالة الكويت فالولاء للشركات سيسبق الولاء للوطن فما حدث في سياتل سببه الخوف من البطالة والرقم ليس مهماً الآن فتدريجياً العولمة تتطور في الشركات ، ويصعب ملاحقتها ، في المنطقة نتعامل مع قواعد وعلاقات هاجسها كم نربح؟ فالعالم يبحث كم نساوي ، ما مدخلنا في فائض الأموال ، وفي النفط؟ لدينا ما نعرف سلفاً أنهم يحتاجون منا النفط فكيف يمكن أن نحدد مواقفنا؟ . . كيف يمكن رسم استراتيجياتنا؟ مطلوب الإجابة من أفراد على مستوى بحثي ، مطلوب من دولنا تشريعياً وتنفيذياً فالتعريف الحقيقي للعولمة ليس جامداً ، هو متغير ، تتغير ملامحه ، مما يقتضي البحث سنوياً ، ماهو الاتجاه للعولمة؟ وماذا نعمل للاستفادة منها ، وتلافي مخاطرها؟ ولكن نحن ننشغل بأمور هامشية فإذا رأت الشركات أننا غير جديرين بالنفط ، يمكنهم تغييرنا .

عبدالمحسن تقي :

صباحاً ، كنت سأشيد بورقة الدكتور الدخيل ، ولكن الآن خوفنا الرئيس في كثير من الأمور التي طرحها ، ولكن قد يكون الهاجس نتيجة للشك وعدم الثقة من سنوات طويلة بين دول المشرق ، ودول المغرب ، فقد مرت بها سنوات من الحروب ، مما أثار شكوكاً بينها ، مما قد يثير شيئاً من عدم الثقة ، فقد مرت المنطقتان في حروب مدمرة ، وتستمر آثارها ، وشاهدناها في كوسوفو وفي الشيشان دخلنا أوروبا مرتين ، وهم دخلوا عندنا أيضاً ، فالثقة منعدمة بين الجانبين ، مما دعانا إلى تصور كل ما يأتي من الغرب سيئاً ، وأحياناً نبالغ في قدرتنا على التغلب عليه ، ولذلك يستمر العداء ، فهل جزء من هذا التفكير المتوجس من الجانب الغربي ، من آثار القديم أم كما عرضه رئيس الجلسة؟ فهل بإمكاننا أساساً عمل أي شيء؟ أو علينا رفع الرايات البيضاء؟ هل بمقدورنا عمل شيء إيجابي؟ أم نجلس ونتباكى؟ فإن العولمة قادمة شئنا أو أبينا ، وإن جلوسنا دون تحرك يضر بنا ، فعلينا الاستفادة من التطورات ، ونفكر في المصلحة للاستفادة من الحد الأقصى المتاح .

- ما طرحه رسول الجشي صباحاً في دعوته إلى عدم التطبيع مع إسرائيل ، هو هدف نبيل ، ولكن أحياناً تنتابنا شكوك لتشوه الصورة ، فعلاقتنا العربية القومية تواجه حملة استعمارية استيطانية ، والأخرى علاقة دينية (مسلمون ويهود) ، فأخشى تركيزنا على الناحية الدينية ، وننسى الاستعمارية فمادامت الدول المحيطة بإسرائيل تفتح ذراعيها للعلاقة معها ، ولا توجد علاقة حقيقية لدول المنطقة مع إسرائيل ، فنحن علينا قبول ما تراه الدول المحيطة بها .

عبدالرحمن الساعي :

بالنسبة إلى العولمة كوسيلة للقوى - أمريكا/ أوروبا - للسيطرة ، فهي ظاهرة عالمية في التاريخ فلندخل عليها عنصر المؤامرة وليس عنصر مركب النقص ، وأحياناً ، التعبير عن القوة يكون متناقضاً مثلاً تصريح هولز أو تصريحات النقابات العمالية ، فهناك تناقض ، وهو وارد بين أي قوة عسكرية واقتصادية ، فإذا أخذت الجانب الأوروبي وخصوصاً الفرنسي ، فإنه قابل للتأطير ، ولكن ماذا عن الخصوصيات؟ ينبغي عدم تداخلها في أي خصوصية ، الدكتور علي فخرو قال عن الفرنسيين والتغيير إنهم قبلوا التغيير بسبب حاجة السوق والشركات ، وكذلك الشباب الذين ثاروا عالمياً ، أخذاً في الاعتبار أن هناك بعض جوانب :

1 - إذا أخذنا ثورة الاتصالات ، وهناك تيار معارض للعولمة ، بأنه يسلب الدولة من الدخل والضرائب ، حتى في الغرب وأوروبا .

2 - عنصر العرض والطلب ، أحد عناصر الحاجة إلى البترول ، ولكن نسينا أنه بقرة حلوب ؛ الضريبة (80 - 90%) على لتر البترول ، فالدولة تعتمد عليه كأسهل وسيلة سياسية لجمع دخل .

3 – إذا سلمنا بثورة المعلومات ، سمعت تفريقاً بين الكمية والنوعية للمعلومات ، فالنوعية تشكل تخمة للإنسان وتطغى عليه ، ولا يقتصر على سد حاجته ، وجزء منه قد يكون مبالغة أو مزايدة على سرعة النقل .

فيما يتعلق بما أثير عن تطبيع العلاقة مع إسرائيل ، إذا كان هناك توازن مصالح ، هو وارد ، ولا يكون شعوراً بنقص ، فيمكن التعامل دون مركب نقص ، كان يقال إنهم إذا دخلوا سيغلبوننا فيجب البعد عن مركب النقص ، ولتكن عندنا قناعة بتوازن حقوقنا وحقوقهم .

د . سعد الزهراني :

حول مفهوم التقنية الذي ساد في خلال السنوات الماضية ، كان متحيزاً للجانب الاقتصادي على حساب الجوانب الأخرى ، ويقال إن هناك فشلاً في السياسات التنموية ، أدت إلى الفشل في حل المشاكل بين الدول والشعوب ، وهناك من يطرح مفهوماً جديداً للتنمية المستدامة ، لتكون شاملة ، والتركيز على قضايا الإنسان ، وينطلق من منطلقات إنسانية ، ومحافظة على مصلحة الأجيال القادمة .

هل العولمة تركز على زيادة الربحية والوضع الاقتصادي؟ أم أن هناك توجهاً جديداً لتصبح التنمية مستدامة ومعالجة المشاكل ، بما فيها الجوانب الإنسانية؟

جاسم مراد :

كل هذا كلام أكاديمي ، فإذا لم أعط الأمان ، لا أتكلم عن شيء سياسي ، فأول ما يجب إعطاؤه للمواطن العربي والخليجي هو الأمان ، وبذلك نتقدم ، نتكلم عن البعد الحضاري والاقتصادي لسنا مسؤولين عن المشاكل في أفغانستان والشيشان ، فلنتقدم . يجب القضاء على إرهاب الدولة ، حتى تسير العجلة للصالح العام ، فيجب المطالبة بالديمقراطية بقول الصراحة وبعمل الصراحة ، أيام الغوص ، كانوا يعزلون النوخذة . ما سمعناه كلام أكاديمي لاينزل إلى الواقع ، فإن تعريف المواطنين ، والتحضير للأمور مطلوب ، وإلا تستمر هذه الأشياء ، فدائماً نخاف من الحكومات ، فيجب العدل والشورى والمساواة والحرية التي ينص عليها الإسلام ، فإذا نزل رجال الدين إلى العامة يشرحون لهم عن المرحلة المعاصرة ، البحرين هناك (15000) خريج يريدون عملاً ، فمن أين تكفيهم مياهاً وسكناً وعلاجاً .

فالأمريكان كونهم أجناساً مختلفة ، يريدون عولمة ليكون العالم مثلهم أجناساً ، فأنتم تتكلمون عما درستموه فهل تنزلون إلى الواقع؟ يجب محاولة معالجة هذه الأشياء .

د . فهد الدوسري :

لا دخل في التعريف ، ولكن من منطلقات تحديات تفرضها العولمة ، وتحديات تسارع نمو

السكان ، ففي المنطقة ، بمعدل النمو الحالي سيصل عدد السكان في دول مجلس التعاون - 40) (16 مليوناً ، فهو تحد كبير ، فتدخل أعداد كبيرة تحتاج فرص عمل ، وفي جلسة سابقة ، نوقشت مقدرة البلد على الدخول في عملية التنمية المستدامة وحدها ، العولمة ، وجانب الدمج بين الشركات وربطها ، حيث أصبحت أسعار السلع وغيرها تتأثر بشكل سريع ، وما حدث لدول شرق آسيا معروف ، فالعولمة في الاندماج ، ومن أهم فوائدها تطور الإنتاجية ، ولكن نتائجها شدة المنافسة ، فرفعت مستوى الأداء للمنافسة التي أصبحت لها متطلبات أعلى من التقنية والأداء فأصبحت تؤدي إلى سوء التوزيع على مستوى العالم وعلى مستوى الدولة .

التحديات بالنسبة إلى دول مجلس التعاون بصرف النظر عن النواحي السياسية ، أنها أصبحت تقلل من مقدرة الدولة على زيادة الإيرادات ، فسابقاً قبل الاندماجات ، كانت الدول تعدل من نسبة الرسوم الجمركية ، فأصبحت تخضع لاشتراطات منظمة التجارة العالمية .

والآن ، مع تحرك رأس المال قصير الأجل ، يؤثر في أسعار الصرف ، كما حدث في دول شرق آسيا ، وتأثيرها في الاقتصاد وفي الدولة نفسها .

في دول مجلس التعاون هاجس وإشكالية كبيرة ، ولن تستطيع الدولة المحافظة على سعر الصرف لما تستدينه . تأثير العولمة في الاقتصادات ، وتأثيرها في الصناعة التحويلية في ضوء المنافسة؟ في المملكة ، أكثر من (85%) من صناعة صغيرة ومتوسطة ، وهي متدنية وليس لها تسويق جيد ، فهي الأكثر فرصاً للعمل للمواطنين .

فما هي الفرص التي تستطيع دول المجلس مجتمعة أن تعمله لمواجهة آثار هذه العولمة؟

عبدالجليل الغربللي :

التعريف لم يعط صورة واضحة عن القائمين على هذه العولمة ، وقد تحدث جاسم بشكل عام عن الشركات العملاقة واستثماراتها ، ولكن ينبغي التحدث عن أطراف هذه القضية مثلاً ، مشكلة الشرق الأوسط ، يمكن التحدث عن تداعياتها ، ولكن أيضاً التحدث عن أطرافها وقوتهم فعن الشرق الأوسط ، الحديث عن أطراف ، ولكن ما هي فاعلياتهم في هذ القضية ، لنتعرف عما يريدون ، ومدى استطاعتهم تنفيذه ، فنحن في حاجة إلى تلمس تداعيات وإسقاطات العولمة ، لأن هناك هجمة شرسة .

- حرية التجارة كسمة من سمات العولمة ، هل يتمكن الاقتصاد في الدول النامية من التطور من مرحلة إلى أخرى؟ أم يبقى الاقتصاد الزراعي والصناعي على ما هو عليه دون تطور من مرحلة إلى أخرى؟ ذلك إذا لم يحدث تدهور .

- هل تحرير رؤوس الأموال والاستثمار سيزيد من البطالة ، نتيجة تنامي التنافس؟ فإذا كان ذلك ، فماذا تفعل الدول لمقابلة هذه الهجمة؟ .

- أشار الباحث إلى مظاهرات سياتل ، ولكن ينبغي عدم استمرار تعليق الآمال على مثل هذه الخلافات ، فإن هذه الدول تتغلب على مشاكلها وخلافاتها .

سليمان الحربش :

العولمة ، سواء عرفها القاموس أو لا ، فإن من يتناولون العولمة أكاديمياً عليهم تعريفها ولكن من الناحية العلمية ليس الأمر مجرد التعريف اللغوي ، ولكن الأصوليين يعرفونها بالمعنى الاصطلاحي الذي يترسب في الذهن ، ولذلك قد يختلف التعريف من شخص إلى آخر ، ومن مجتمع إلى آخر ، وبالتالي ، انعكاس التعريف الأمريكي في أمريكا يختلف عنه في أفريقيا ، فإنه يختلف من دولة إلى أخرى .

لماذا نربط العولمة بهيمنة منظمة التجارة العالمية؟ فهي معروضة لدينا منذ سنة 1989 ، وكتب أصولها المنتصرون ، وظلت مستمرة إلى أن أطلق عليها (جات) ، ولها دور أوسع لاسيما بعد دورة أوروجواي ، هل نركز على الجانب الاقتصادي؟

ولكن هل منظمة (W.T.O.) هي الظاهرة الوحيدة للعولمة؟ ، ولماذا نركز على الجانب الاقتصادي؟ ففي الفصل السابع للأمم المتحدة ، مادة تبيح التدخل عند اللزوم جواً وبراً وبحراً ، ولكن الدول التي تتدخل هي العظمى طبعاً .

ما هو المخرج؟ الدول النامية تحاول أن تحتذي بنماذج ، فحركة عدم الانحياز بدأت ببهرجة من باندونج ثم توارت .

الجانب التجاري ، في ضوء التطورات ، عادت الصيغ وانحصرت في منظمة التجارة العالمية .

في اتفاقية البيئة ، إذا لم تثبت وأردت أن تبقى خارجها ، فليس ذلك لصالحك ، فالأفضل الدخول فيها ، فإذا أردنا التفاعل مع ما حولنا ، قد لا يكون في الحلول التي طرحت فلو ركز المنتدى على النظام الإداري والنظام التعليمي ليتمثل المتغيرات ويتفاعل معها فمنذ (50) سنة لا توجد شركة لخدمة الفندقة مع بساطتها .

بالنسبة إلى صناعة النفط ، بدأت ودخلتها شركات النفط قبل ظهور العولمة الحديثة ، فالشركات الدولية كان لها دور أساسي .

وهناك من يقول الآن بأنه لا يصلح الأمة إلا بالعودة إلى أولها ، أي العودة إلى هذه الدول ، وبيت الشعر يقول :

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

د . علي الكواري :

- تعليقي على ورقة الدكتور تركي الحمد المتعلقة بالتعريف وما تمت إضافته من قبل الأخ الدكتور عبدالخالق عبدالله والأخ جاسم السعدون فهو ما يلي :

أولاً : ذكرت الورقة أن عناصر الإنتاج كانت في السابق ثلاثة فأصبحت أربعة (ص 10) بإضافة المعرفة إلى العمل ورأس المال والأرض ، وهذا غير صحيح فعناصر الإنتاج كانت أربعة ومازالت أربعة ، وهي العمل ورأس المال (وهذا يتضمن التقنية) والأرض والمنظم وهذا يتضمن المعرفة بالفرص والقدرة على تنظيم الاستثمار وتحمل مخاطرها .

ثانياً : تحليل الأخ جاسم السعدون وإدخاله الرقم في التعريف كان إضافة إلى بعد مفقود في الأوراق ، ووجود الرقم والتحليل الكمي لمظاهر العولمة كفيل بإرجاعنا إلى أرض الواقع وبيان التحديات بالأرقام ، وهذا ما عودنا جاسم على سماعه من تحليل دقيق وعميق ومخيف .

ثالثاً : ذكر الأخ تركي في تعريفه للعولمة بأنها ظاهرة «انكماش المكان وتسارع الزمان واتساع علاقات الإنسان» وأضيف إلى ذلك «هيمنة الأمريكان» ، وهذا هو ما نرفضه من العولمة الراهنة ويجب أن نقاومه مع كل ما يقاوم هيمنة الأمريكان وهم - في تقديري - سوف يتزايدون كلما بدأت تداعيات الهيمنة تبرز ومصالح الأمم تهدد ، وفي تقديري أن الهيمنة باسم العولمة والمرتكزة على توظيف الانفجار المعرفي والتقدم التقني واختصار المسافات نتيجة لسهولة الاتصالات وسرعة المواصلات ، هي أمر ليس جديداً وإنما هو استغلال ذكي لتحقيق أهداف أزلية للإمبراطوريات التي تحتكر القوة الغاشمة وتفرض مصالحها على حساب مصالح الآخرين بقوة السلاح ، وقد كان سعي المركزية الغربية وتمثلها أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية واعية لسبل تحقيق الهيمنة عندما حددت ثلاث محرمات على غيرها من الدول ، ويذكر نعوم شومسكي في كتابه «إعاقة الديمقراطية» الذي ترجمه مركز دراسات الوحدة العربية أن المحرمات الثلاثة هي : أولاً ، عدم امتلاك الدولة «العدوة» سلاح للردع قادر على حرمان الأمريكان من احتكار العنف من خلال امتلاك السلاح الذي لا رادع له ، وهذا سبب الصراع مع الاتحاد السوفييتي والحرب الباردة ، أما المحرم الثاني : فهو حماية التجارة ، فالمطلوب أن تكون التجارة حرة وبذلك يتيسر لأمريكا وحلفائها المتفوقين تقنياً اختراق الأسواق وإغراقها نتيجة لامتلاكهم القدرة التنافسية ، أما المحرم الثالث فهو تقييد حرية الاستثمار الخارجية ، فالمطلوب أن يكون للاستثمارات الأمريكية والحليفة (الشركات متعددة الجنسيات) فرصة الانتقال إلى حيث تكون الموارد الطبيعية التي لا يمكن استثمارها دون هذا

الانتقال مثل النفط والغاز والفحم والحديد والمطاط والإنتاج الزراعي وغيرها من الموارد بما فيها فائض القوى البشرية والعمل الرخيص .

ومن هنا فإن التعريف الواقع الذي يعبر عن العولمة عندما تكون مصحوبة بهيمنة القوة العسكرية الأمريكية الغاشمة وتوجهات الرأسمالية المتوحشة والفلسفة الليبرالية الغربية الفردية المطلقة فإن العولمة تصبح أيديولوجية للإقصاء ، حيث تعني العولمة في هذه الحالة تثبيت الرأسمالية ونفي ما عداها ، تثبيت المصلحة الأمريكية والحليفة لأمريكا ونفي ما عداها ، تثبيت الفلسفة الليبرالية الفردية المتحللة من كل ثوابت المجتمعات الأخرى ونسق قيمها ونفي غيرها ، وهذه هي تحديات العولمة التي يجب أن نعيها وأن نعد أنفسنا تدريجياً لمواجهتها دون أن نقف أمام ظاهرة العولمة عندما لا تكون مصحوبة بغرض الهيمنة .

د . منيرة فخرو :

أشكر الدكتور عبدالخالق على توضيحاته للورقة .

في آخر الورقة ، يتكلم الدكتور تركي عن العولمة على أنها تطور تاريخي ، ويكون لها ضحايا فإن الضحايا ليست مقصورة على الشرق الأوسط ، فهي في كل العالم . في المكسيك وتأثيرها على المزارعين حيث الذرة الأمريكية أرخص .

العولمة جاءت ومنها انعكاسات إيجابية ، مثلاً المجتمع المدني ومؤسساته انتشرت وازدهرت مع العولمة ، منظمات حقوق الإنسان ازدهرت وعلى مستوى العالم ، والجمعيات الدولية تتدخل حيث تهدر حقوق الإنسان ، فالحرية الشخصية والديمقراطية تكتسب مجالات .

من سيدافع أمام العولمة في سلبياتها فكما رأينا ، نقابات العمال في أوروبا ، وسياتل تهتم وتدافع عن حقوق العمال ، فعلينا ترتيب أنفسنا ، والاتصال بهذه الهيئات والمؤسسات الشعبية التي تدافع عن حقوق الإنسان بنظرة غير نظرة الحكومات ، وتوثيق العلاقة معها .

د . ناصر الصانع :

عرض الدكتور عبدالخالق أراح ، ثم تكلم الرئيس بالأرقام فأخافنا وكما قال الدكتور علي الكواري فإن الدخول في البيانات تزيد الحيرة ، وتكون المتغيرات أكثر .

جاسم استشهد ببريجنسكي الذي قال في محاضرة ، إنها خلال (50) سنة قادمة ، لن تكون هناك قوة في العالم غير أمريكا ، مع إنه حلل وأشار إلى قوى أوربية وتفاعلها مع الصين ، يمكن أن تواجه أمريكا ، ولكنه مع ذلك قال إنه لن تكون غير أمريكا . المشكلة ليست في الدول ، ولكن في القطاع الخاص وقوته ، ولم يقتصر على الصناعة ، وإنما على صناعة المعلومات والثروة في الشركات

التي تتضاعف فلكياً سألوا مدير شركة داموس للمعلومات : لماذا حضرت هنا؟ قال : شعرت بأن هناك رجال أعمال يهمهم مجالات المعلومات؟ وكان سابقاً الكلام عن شركات جنرال موتورز وفورد ، وجنرال إليكتريك ، الآن أصبحت ميكروسوفت أكبر شركة في العالم ، فالمهم كيفية التعامل مع التطورات الجديدة ، فهناك قيمة غير طبيعية لشيء محتمل مستقبلي تعمله شركات المعلومات .

ماذا نعمل في المنتدى؟ كمن يسلط الضوء ثم يتوقف ، عندنا نفط ما دوره في العالم؟ بريجنسكي – كان في قطر – تكلم عن أمريكا وأوروبا وشرق آسيا والصين دون غيرها ، فسأله أحد الحاضرين «وماذا عن الشرق الأوسط؟ فقال : «ليس لديكم سوى النفط ، ولا أدري ماذا لديكم غيره ، واعذرني عن جهلي» .

استثماراتنا منتشرة في عدة شركات في الخارج داملر بنز وغيرها ، مما يدل على أنه يمكن أن يكون لنا موطئ قدم في العالم ، من خلال استثماراتنا ومشاركاتنا ، العالم يتفاوض فيما عدانا .

فإذا كانت استثماراتنا في الخارج ، وثرواتنا الطبيعية ، فضلاً عن المخزون الحضاري الإسلامي الذي نهمله ، مع إحدى القوى ، السنة الماضية ، في المنتدى ، كانت ورقة عما لدينا ، فصناعة البنوك الإسلامية تحظى باهتمام في الخارج – في حين ينظر إليها البعض لدينا نظرة مختلفة – فإن جامعة هارفادر تدرس الصناعة المصرفية الإسلامية ، فهي عنصر قوة الآن ، ولها تأثير في العالم .

فلا يكفي الاستعراض ، ولكن علينا التحرك والتأثير على صناع القرار ، نطالب المسؤولين عن صنع القرار ، ليس مجرد عرض ثم عودة الأمور إلى ما كانت عليه ، فقد لا يشاركنا صناع القرار ، ولكن علينا التحرك ، . في نيويورك عداد رقمي في الشارع يتغير تلقائياً لقراءة كم عدد العجز في الميزانية ، فعلينا أن نعمل ونتحرك قبل أن تتحرك وتقلع الطائرة .

د . ريما الصبان :

يتكلمون عن نهايات ، ويعتبرون وكأن العولمة فيها نهاية الكون فإن التحدي الحقيقي للعولمة يكمن في عملية فهمها ، فهي متعددة الأبعاد ، ونعيشها كواقع ، وأبناؤنا سيتعاملون معها أكثر منا ، فالجيل المخضرم يتردد بين الحداثة والعولمة ، وشعرت – نحن كعرب ودول عالم ثالث – أننا نعيش خوفاً كبيراً ، لأننا نجهل إلى أين نحن سائرون في ظل هذه التغيرات الكبيرة وظهر تيار التركيز على ما هو العمل ، والإمكانيات المتاحة لنا فعلينا أن ننطلق دون التركيز على النواحي الأكاديمية ، فعلينا كمنتدى أن ننطلق إلى أمور عملية ، لنفرض استخدام إمكانياتنا فهناك نقطتان :

1) الإمكانيات 2) التحديات .

أولاً – الإمكانيات ، يمكن الاستفادة من إمكانات مجتمع الخليج ، لأنه مجتمع معولم قبل المجتمعات الأخرى بسبب النفط ، فما ذكر عن الصناعات ، وأذكر جانباً آخر عن العمالة ، فالعمالة اليوم ليس بالضرورة أن تكون في البلد التي بها الشركة ، فيمكن استخدام العمالة الآسيوية بالتقنيات دون إحضارهم وتحمل أعبائهم .

ونلاحظ أن أعداداً من مليونيريي الثورة المعلوماتية يتزايدون يوماً بعد يوم ، والظاهرة أنهم يبدؤون مبكراً في مرحلة أعمارهم ، فمن يحقق نجاحات في الإنترنت ، عدد من الأطفال يكسبون الكثير بسبب إلمامهم بهذه التقنية . . . طفل (13) سنة عانى مشاكل صحية فوضع صفحة على الإنترنت لإفادة ملايين في مثل حالته .

ثانياً – جانب التحديات وإشكاليات العولمة ودول الخليج

1 – أبدأ من قضية المرأة ، فمع الثورة الصناعية ، لم يكن للمرأة أي حق ، ولكن بعد مئة سنة ، حصلت على حقوقها ، فيما عدا منطقة الخليج .

2 – القضية الثانية ، قضية اللغة ، فهي مصيرية نعيشها ، وسيأتي جيل لا يعرف العربية ، فعلينا كباحثين أن ننشر باللغة العربية ، وعلينا ضغوطات للكتابة والنشر بالإنجليزية لنضمن استمرارنا في الترقية ، أحياناً الذين تعلموا العربية دون الإنجليزية ، يجدون أن عليهم أن يتعلموا الإنجليزية ، فيتركون اللغة العربية ، فالمواطن الخليجي عليه ضغوط لاستبدال اللغة ، ويزداد الضغط ويتحول إلى مواطن شكلي .

3 – قضايا حقوق الإنسان الخليجي هي الخطر الأكبر في مرحلة العولمة ، حقاً العولمة كظاهرة ، فالتحدث عن الضعط الذي قد يصيب دول الخليج ، وتعرضها للضغط من المجتمع المدني الدولي ، يأتي من مجتمع مدني غير خليجي ، ومدعوم من منظمة حقوق الإنسان العالمية ، مما يمثل خطراً كبيراً .

د . علي فخرو :

يقلقني كثيراً ، عندما تبحث المنتديات مواضيع انطلقت من مكان آخر ، فإن أي باحث – في ضوء ما انطلق في الأربعينيات – يدرك كم نحن نقحم أنفسنا إقحاماً في أمور انطلقت من مجتمعات أخرى ، فإذا جاءتنا نواجهها ، وكأننا جزء من هذه المجتمعات . القومية انطلقت في أوروبا بداية ، ثم بدأ تيارها في المنطقة العربية في الأربعينيات ، ولم نعرف كيف نتعامل معه ، ثم أتت الشيوعية ولم نستطع تطويقها ، لأننا لم ننظر إليها من خلال حياتنا وطبيعتنا ، ففشلنا لأنها مربوطة بغيرنا .

فأتمنى أن موضوع العولمة لا يأخذ ذات الاتجاه والأسلوب ، فإنه انطلق من جانب آخر ، وأشعر

بأننا نتعامل معه وكأننا ألمان أو فرنسيون أو إنجليز فيجب التعامل معه في ضوء أوضاعنا وطبيعتنا ، لأن الصراحة التي تكلم بها جاسم مراد تعد تعبيراً عن الصورة أين نحن من واقعنا؟ فهو موضوع مهم ، ولكن يجب أن ينطلق في ضوء طبيعتنا وقيمنا ، لأنها مكتوبة في مجتمعات أخرى ، بعيدة عن طبيعة الأرض العربية وما كتب فيها ، فمن الضروري مستقبلاً أن تكون القضايا التي ننقلها من العالم الآخر ، مراعاة عرضها لتكون مرتبطة بواقعنا وما يخصنا .

عبدالمحسن تقي :

أقدر ما قال الدكتور علي فخرو ، ولكن يبدو أنه خلط بعض الأمور ، عندما علق على سقوط بعض الأيديولوجيات ، وخلط بالنسبة إلى الفكر القومي خلال (10 - 15) سنة بعد النكسة ، وغير الصورة بما طرح عن الفكر القومي العربي ، ويبدو أنه خلط بين انحسار دور الفكر القومي والوحدة ، وخلط مع الفكر الشيوعي . حقاً الفكر القومي يواجه الآن توقفاً ، ولكنها ليست شعاراً ، فإنها تعني أن أشخاصاً يعيشون في منطقة ، ولهم مصالح موحدة ، وتجمعهم أهداف واحدة ، فإذا واجهت مشاكل أرجو ألا تكون دائمة ، فهناك فكر قومي مستمر ، وألا نتهاون ونقلل من شأنه ، وألا نحبط بما حدث خلال (20) سنة .

جاسم مراد :

حدثت مشاكل للشعب البحريني ولم يتدخل أحد لصالحه .

د . علي فخرو :

ما أردت قوله ، ليس عن سقوط الممارسة ، ولكن ما أقصده التعامل مع الواقع والبيئة ، فهناك التداخل الشديد الذي يصل إلى الالتحام بين الوطني والعالمي ، فنحن نتأثر بالخارج أكثر من الداخل ، والعالم يؤثر في حياتنا وتفكيرنا أكثر مما نتصور ، فيصعب حالياً التفكير بمعزل عن الخارج .

الباحث المفكر ، المثقف والأكاديمي لا يستطيع أن ينظر إلى قضايانا بمعزل عما يجري في الخارج ، فالهموم أصبحت تتداخل وتتشابك بين الداخل والخارج .

هناك حقائق العولمة ، وهناك أوهام العولمة ، فأعتقد أن السائد في الخطاب العربي عن العولمة ، هو أوهام العولمة وليس حقائقها ، فتتداخل الصورة تداخلاً قد يؤثر في الحقيقة فهناك ربط العولمة بالأمركة ، فقد يكون ذلك صحيحاً بدرجة معينة ، ولكن هناك أيضاً أوربة ونموذجاً أوروبياً للعولمة ، الاتحاد الأوروبي أخذت دوله تتنازل عن بعض حقوقها ، العملة تنازلت عن مظهر من مظاهر السيادة ، فالداخل والخارج تشابك ، هناك أوهام وحقائق ، العولمة على كل المستويات اقتصادية

سياسية ، فهناك جانب مضيء وأخر مظلم ، Bright side of globalisation & dark side فهناك تضخيم للجانب المظلم على المضيء ، ولكن هناك جانبين فإذا قلنا إنها تعني التدفق الحر للمعلومات بصرف النظر عن الحدود ، فهو تدفق مضيء ، ولكن الوجه المظلم هو مصدر هذا التدفق ، فهو أمريكي فكأن فيه أمركة فيجب معرفة هذه الحقيقة .

العولمة آتية لا ريب فيها ، بمعنى أننا نعيش لحظة حضارية تاريخية شئنا أو أبينا ، وهناك لحظة حضارية عالمية يشترك فيها العالم ، فمن المهم معرفة الجانب الآخر لهذه اللحظة ، فحالياً ليس العالم معلوماً بدرجة كاملة ، فربما الاقتصاد في العالم معلوم ، فيتراءى لنا أنها كاملة ، فالعولمة السياسية لم تأت ، والعولمة الثقافية لم تأت ، والثقافة العربية ستستمر ، والثقافة الإسلامية ستستمر ، واللغة الإنجليزية قل استعمالها إلى (9%) وكانت النسبة أكبر ، فهي في تراجع .

فالعولمة أمامنا وقادمة لا ريب فيها ، والخوف المتضمن في الخطاب العربي من العولمة ، ليس بجديد ، أسوة بخوفنا من التغريب والحداثة في بداية القرن الماضي ، وهذا الخوف مرتبط بالآخر ، قد يكون الأمريكان أو الإنجليز أو الفرنسيين ، فعلينا أن نزيد الثقة بالنفس ، لتقودنا في التعامل إلى العولمة .

الرئيس :

من نفس الطرح كأن هناك مؤامرة ، فإن المطروح بحث موضوعي للتعرف على الأبعاد والانعكاسات ، فالموجود حالياً آلية صراع المصالح ، دون مؤامرة ، فالأمر لا يتعدى استعراض الوقائع ومحاولة خلق آلية للتعامل ، فتوزيع القوى لا يشفع لليابان والألمان وهما قوتان في الساحة .

ما أثاره الدكتور سعد الزهراني لقد تعلمنا في الاقتصاد ، أن هناك قضية مستدامة وأطراً حقيقية لسياسة الدولة ، وأعتقد أنه ستظهر نظريات اقتصادية جديدة غير ما تعلمناه ، فهناك قضايا يتخطاها الزمن ، ونموذج أوروبا محاولة للدفاع المبكر أمام أمريكا ، ونحن جزئية صغيرة ، مما يجعلني أقفز إلى ما قالته الدكتورة ريما الصبان ، فهي نهاية قرن وبداية قرن فعندنا موارد ويمكننا الاستفادة منها .

جاسم مراد وسليمان الحربش تساءلا لماذا لا نهتم بالقضايا الداخلية ومنها حقوق الإنسان ، فإنها صدفة أن يطرح هذا العام موضوع العولمة ، ولكن قبلها وبعدها تطرقنا ونتطرق إلى أمور تهمنا مباشرة .

عبدالجليل وعامر اللاعب الرئيسي سيكون طرفاً واحداً ، فقواعد اللعبة أطرافها واضحة إنها أمريكا . . ويشير سليمان الحربش إلى دور أطراف منظمة التجارة العالمية والأطراف الأخرى ، حقاً

إن منظمة التجارة واحدة ، وهناك أطراف أخرى أيضاً ، فهناك قوة تفاوض ، والمنظمات الدولية تحركها أمريكا ، وليست المرة الأولى لنشوء نظام عالمي قوي ، ولكن مصيره للتحطيم والتدمير .

بالنسبة إلى الدكتورة منيرة القضية ليست سرد سلبيات العولمة ، فلها إيجابيات وتقنيات متاحة ، فكنا نتكلم عن عموميات دون تفاصيل .

وتساءل الدكتور ناصر الصانع عن كيف يُفعِّل المنتدى نتائج دراساته إن المنتدى لا يصل إلى اتخاذ القرار ، فهناك تجمع نتواصل فيه وندرس ونتعرف ، ونخلق بؤرة للإضاءة في مختلف المواقع ، ويصدر عن المنتدى دراساته في أدبيات التنمية وتتاح قراءتها ، وهذا الكيان مستمر على عشرين سنة ، فهو من المؤسسات القليلة الدائمة على مستوى دول مجلس التعاون ، وهناك تحديات ، فحقاً استمررنا عشرين سنة ، ولكن عشنا في ظروف مختلفة فأحد أهم مرتكزات العولمة ، غياب القوميات ، وحتى الدين ، وهذا ينسحب على الشرق أوسطية بوصفه خليطاً للكيانات والأديان ، فهل بعد عشرين سنة أخرى ، أولادنا سيجتمعون ويفهمون؟ أخشى ضياع الهوية في ظل العولمة ، فهناك مقاومة في أوروبا للظواهر الأمريكية ، فما مصير صغارنا؟ وشكراً .

المنسق العام :

المتبع سنوياً عقد أربع جلسات ، في اليوم الأول ، يناقش في كل منها موضوع معين ، ثم تعقد جلسة في اليوم التالي لنقاش عام حول ما طرح ، ولذلك سيطرح في جلسة صباح الغد : ما العمل؟ هل ما طرح يحتمل تفسيرات أخرى؟ وما هي الخطوات العملية للاستفادة من الجوانب المضيئة وتلافي المظلمة؟

وشكـــراً .

العولمة الاقتصادية ودول مجلس التعاون

الدكتور عبدالعزيز محمد الدخيل ❖

❖ رئيس المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل - المملكة العربية السعودية

المقدمة

مرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بفترات مثيرة للانتباه في الماضي ، وأدى النفط كسلعة إلى تحويل الخارطة الاقتصادية لهذه الدول إلى أكثر من شكل . وإذا اعتبرنا ذلك ماضياً أسدل الستار عليه ، فإن المستقبل سيحمل في طياته تحديات أكثر . فهناك تطورات متسارعة الخطى تعمل على تشكيل العالم اليوم . وفي حين أن العالم الذي تمثله حوالي 200 دولة ، لا يمكن أن يدعي أنه لديه نموذجاً واحداً فريداً للتنمية ، فإن الدروس ستنتج باستمرار كما أن الاستراتيجيات يتم إعادة توجيهها . دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرتها التنموية مرت على عدة نماذج وتجارب في الإدارة الاقتصادية والسياسية ، مروراً لا يتسم أحياناً بالعمق والجدية ساعدها في ذلك بصفة أساسية إيراداتها خلال فترة الطفرة النفطية التي أخفت الكثير من أوجه القصور في النموذج الاقتصادي والسياسي . ولكن مع تراجع أسعار النفط عبر السنوات فمن المؤكد أنه ينبغي إعادة التفكير بصورة استراتيجية في المواضيع التي تواجه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي .

تهدف هذه الورقة إلى تحليل الاتجاهات الحديثة التي سوف تشكل النظام الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين واستعداد دول مجلس التعاون الخليجي لتوجيه اقتصاداتها للوفاء بمتطلبات هذا النظام . وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء :

أولاً : النظام الاقتصادي العالمي الجديد : في هذا القسم سيتم تحليل العناصر الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد من أجل تسليط الضوء على فروض هذا النظام ومساره في الألفية الجديدة .

ثانياً : اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي : في هذا القسم سأقدم نبذة عن بعض مظاهر وخصائص اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقديم موجز عام لاقتصادات دول الخليج تأسيساً للقسم الأخير من الدراسة الذي سوف

ننظر من خلاله إلى أوجه الاختلاف والتقارب بين الوضع الاقتصادي لدول مجلس التعاون وفروض العولمة الاقتصادية .

ثالثاً : أوجه التقارب والاختلاف : في هذا القسم من البحث سأقوم بمحاولة لإسقاط متطلبات وشروط العولمة الاقتصادية على الواقع الذي تعيشه دول مجلس التعاون بحثاً عن أوجه التقارب والاختلاف بين المفروض والواقع .

أولاً: النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

ما هي عناصر هذا النظام الأساسية؟ هذا السؤال يحاول فتح هذا الصندوق المغلق ، ليخرج من باطنه ما صعب على العين المجردة رؤيته من أجل الوصول إلى معرفة تؤسس قاعدة علمية للتعامل مع هذا الواصل القادم مع هذا الحاضر المستقبل . وفيما يلي أهم عناصر النظام الاقتصادي العالمي الجديد :

1) النزعة إلى الليبرالية السياسية والاجتماعية .
2) شبه القطبية في العلاقات الدولية بقيادة الغرب الصناعي .
3) سيادة النظام الاقتصادي الحر وتقليص دور الدولة الاقتصادي .
4) الثورة التقنية في الاتصالات والحاسب الآلي .
5) تحرير التجارة العالمية وقيام منظمة التجارة الدولية WTO .
6) الترابط بين أسواق المال العالمية .
7) النزعة إلى التكامل الاقتصادي بين الدول والاندماج بين الشركات .

هذه أهم العناصر التي ترسم خارطة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وهو الجزء الأهم في النظام العالمي الجديد أو العولمة ، ويمكن تقسيم هذه العناصر من حيث الموضوع إلى محورين أساسيين ، الأول سياسي واجتماعي والآخر اقتصادي .

(أ) : المحور السياسي والاجتماعي :

1) النزعة إلى الليبرالية الاجتماعية والسياسية .
2) شبه القطبية في العلاقات الدولية بقيادة الغرب الصناعي .

(ب) : المحور الاقتصادي :

1) سيادة النظام الاقتصادي الحر وتقليص دور الدولة الاقتصادي .

2) الثورة التقنية في الاتصالات والحاسب الآلي .

3) تحرير التجارة العالمية وقيام منظمة التجارة الدولية WTO .

4) الترابط بين أسواق المال العالمية .

5) النزعة إلى التكامل الاقتصادي بين الدول والاندماج بين الشركات .

أ) عناصر المحور السياسي والاجتماعي :

1 - النزعة إلى الليبرالية الاجتماعية والسياسية :

قد يتساءل القارئ لماذا نزج بالعوامل الاجتماعية والسياسية في دائرة البحث الاقتصادي ، أليس لكل علم مجاله وحدوده؟ والإجابة عن ذلك لم تعد صعبة كما كانت في بداية هذا القرن عندما كان الشائع في دراسة العلوم الإنسانية هو حرصها في إطارها وحدودها ، ونفي تأثير العوامل الأخرى الخارجية عنها فيها وذلك بتجميد فعلها والافتراض بأنها لم تكن . فعلى سبيل المثال تُدرس النظرية الاقتصادية في الجامعات ومتغيراتها في معزل عن العوامل الاجتماعية والسياسية المحيطة بها والمؤثرة فيها ، وذلك بهدف التبسيط أو صعوبة القياس . فعندما ندرس التغير في الدخل وأثره في الاستهلاك الفردي ، فإننا نعزل العوامل الاجتماعية والسياسية المصاحبة لهذه الزيادة بهدف التعرف على الأثر الاقتصادي لهذا المتغير في معزل عن المؤثرات الأخرى . وقد أصبحت كلمة Ceteris Paribus شائعة في القاموس الاقتصادي وتعني مع بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها . هذا المنهج التحليلي يتعلق بالبناء المعرفي Epistemlolgy في مجال العلوم الإنسانية . ورغم أن المنهج العازل للعوامل الأخرى ، يبسط وييسر عملية متابعة أثر المتغير المستقل Independent Variable في المتغير المتحول Dependent Variable في المعادلة إلا أنه يزيد البعد بين الواقع والنظرية . ومن أجل ردم هذه الهوة وبفعل التقدم في مجال استخدام التحليل الرياضي الكمي وإمكانية التعامل مع أكثر من متغير مستقل في آن واحد ، فقد تطور منهج التحليل وأسلوبه في العلوم الإنسانية ليشمل التحليل المتكامل Comprehensive للنظرية بدلاً من التحليل الانفرادي المنعزل فاقترب التحليل والبحث في مجال العلوم الإنسانية إلى الواقع المعيش بدلاً من عزله في أطر كلينيكية ، كما هي الحال بالنسبة إلى العلوم الطبيعية . وحيث إننا هنا في مجال التحليل المنتمي إلى التعرف على مجمل الحركة في المجال الاقتصادي ، جاء العامل الاجتماعي والسياسي فاعلاً في تكوين مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

نعود إلى موضوعنا الأساسي ، ونقول إن السياسة والاجتماع شريك فاعل في التأثير في سلوك

الفرد والمجتمع وهما أي الفرد والمجتمع الموضوع الرئيسي لعلم الاقتصاد وأدواته . النزعة الحديثة إلى الليبرالية السياسية والاجتماعية في عالمنا العربي ودول العالم الثالث ، هي امتداد متأخر زمنياً ومختلف إلى حد ما نوعياً عن النزعة العالمية للحرية السياسية والاجتماعية التي انبثقت في إطارها الحديث ، مقارنة بالإطار الإغريقي ، من محيط اجتماعي واقتصادي وسياسي ساد في القرون الوسطى الأوروبية . ليس المجال هنا للحديث عن الليبرالية السياسية والاجتماعية ، لكن ما يهمنا في هذا المقام أن هذه النزعة لها جانب تضغط عليه ورافد تصب فيه ، ألا وهو النظام الاقتصادي الحر المنظم لشؤون الفرد والمجتمع الاقتصادية في إطار الرأسمالية الفردية . هذا النظام الاقتصادي تنبع جداوله وفروعه من مصدر أساسي واحد هي الطبيعة البشرية للفرد Human Nature ، النازعة بتكوينها الطبيعي إلى الليبرالية السياسية والاجتماعية فكراً وعملاً . وحيث إن الفرد هو الخلية الأساسية في الفكر الليبرالي المُؤسس على حرية الفرد ، فسلوكه الاقتصادي لابد أن يتأثر بهذه النزعة الليبرالية ومن هنا جاء الربط بين الحرية السياسية والاجتماعية والحرية الاقتصادية .

النزعة إلى الحرية في مكمنها الفردي الإنساني ، عضوية وجوهرية في بناء الإنسان نفسياً وسلوكياً ، من أجل الحرية في الفعل والمعرفة عصى الإنسان ربه وأُخرج من الجنة كما جاء في الآية الكريمة 121 من سورة طه ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ . النزعة إلى الحرية في الإنسان تصقلها وتهذبها التجربة والمعرفة ، لكنها لا تخلقها لأنها جزء أساسي في المخلوق ذاته . الجهل والقمع والردع والقهر والسجن يقيد تلك النزعة أو بعضاً منها ، لكنه لا يفنيها ولا يلغيها فهي أي الحرية موجودة ما وُجد الإنسان ووجدت الحياة ، هذه الحرية الكامنة في الفرد منذ خلقه هي جوهره والمحرك والموجه لسلوكه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

ومن قاعدة الحرية الفردية ، وتأسيساً عليها كحقيقة طبيعية إنسانية قام علم الاقتصاد الفردي الحر المنعوت بالنظام الرأسمالي . النزعة إلى الحرية السياسية والاجتماعية في ثوبها الجديد المزركش بالديمقراطية الغربية ونظامها السياسي ، هي أحد معالم النظام العالمي الجديد بمعالمه وتقاطيعه ومرتكزاته الاقتصادية المؤسِسة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

2 - القطبية الأحادية في العلاقات الدولية تحت الراية الغربية :

النزعة إلى الحرية السياسية اجتاحت الشعوب ، عندما تمكنت الشعوب والأقليات من التعبير عن رغبتها وإرادتها في الحرية ، ومع تفاعل العوامل الدولية السياسية والاقتصادية تحت المظلة الغربية والأمريكية مستخدمة هذه النزعة الإنسانية أحياناً ودافعة لها أحياناً أخرى انهار القطب

السوفيتي في معادلة العلاقة الدولية الثنائية . وبقي الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يهيمن على مجرى العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية ويوجهها بحركة شبه قطبية أحادية ، هذه القطبية تزامنت مع ارتباط الحركة الكونية في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بآلية ديناميكية عبر شرايين وجسور من تقنية الاتصالات والمعلومات جعلت للقطبية الأحادية دوراً هاماً في التأثير في تشكيل الحركة الكونية في جميع مجالات الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها . وقد أسس لهذه القطبية الأحادية الغربية ودعمها استئثار الغرب في امتلاك والسيطرة على منابع ومركز الدفع والقوة في هذه الحركة الديناميكية الكونية ذات الصبغة والمجال العالمي ، وأهم منابع ومراكز القوة والدفع في النظام العالمي الجديد هي التقانة Technology في جميع فروعها ولكن على وجه الخصوص في مجال الاتصالات Communications وتقنية المعلومات (I.T.) هذه التقانة ما كانت لتوجد أولاً وتؤتي ثمارها ثانياً لولا وجود :

1) اقتصاد غربي أمريكي ذي قدرة إنتاجية عالية وسوق كبيرة وقوة بشرية ذات معرفة علمية عالية وسلوك إنتاجي متقدم .

2) مجتمع مدني محكوم بالقانون والإدارة السياسية الديمقراطية .

3) قوة عسكرية تضفي على كل هذه العوامل هيبة دولية وأداة تنفيذية تجعل للمصلحة الوطنية الحاكمية العليا فوق المبادئ الإنسانية والدولية إذا لزم الأمر ذلك .

هذه القطبية الغربية شبه الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، هي إحدى مظاهر العولمة أو النظام العالمي الجديد . وهذا ما يفقد هذه العولمة وجهها الديمقراطي حتى وإن كانت دعواها ونواياها واتجاهاتها ومبادئها ديمقراطية عالمية إنسانية .

لقد كان عدد دول العالم 62 دولة في عام 1914 ، و74 دولة في عام 1946 ويبلغ عددها 193 دولة اليوم ، وعلى الرغم من أن عدد الدول قد ازداد فإن هناك تحولاً جيوبوليتيكياً آحادي النزعة يحيط بنهاية القرن العشرين ويدخل مع العالم ألفيته الثالثة . في النظام العالمي الجديد ، يحتل الغرب الصناعي اليوم موقع الصدارة ويملك القوة الفعلية للتدخل في أي جزء في الكرة الأرضية لفرض إرادته وسياسته ، وهذا لاشك يمثل للعرب وضعاً مثالياً ومريحاً ، لكنه وضع مقلق مادياً ونفسياً وسياسياً واقتصادياً لبقية دول العالم ، والدليل على ذلك ما حدث في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة الدولية بمدينة سياتل الأمريكية في شهر نوفمبر من العام 1999 من صراع واضح في هذا الشأن بين الدول النامية والولايات المتحدة والغرب الصناعي . إن القطبية هي نقيض العالمية والمنافسة ، إنها تؤدي إلى السيطرة الفردية والاحتكار .

أمريكا والدول الصناعية الغربية الكبرى تؤثر اليوم وبشكل فاعل وقوي في حركة الاقتصاد العالمي وعمل مؤسساته الدولية ، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والعالمية جميعها وبدرجات متفاوتة تؤثر في قراراتها وسياساتها توجيهات وتعليمات الولايات المتحدة والغرب . إن لأصوات بقية دول العالم في هذه المؤسسات ، منبراً تطلق من عليه ، ووقتاً مساوياً تقال فيه لكنه صوت وتصويت لا يحمل وزناً تنافسياً يمكنه من الحد من السيطرة الأمريكية الغربية على مجرى القرارات والسياسات لهذه المؤسسات . انتشار الحرية الاقتصادية والسياسية رغم ذلك سيمكن دولاً تملك القدرات الاقتصادية والإرادة السياسية من الصعود خطوات على سلم القوة ، ويجعلها بالتالي قريبة من مسرح التأثير في القرار الدولي شيئاً فشيئاً ، فإن الأحادية في إدارة العلاقات الدولية تدريجياً إلى ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية . . . الخ ، تؤسس لنظام عالمي جديد في مراكز ثقله وجديد في إدارته . الدول المرشحة للصعود هي دول مثل روسيا والهند والصين والبرازيل والأرجنتين .

إن نظام الإدارة الاقتصادية العالمي ذا القطب الغربي الصناعي الأحادي غير مرضٍ إلا أنه يعتبر أفضل من سابقه النظام الثنائي القائم على قطبين غربي وسوفيتي ، فالقطب الغربي رغم أحاديته وتسلطه يسير في اتجاه الحرية الفردية والديمقراطية السياسية ، بينما نظام القطبين كان صراعاً بين نظام مؤسس على سيادة الفرد يحترم التعددية ويأخذ بقرار الأغلبية ، ونظام مؤسس على سيادة الأمة يرفض التعددية ويأخذ بقرار السلطة الحزبية المركزية . إننا نقول بأفضلية النظام العالمي الحالي رغم أحاديته التي نعتقد بزوالها على الأمد البعيد ، لأننا نؤمن بأن النظام المؤسس على التعددية والقائم على سيادة الفرد وحريته هو أفضل النظم المعنية بسعادة الإنسان ، وإن ساء استخدامه اليوم من قبل الغرب الصناعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

ب – عناصر المحور الاقتصادي :

1 – سيادة النظام الاقتصادي الحر وتقليص دور الدولة الاقتصادي :

النظام الاقتصادي الحر يستلهم ويستقي كل مقوماته المعرفية مقدمات ونتائج من السلوك الإنساني الفردي ، ولذلك يسمى بالنظام الاقتصادي الفردي .

الفرد هو أساس النظرية الاقتصادية الحرة ، سلوكه وهو في حالته الطبيعية مصدر آلياتها وحركتها ، وسعادته هدفها وغاياتها . لذا فإن النظام الاقتصادي الحر متوافق مع طبيعة الإنسان الفردية ، انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة لأن الإنسان إذا قلت التكلفة عليه زاد من المرغوب لديه والعكس صحيح . ميول الفرد الطبيعية ، اقتبس منها فلاسفة الفكر

الاقتصادي الحر وعلى رأسهم آدم سميث نظرية تعظيم ثروة الفرد وسعادته ، ومن خلال الفرد تحقق الأمة سعادتها وليس على حسابه . النظام الاقتصادي المضاد وعلى رأسه النظام الاقتصادي الشيوعي يبدأ بالأمة أساساً وقاعدة ومالفرد إلا كادحٌ من أجل سعادة الجماعة يحقق ما تريد وإن كان على حساب ما يريد ، هذه الآلية التي تطأ على الفرد لكي تصل إلى سعادة الكل ، هي أهم مأخذ للمدرسة الليبرالية . إن التفسير المادي (الاقتصادي) للتاريخ من خلال ترابط الفعاليات ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمة سبباً ونتيجة هو أهم إبداع في الفكر الماركسي ، لكنه إبداع في النظرية الاجتماعية وليس النظرية الاقتصادية . لذا فإنه يمكننا القول إنه بقدر النجاح الذي حققه ماركس في إعطاء تفسير مادي لحركة التاريخ ، فإنه فشل في تقديم نظرية اقتصادية تشرح حركة وتطوير الحرية الاقتصادية للفرد والمجتمع . الآلية الاقتصادية الشيوعية فشلت في إنتاج قرارات اقتصادية استهلاكية واستثمارية تؤدي إلى الاستخدام الاقتصادي الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لرفع مستوى الحياة المادية للفرد والجماعة . إن الفرد ليس هو الرقم الهام في المعادلة الاقتصادية الشيوعية بل المجتمع وإذا فشل النظام في إسعاد الفرد فلن يكون هناك مجتمع سعيد . الفرد قادر على تحديد ما يسعده تحديداً كمياً ونوعياً ، لكن الجماعة لا تستطيع لأن الجماعة مفهوم Concept اجتماعي مكون من أفراد لكل منهم معيار ومقياس للسعادة التي سيحصل عليها من قراره استهلاك سلعة ما أو استثمار جهد ما . إنه لمن الصعب جداً بل من المستحيل جمع معايير ومقاييس السعادة لأفراد المجتمع في معيار واحد يحدد سعادة الأمة ويقيسها ، أو ما يمكن أن نسميه بالمعيار الاجتماعي للسعادة Social Utility Function . لقد حاول العالم الاقتصادي الرياضي Arrow ذلك ووصل إلى قناعة باستحالة الأمر ، رياضياً ومقياسياً . لذا كان لابد للنظام الشيوعي من لجنة مركزية ترسم للمجتمع خارطة سعادته وآماله وأحلامه وتوجه بناءً على هذه الخارطة ، قوى الإنتاج المادية والبشرية في المجتمع . لذا كان على الدولة أن تؤم لصالحها كل القوى الإنتاجية المادية والبشرية في البلاد لتكون تحت سيطرتها وإدارتها . اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي المعنية بتحديد سعادة الأمة وكيف يتم تحقيقها هي البديل لآلية السوق في الاقتصاد الحر المدارة والموجهة برغبات الأفراد وقراراتهم الشرائية الاستهلاكية والاستثمارية .

لذا فإننا نستطيع القول إن النظام الاقتصادي الحر قائم على الطبيعة البشرية الفردية ومؤسس عليها ، ومن خلال هذه الطبيعة يعبر الفرد عن رغباته المادية وغير المادية عبر آلية السوق المكون من العرض والطلب . فرد يعرض ما يريد بيعه وآخر يطلب ما يريد شراءه ، والسوق تجمع بين الرغبتين والسعر يُحدد عند تطابق الرغبتين والمحصلة النهائية لكل العروض ولكل الطلبات هو ما نسميه بالطلب الكلي والعرض الكلي على السلعة أو الخدمة ومتوسط سعر عمليات البيع والشراء هو ما نسميه سعر السوق . وآلية العرض والطلب والسعر هي ما نسميها بآلية السوق ، وهي الآلية المقابلة

لآلية اللجنة المركزية في النظام الاقتصادي الشيوعي . الطبيعة البشرية المستثارة بالإرادة الحرة للفرد بائعاً كان أو مشترياً هي الوعاء الرئيسي والمصدر الهام الذي تستمد منه آلية السوق حركاتها وقوتها وهذه القوة هي ما يعبر عنها في علم الاقتصاد باليد الخفية Invisible Hand .

هذا هو النظام الاقتصادي الحر في جوهره وأساسه . ولقد نبع هذا الفكر الاقتصادي الحر في ثنايا الفكر الاجتماعي والسياسي الليبرالي الذي نبتت جذوره في بداية عصر التنوير في العصور الوسطى ثم تطور واتضح وانتظم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على يد فلاسفة الأخلاق الكلاسيكيين من فرنسيين وبريطانيين وألمان وإيطاليين ، منهم : ديفيد ريكاردو ، آدم سميث ، ديفيد هيوم ، بريتو ، جون ستيورت مل وغيرهم .

لكنه على الرغم من سلامة المكون المنطقي والعلمي للنظرية الاقتصادية الرأسمالية ، إلا أن الجانب التطبيقي والعملي للاقتصاد الرأسمالي ينحرف في كثير من الأحيان عن مساره النموذجي المشار إليه أعلاه ، وهذا الانحراف يختلف باختلاف الزمان والمكان ، فقد شهدت الممارسة الرأسمالية خلال الثورة الصناعية وفي إنجلترا بالتحديد أسوأ مظاهرها حيث ساد استغلال الطبقات الرأسمالية الصناعية للسواد الأعظم من العمال والأطفال فكان مشهداً معارضاً لأدنى حدود الأخلاق والقيم الإنسانية دفع مجموعة من فلاسفة الأخلاق وعلماء الاجتماع وعلى رأسهم صاحب كتاب رأس المال كارل ماركس إلى نقد النظام الرأسمالي والبحث عن بديل يحقق للبشرية مستوى أعلى من الرفاهية والسعادة . الخطأ في رأينا لم يكن في التأسيس الفكري والمنطقي للنظرية الاقتصادية الرأسمالية وإنما كان في التطبيق والممارسة . ظروف الثورة الصناعية كانت قائمة على تحالف من أجل خدمة المصالح الخاصة برجال السياسة الجدد في المدن الكبرى ورجال الصناعة الذين قامت هذه المدن على صناعاتهم وتجارتهم . وعندما يتحالف رأس المال والسياسة في ظل غياب سلطة الحرية والقانون توءد المنافسة الحرة بين العناصر المكونة لآلية السوق ويحل محلها الاحتكار ، وهنا تفقد آلية السوق فعاليتها وقدرتها على توزيع الإنتاج والدخل حسب قوانين العرض والطلب ، الحرة غير المقيدة . وتكون النتيجة بذلك هي سيطرة المحتكرين ، من رأسماليين ، أو سياسيين ، أو رجال دين أو عمال أو أي كائن من كان على آلية نطاق السوق الحرة وتوجيهها لخدمة مصالحهم على حساب مصلحة الآخرين . وهذا ما حصل في عهد الثورة الصناعية الأوروبية في مركز دائرتها ونشاطها ، لندن . لقد راهن كارل ماركس على هذا الانسداد في أهم شرايين النظام الاقتصادي الحر المتعلق بانسياب الثروة من طبقة رأس المال إلى الطبقات الوسطى والعاملة بفعل الاحتكار وغياب المنافسة فخسر الرهان ، لم نر جيوش العمال تحرق المصانع وتبيد طبقة أصحاب رأس المال وتحيل الحياة إلى شيوعية تعيد التاريخ إلى شيوعيته البدائية ، لتكتمل حلقة

التاريخ حسب التفسير الماركسي ويعود المجتمع شيوعياً كما بدأ . لقد فات على ماركس أن النزعة إلى الحرية السياسية أو الحرية الاقتصادية أقوى من حركة الانسداد التي أوقفت مفعول أداء النظام الاقتصادي الحر . تعتقل الحرية الاقتصادية وينحرف النظام الاقتصادي الحر وآلية السوق عن أدائه دوره في توزيع الثروة بشكل عام عندما يحتكر رجال السياسة ورجال المال السلطة السياسية والاقتصادية لصالحهم على حساب مصلحة الأمة ، لكن الحرية في مجالها الاقتصادي والسياسي وإن أخفيت برهة من الزمن فإنها لاتموت ، يبعثها الإنسان من جديد وبوجودها يزول الاحتكار وتعم المنافسة الحرة ، ويعود النظام الاقتصادي الحر إلى أداء دوره السليم . إن الدرس الأول لطلاب علم الاقتصاد الحر ، هو المنافسة روح النظام الاقتصادي الحر والاحتكار أياً كان مصدره والمستفيد منه عدو للنظام إن سيطر عليه أخل به وبأدائه وقيمه .

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يركز على نظام السوق الحر ، ففي الفترة بين عام 1950 و1971 تحولت الدول التي يقطن بها حوالي 33% من سكا العالم من نظام اقتصاد السوق إلى الاقتصادات ذات التخطيط المركزي لتعود مرة أخرى إلى حظيرة اقتصاد السوق بحلول عقد التسعينيات . وقد بدأ واضحاً الآن أن نظام السوق الحر هو النظام الاقتصادي الذي يمكنه تحقيق نمو طويل الأجل في مستويات المعيشة .

وقد قامت الدول التي تحولت من النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر بإدخال سياسات تحرير الأسعار والتجارة من سيطرة الدولة أو تدخلها القوي وفي الوقت نفسه عملت على تحقيق الاستقرار الاقتصادي لأن الاستقرار الاقتصادي يعتبر أحد المتطلبات الأساسية للدخول في نظام السوق الحر ، ويبدو هذا أمراً بديهياً حيث إن الأسواق لا تستطيع أداء دورها في مناخ اقتصادي تسيطر على حركته البيروقراطية الحكومية أو الاحتكارات المتعددة ويسوده التضخم وتعتريه التقلبات الاقتصادية .

إن المساوئ التي ارتبطت بالأداء الاقتصادي للنظام المركزي أدت إلى التحول إلى نظام السوق الحر ومن هذه المساوئ :

- التوزيع البيروقراطي للموارد الذي أدى إلى خلق تشوهات خطيرة في التنمية القطاعية . على سبيل المثال كان التركيز دوماً على الصناعات الكبيرة مما أدى إلى إهمال الخدمات بدرجة كبيرة .
- اختلاف الأسعار الحكومية عن أسعار السوق التي تعكس ندرة السلعة وحجم الطلب عليها .
- النقص المستمر في السلع جعل التركيز على النوعية قليلاً .

- الحوافز غير الكافية للمدراء أو العاملين من قبل الإدارة الحكومية أدت سواء عاجلاً أو آجلاً إلى تدني أداء المؤسسات ومن ثم إلى انهيارها أو اعتمادها الدائم على الإعانة الحكومية من خزينة الدولة .
- في هذه البيئة الاقتصادية تصبح محصلة الناتج النهائي لعديد من المؤسسات الحكومية سالبة ، تغطيها إعانات الدولة المعتمدة في كثير من الدول على طباعة أوراق مالية من دون رصيد أو اقتراض محلي أو دولي .

كل هذه العوامل جعلت التحول إلى نظام السوق الحر ضرورة واقعية أكثر منها خياراً لهذه الدول . لقد استطاعت الاقتصادات التي نجحت في التحول إلى نظام السوق الحر إعادة توجيه صادراتها إلى الأسواق العالمية التي كانت تعتبر في الماضي خارج نطاقها ، كما أن التحول إلى اقتصاد السوق يعني أيضاً فتح الأسواق للمنافسة ولو تدريجياً .

إن نظام السوق الحر يسهم أيضاً في إصلاح المؤسسات الحكومية (العامة) ، ذلك لأن تعريض هذه المؤسسات الحكومية للمنافسة إلى جانب قيود الميزانية المفروضة عليها سوف يجعلها تتجه بالضرورة إلى إجراء تخفيضات كبيرة في التكلفة وإجراء إصلاحات إدارية وترشيد النفقات وتحسين الإنتاج وهذا من شأنه تحسين الأداء الكلي للمؤسسات الحكومية .

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتطلب من الدول طرح الممارسات الاقتصادية القديمة جانباً وتبني سياسات عملية من شأنها أن تؤدي إلى تقدم هذه الدول اقتصادياً . تجارب الدول خلال القرن العشرين كانت متباينة جداً بحيث لا يمكن الخروج منها بنتائج محددة ، فالعديد من الدول النامية تسودها الآن ظاهرة التحول من توفير الوظائف لمواطنيها بشكل مباشر إلى دعم وتشجيع القطاع الخاص ليقوم هو بتوفير الوظائف ، وهذا يعني تغيراً جوهرياً في دور الحكومة حيث أصبحت الآن تعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص لتطوير اقتصاد تنافسي منفتح على الخارج . وفي هذا الصدد يمكن القول إن الاقتصاد الحر يمثل حجر الزاوية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

إن دور الدولة في التنمية الاقتصادية يمثل أكثر المواضيع أهمية بالنسبة إلى القرن القادم ، فهذا السؤال الأساسي كثيراً ما يثار ويتركز حول مواضيع مثل ما يمكن وما لا يمكن أن تفعله الحكومة وبأي درجة من الجودة ، فهناك اقتصادات تلعب الحكومات فيها أدواراً مهيمنة كما هو الحال في اقتصادات الدول الخليجية نفسها ، وهناك اقتصادات يقتصر دور الحكومة فيها على مجالات محدودة جداً مثل الأمن والتعليم والرعاية الصحية . . . الخ لدرجة يمكن أن يقال عنها إن الحكومة تلعب دوراً ثانوياً وليس دوراً أساسياً .

ومع الأخذ في الاعتبار أثر الاختلاف بين دولة ودولة في العوامل السياسية والاقتصادية

والاجتماعية إلا أنه يمكن القول وبشكل عام إن المجال الأفضل للحكومة هو أن تلعب دوراً هاماً في تطوير المؤسسات الخاصة لتوفير السلع والخدمات وفي وضع النظم وإقامة المؤسسات التي تسمح للسوق بالعمل دون احتكار مما ينعكس في النهاية على تحقيق الرفاهية للمواطنين . وعلى أية حال ، لا يمكن تعميم ذلك نسبة لتباين أحجام الدول ومراحل نموها الاقتصادي ، وحتى مع تساوي مستوى الدخل ، فإننا نجد تبايناً في التركيبة الإثنية (العرقية) والثقافة والأنظمة السياسية التي تجعل كل دولة مختلفة عن الأخرى وتمنحها خصوصيتها .

وفي النظام الاقتصادي العالمي الجديد سوف يتعين على الحكومات أولاً فهم كل ما يتعلق بالمتطلبات والتوقعات الأساسية لمواطنيها ، وتتمثل هذه في القانون والنظام واستقرار الأمور المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، ومنع الاحتكار وحماية المستهلك وتقديم الخدمات الاجتماعية والمهمة في بناء البنية التحتية بالإضافة إلى الأمن وحماية البيئة . وبينما نجد أن مجالات مثل البنية التحتية والخدمات الاجتماعية كانت تعتبر مجالات تقليدية للحكومة ، فإن هناك تحولاً من حيث المنهجية يتمثل في أن العديد من الحكومات قامت بإيقاف التمويل المباشر للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية ، متجهة نحو إشراك المجتمع والقطاع الخاص في تمويل هذه العمليات ولو بشكل جزئي .

ومن ناحية أخرى ظلت الحكومات بصورة تقليدية تضطلع بمسؤولية معالجة موضوع توفير معاشات التقاعد والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة ، غير أن هناك تزايداً في اشتراك مجموعات الأعمال والعمال والأسر والمجتمع في هذا الموضوع لتحقيق مزيد من الأمن الاقتصادي بتكلفة أقل .

وتتجه الحكومات أيضاً إلى الخصخصة في الوقت الراهن بشكل عام ، ولا ترى في ذلك انتقاصاً لدورها في ظل نظام عالمي يتجه نحو الإدارة الخاصة للاقتصاد ، فمن الأسهل التخلص من مؤسسات الدولة ذات الأداء المنخفض عن طريق بيعها بمجرد إيجاد مناخ ملائم لتنمية القطاع الخاص .

وبعد رسم حدود الدور الحكومي كما أشرت إليه أعلاه ، فلا تزال أمامنا مشكلة تتمثل في الكفاءة ، فبينما يتوقع تواجد نشاط الدولة في مجالات معينة ، فإن السؤال المطروح هنا هو هل هذه الحكومات قادرة على تحقيق الكفاءة في عملياتها؟ إننا نرى الحكومات تساق مجبرة لخوض غمار المنافسة في العديد من المجالات كتقديم الخدمات ورسم السياسات والتوظيف والتدريب ، لذا فإن العديد من الحكومات تقوم الآن بتحديث أنظمتها البيروقراطية وجعل أنظمتها الخاصة بالتوظيف مستندة إلى الكفاءة المهنية والإدارية . كما تقوم الدول وبشكل دوري بإعادة تنظيم حجمها

وجهازها الإداري لتتناسب مع دورها المحدد أو أدائها الذي لابد أن يتميز بالجودة النوعية أمام قطاع خاص يضرب المثل في ذلك ، وأمام وعي المواطنين بحقهم في الحصول على خدمات بمستوى عالٍ من الجودة والاحترام وبحقهم في مساءلة موظف الدولة عن أدائه .

2 - الثورة التقنية في الاتصالات والحاسب الآلي :

ثورة الاتصالات ألغت المعنى الزمني للمسافة كما عرفته الأجيال الماضية وأبدلته بزمن حلت فيه الثواني والدقائق والساعات محل الأيام والأشهر والسنوات ، قَرُب البعيد ومكانه لم يقرب ، وقصّرت المسافات وأطوالها لم تتغير ، وتحول مفهوم الإنسان لهذا الكون من عالم مترامي الأطراف إلى قرية صغيرة ، مفهوم اقتحم المفردات واللغة وأخذ مكانه في مخيال هذا الإنسان وواقعه المادي . وفي عالم الحاسوب ، ثورة أخرى موازية لعالم الاتصالات ومرتبطة به قلبت موازين الحساب ، فتحول الحاسوب إلى وعاء صغير يشبه خاتم سليمان ، تسأله فيجيب .

الثورة الصناعية الأوروبية في مراحلها الأولى ، كانت حصيلة تحرر الفكر الغربي وانعتاقه من عالم الغيبيات والسحر والشعوذة إلى عالم المنطق والرياضيات والتجربة ، فقامت المدن وتحضر الإنسان وتطورت الصناعة وزادت التجارة وكبرت الأسواق وزاد الدخل وقويت الأمم الأوروبية الغربية عسكرياً واقتصادياً ، فكبرت أحلامها ، وزادت أطماعها ، واتجهت إلى بلاد الغير تستعمرها وتستغل خيراتها ، ومنذ ذلك التاريخ والغرب الصناعي يسيطر بشكل عام على غيره من العالم بقوته العلمية والصناعية والعسكرية .

جاءت الثورة التقنية في الاتصالات والحاسب الآلي ، استمراراً وامتداداً لذلك التقدم الصناعي في مراحله الأولى والتالية ، ونتيجة منطقية لتحرر العلوم الطبيعية والإنسانية وتطورها واختراقها لكل المجالات ، وكأنّ العلم يقود إلى العلم والتقدم إلى التقدم ، كما يقود المال إلى المال .

الحديث عن كنه الثورة التقنية في الاتصالات والحاسب الآلي سيكون حديثاً مكرراً معاداً لأن مفردات هذه التقنية واستخداماتها أصبحت اليوم جزءاً من حياة الفرد يعايشها ويتعامل معها وبها مع الغير . إن الآثار التي أحدثتها الثورة التقنية في مجال الاتصالات والحاسب الآلي على الحياة البشرية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص في القرن العشرين تشبه إلى حد كبير ما أحدثته الثورة الصناعية بالنظام الاقتصادي في القرن الثامن عشر والتاسع عشر . لقد صبغت الثورة الصناعية آنذاك النظام الاقتصادي بلونها ، وشكلته ليتسق مع أطرها ودفعته ليتناسب مع حركتها ، وكذلك تفعل اليوم الثورة التقنية في عالم الاتصالات والحاسب الآلي بالنظام الاقتصادي .

التكنولوجيا كلمة عريضة جداً تشمل أي شيء من شأنه جعل الحياة سهلة ميسورة وسريعة .

إن أقصى قرية في الكرة الأرضية يمكنها اليوم أن تنهل من مستودع عالمي للمعرفة بصورة لا يمكن تخيلها حتى في الأحلام وبشكل أسرع وأرخص مما كان يعتقد أي منا إمكانية حدوثه قبل عقود قليلة فقط . ولاشك أنكم قد خمنتم مستودع المعرفة هذا : إنه الإنترنت ENTERNET . إن الثورة التقنية في مجال الاتصالات قد جعلت ما كان مستحيلاً قبل سنوات قريبة ممكناً اليوم وبدرجة كبيرة من السهولة واليسر ، وقد يكون ملائماً هنا أن نقتبس العبارات التالية التي قالها كيفن كلي (New Kevin Kelly Rules for the New Economy, N.Y.N.Y 1998) "إن التكنولوجيا التي تطورت يوماً ما على حدود حضارتنا نجدها اليوم تغمر عقولنا وأرواحنا على حد سواء . إن هذا الاقتصاد الجديد يمثل توازناً سيؤدي إلى تغيير ثروتنا المشتركة ، أو إعادة تنظيم لها بشكل كبير جداً وذلك كله نتيجة فقط لما أحدثه جهاز الحاسب الآلي الرقمي . لقد رأينا فقط بدايات القلق والضياع والإثارة والمكاسب التي سيشهدها الكثيرون مع تحول عالمنا إلى اقتصاد جديد هائل وعالمي يمتاز بتقنياته العالية . إن هذا الاقتصاد الجديد يشجع الأشياء غير الملموسة كالأفكار والمعلومات والعلاقات ، ومثل ما كان للاختراعات التي حدثت في مجال المال والأعمال تأثيرها الضخم فإن تأثير اختراعات الشبكات سيكون مضاهياً لها بل أضخم منها" .

لقد سمحت التكنولوجيا بالكثير جداً من التخصص الجغرافي ، وأدت بصورة كبيرة جداً إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وأدت إلى إقامة صناعات جديدة ومجالات جديدة . لقد جعلت ثورة المعلومات والاتصالات الجديدة كالبريد الإلكتروني والهواتف الخلوية ووسائل الاتصالات التي تعرف بالاجتماع عن بعد Tele Conf العديد والعديد من الناس يتبادلون المعرفة دون أن يتطلب ذلك اجتماعهم في المكان نفسه . وفي معظم الدول النامية ، نجد أن استخدام التقنيات الجديدة ، على الرغم من نموه بصورة مطردة ، مازال محدوداً ويعزى ذلك إلى عدة أسباب كانخفاض الدخل وعدم كفاية رأس المال البشري وضعف البيئة التنظيمية .

3 - تحرير التجارة العالمية وقيام منظمة التجارة الدولية WTO :

لقد كسبت التجارة الدولية دفعة قوية ومتواصلة في اتجاه تحريرها من القيود الإقليمية منذ قيام منظمة التجارة الدولية ، فقد بدأت الحواجز تتلاشى تدريجياً فاسحة المجال لقيام نظام تجاري يقوم على حرية الحركة للسلع والخدمات ورأس المال بين دول العالم وبأسعار تنافسية ، وقد أدرك العالم الآن أن نظرية الحماية الجمركية مكلفة جداً حيث إنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، فضلاً على ذلك فإن التجارة الحرة تسمح بتقسيم العمل بين الدول ، فهي تسمح باستخدام الموارد بصورة أكثر ملاءمة وفعالية للإنتاج .

إن حقبة التجارة المقيدة معيقة لنمو التجارة الدولية ، فإذا قامت كل دولة بوضع نظم مختلفة ومعدلات رسوم جمركية مختلفة للواردات القادمة من شركاء تجاريين مختلفين يمكن للمرء أن يتخيل حجم التعقيدات الناشئة عن تطبيق هذا النظام لإدارة التجارة الدولية .

وقبل فكرة التجارة الحرة ، كانت هناك أمثلة للحماية الجمركية تمتد من الزراعة إلى الملابس والخدمات ، وقد أسهم كل ذلك في جعل المنتجات أكثر تكلفة ، وعلى سبيل المثال ، عندما قامت أمريكا بالحد من واردات السيارات اليابانية في مستهل الثمانينيات . ارتفعت أسعار السيارات بنسبة 41% بين الأعوام 1981 - 1984 أي ما يعادل تقريباً ضعف متوسط الأسعار لجميع السلع الاستهلاكية ، وقد كان الهدف من الحد من واردات السيارات الأجنبية هو تأمين الوظائف للمواطنين ، غير أن الأسعار العالية كانت عاملاً هاماً وراء نقص مبيعات السيارات الجديدة بحوالي مليون سيارة ، مما أدى إلى فقدان الكثير لوظائفهم . من جانب آخر نجد أن تحرير الخدمات الهاتفية يجعل المحادثات الهاتفية أرخص يوماً بعد يوم ، فعلى سبيل المثال خلال أعوام التسعينيات انخفضت تكلفة المحادثات الهاتفية بنسبة 4% في الدول النامية وبنسبة 2% في الدول الصناعية (مع أخذ عامل التضخم في الاعتبار) . لقد أصبحت الحواجز التجارية حول العالم منخفضة أكثر من أي وقت مضى ولا زالت توالي هذا الانخفاض . إن الحواجز التجارية المنخفضة تشجع حرية الواردات بدءاً من الفواكه والخضار ومروراً بالأغذية والملابس وانتهاءً بالآلات والمعدات . الواردات تعطينا خيارات أكثر وتعني سلعاً وخدمات أكثر للاختيار وهذا سينعكس على تحسين نوعية السلع المنتجة محلياً بفعل المنافسة من قبل السلع المستوردة ، والواردات ليست بالضرورة محصورة في السلع الاستهلاكية ، بل يمكن أن تكون مواد ومكونات ومعدات للإنتاج المحلي ، وهذا يعني توسيع دائرة المنتجات النهائية والخدمات التي ينتجها المنتجون المحليون ، كما يعني زيادة نطاق التقنيات التي يستخدمونها في عمليات الإنتاج . علاوة على ذلك ، فإن تدني الحواجز التجارية سيعني أيضاً دخولاً أعلى سواء على المستوى القومي أو الشخصي . لقد قدرت منظمة التجارة العالمية أن أثر اتفاقية الأرجواي للتجارة الدائرية سوف يتمثل في إضافة مبلغ يتراوح بين 109 و510 بلايين دولار إلى دخل العالم .

ومن جهة أخرى فإن التجارة الحرة يمكن أيضاً أن تساعد على تأمين وظائف أكثر ، كما أوضحنا سابقاً ، وبينما قد يبدو هذا الكلام متناقضاً ، فإن هناك في كثير من الأحيان دليلاً يشير إلى أن الحواجز التجارية المنخفضة تأتي في مصلحة العمالة ، وهذا الدليل تدعمه النظرية التي مؤداها أن التجارة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الذي يعني مزيداً من فرص العمل ، غير أن ذلك ربما لا يحدث على هذا المنوال دائماً ، بمعنى آخر ، ليس كل من يفقدون وظائفهم بسبب الحواجز التجارية

المنخفضة سيجدون فرص عمل بديلة . ومع ذلك ، فسيكون هناك المزيد من فرص العمل نتيجة للتوسع الاقتصادي الذي هو نتيجة واضحة لازدياد التجارة . كذلك ، ليس من الإنصاف البتة أن نعزو زيادة البطالة إلى انخفاض الحواجز الجمركية ، فحتى التطورات التقنية يمكن أن يكون لها أثر قوي في فرص العمل والإنتاجية ، حيث تستفيد منها بعض الوظائف وتتضرر منها أخرى . ويعتمد هذا الأمر في المقام الأول على الدور الذي تقوم به الدولة في مجال التدريب وإعادة تأهيل المواطنين لمواجهة التغيرات الجذرية على المستوى المهني في السوق ، فكلما كانت عملية إعادة التأهيل سهلة ومرنة ، انخفضت الفترة الزمنية التي يحتاجها العامل الذي فقد وظيفته لإيجاد وظيفة بديلة . إن هناك العديد من الدول التي لاتزال تنظر إلى نظرية الحماية الجمركية باعتبارها بلسماً لمشكلة البطالة ، وعلى الرغم من أن هذا قد يصح على المدى القريب ، إلا أن أضراره كبيرة على المدى البعيد . وحتى عندما تواجه أي دولة صعوبات في عمل تعديلات على سياساتها ، فإن بديل الحماية الجمركية سيؤدي ببساطة إلى جعل الأمور أسوأ . إن تقييد الواردات قد يبدو ظاهرياً سياسة فعالة لدعم أي قطاع اقتصادي ، بيد أن هذا التقييد يؤدي إلى محاباة الاقتصاد لقطاع على حساب القطاعات الأخرى مما قد يجعل الناتج النهائي والمحصلة الإجمالية للاقتصاد الوطني سالبة .

كذلك فإن أنظمة الحماية التجارية توفر فرصاً ومجالاً للفساد واستغلال السلطة ، ومن أشكال الحواجز التجارية القوية التي لاتزال سائدة في العديد من الدول ، نظام الحصص ، ويقوم هذا النظام على وضع حدود على إجمالي الواردات أو الصادرات ، وهذا التحديد يؤدي إلى تقييد العرض كما يؤدي إلى رفع الأسعار بصورة زائفة ، ومن شأن ذلك أن يتيح فرصاً للفساد في تخصيص الحصص بين الجهات التجارية المختلفة .

ولكنه على الرغم مما تقدم ذكره من إيجابيات ومزايا مقرونة بالحرية التجارية إلا أن الطريق ليس مفروشاً كله بالورود ، ذلك لأن التجارة الحرة لابد أن تعني تحديات للمنتجين المحليين من قبل الواردات . صحيح أن الاقتصادات المتقدمة الموجهة نحو التصدير سوف تستفيد أكثر ، مادام الباب ظل مفتوحاً أمام المنافسة وقل احتكار التقنية ، فسيكون أمام الدول النامية فرص أفضل للنمو في ظل ظروف التجارة الحرة تفوق الفرص المتاحة لها في ظل أنظمة الحماية التجارية . إن عدد الدول المنخرطة في منظمة التجارة العالمية يزداد يوماً بعد يوم بوتيرة أعلى من أي وقت مضى ، وسوف يستمر النظام الاقتصادي العالمي الجديد في التوجه نحو الحواجز التجارية المنخفضة .

لقد خرج العالم من الحرب العالمية الثانية ، وهو يبحث عن قواعد وأطر جديدة للتنسيق والتعاون في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، بعد أن مر بعواصف اقتصادية مثل الكساد

الاقتصادي عام 1929 ودمار شامل خلفته الحرب الكونية الثانية ، خصوصاً على الساحة الأوربية . ورغم أن الاتحاد السوفيتي آنذاك كان من الفريق المنتصر إلا أن مساهمته في الاقتصاد الدولي عملاً وتنظيماً كانت أقل بكثير من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بحكم طبيعة النظام الاقتصادي المركزي (الشيوعي) المخالف تنظيمياً وآلياً للنظام الاقتصادي الغربي .

قادت الولايات المتحدة وبريطانيا مشاريع لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي في ثلاثة مجالات رئيسية :

1) نظام النقد العالمي .

2) التنمية الدولية .

3) التجارة الدولية .

وفي المجال الأول ، قام صندوق النقد الدولي الذي يعنى بالنظام النقدي المالي العالمي وانسياب رأس المال بين الدول IMF .

وفي المجال الثاني ، قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يعنى بقضايا التنمية والإنشاء والتعمير The World Bank .

وفي المجال الثالث ، تحرير التجارة الدولية ، استمر النقاش بين الدول ولم يتم اتفاق عالمي على إنشاء مؤسسة ترعاه وتنظمه إلا عام 1989 في مراكش ، والمؤسسة هي منظمة التجارة الدولية WTO .

لم تنقطع المحادثات بين دول العالم الصناعي المتقدم اقتصادياً وشبه المتقدم ، ومن هو على طريق التقدم ، على مدى هذه السنين ، إلاّ أن الظروف الاقتصادية لدول القيادة وهي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الضاغطة لإيجاد منظمة عالمية تشرف على تنفيذ وتطبيق القواعد والقوانين الداعية إلى حرية التجارة الدولية ، لم تكتمل ، كما أن دول العالم الثالث كانت لها تصورات ومطالب تنموية تتطلب تنازلاً أكثر من قبل الدول الصناعية لصالح الدول النامية ، وهكذا استمر الجدل والنقاش ، مؤتمراً يعقبه مؤتمر ، ودورة تليها دورة ، وفي كل مرة يتم التقدم خطوة في هذا الاتجاه وخطوة في ذلك المسار ، حتى استوت الظروف الاقتصادية وتوفرت الإرادة السياسية واكتمل العقد في مدينة مراكش بالمغرب العربي ، لتوقيع اتفاقية دولية لتنظيم وإدارة شؤون التجارة الدولية أسندت تنفيذها إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية WTO .

لم تأخذ جميع الدول ، منظمة التجارة الدولية مأخذ الجد فتأخرت دول عن الانضمام تسأل هل من الأجدى البقاء خارج المنظمة أو الانضمام إليها ، ودول أخرى وجدت أن في الشروط والالتزامات التي تفرضها المنظمة ضرراً على اقتصاداتها ، لكن الأيام تسارعت فقامت المنظمة

وباشرت عملها وفرضت إرادتها وقواعدها ونظمها على مساحة كبيرة من التجارة العالمية حتى أصبح السؤال عن خيار الالتحاق بالمنظمة أو عدمه ، سؤالاً غير مطروح في قاموس الاقتصاد العالمي الحديث . انتظمت كل دول العالم الصناعي الغربي ومعظم دول العالم الثالث والثاني تحت لواء منظمة التجارة العالمية ، وأصبح البقاء خارج المنظمة عملية مكلفة جداً لاقتصاد سيعاني عزلة تجارية . فأصبح الكل يتسابق إلى الانضمام وأصبحت المنظمة لا تقبل طلب الانضمام إليها إلا بشروط تحكم السياسة الاقتصادية الوطنية وتعدلها وتوجهها صوب الاتجاه العام لمنظمة التجارة الدولية . هذه العولمة في المبادلات التجارية هي جانب هام من العولمة الاقتصادية التي هي أساس في مفهوم العولمة بإطارها العام .

حرية وانتقال العمل ورأس المال في داخل الدولة الواحدة ، وحرية انسياب السلع والخدمات بين الدول ، قواعد أساسية في بناء النظرية الاقتصادية الكلاسيكية منذ القرن الثامن عشر ، فلا جديد في مبدأ حرية انتقال السلع والخدمات وإنما الجديد في توسيع نطاق عمل مبدأ الحرية التجارية من المحلي إلى المجال الدولي .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، أنه لما كانت حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال لها مكانتها وأهميتها في عمل وفاعلية النظام الاقتصادي الدولي الحر ، فلماذا تأخر الأمر لهذا الوقت؟ وقد تكون الإجابة السهلة هي أن الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية عندما تضافرت خُلق المناخ الملائم لولادة نظام ومؤسسة التجارة الدولية ، لكنها إجابة تقفز فوق أمور رئيسية على الدرب لابد من إيضاحها من أجل التعرف على مكامن الدفع الحقيقية في الظروف التي ساهمت بشكل قوي في ولادة منظمة التجارة في الزمان الذي جاءت فيه معظمها مرتبط بقرار الدول الصناعية الكبرى . إن قيام المنظمة الآن وليس سابقاً أو لاحقاً دفعت به إلى الوجود رغبة الدول الصناعية الكبرى ، المؤسسة على مصلحتها قيام تجارة حرة بين الدول ؛ إن الدول الصناعية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية تعاظمت قدراتها على التصدير وزادت احتياجاتها إلى أسواق عالمية من دول العالم الأول والثاني والثالث ، تفتحها وتيسر الدخول إليها أنظمة وقوانين دولية تشرف عليها وتطبقها منظمة للتجارة الدولية . الدول النامية هي الأخرى مستفيدة من انعتاق التجارة الدولية من الأغلال ولكن في مجال المواد الأولية أكثر منها في مجال المواد المصنعة ، خصوصاً في مرحلة ما قبل التصنيع التي تعيشها معظم هذه الدول ، ورغم أن مصلحة الدول الغربية والولايات المتحدة أكبر وقرارها أهم ، إلا أن كل الدول الموقعة على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة الدولية ، رأت فيها مصلحة لها كل بقدر حجمه وإمكاناته .

4 - ترابط أسواق المال :

المال أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية وأكثرها انتقالاً بين الأيدي وعبر الحدود ، وأسواق المال هي الوعاء الذي تُجمع فيه المدخرات لتكون في متناول اليد من قبل أصحاب المشاريع والاستثمارات ، هذه هي الوظيفة الرئيسية لسوق المال المحلي والدولي ، كانت ولاتزال . لقد تغيرت أدوات السوق وخدماته وجغرافيته بشكل كبير ، أما مهمته الرئيسية في الوصل بين المدخرات والاستثمارات فلم تتغير .

سوق المال Financial Market ، نُعرّفه هنا بالسوق الحاضنة للمعاملات الرأسمالية Capital Market والمعاملات النقدية Money Market . إن قيام سوق مال متقدمة ومتطورة ينظر إليه اليوم كمعيار من معايير قياس التقدم الاقتصادي للدول . سوق المال القوي دليل على وجود اقتصاد متحرك متنام تتفاعل فيه حركة الادخار والاستثمار بشكل قوي ؛ لذا أنجب الاقتصاد الأمريكي سوق نيويورك ، والإنجليزي سوق لندن ، والألماني سوق فرانكفورت ، والياباني سوق طوكيو ، والصين وما حولها سوق هونج كونج ، وأنجبت اقتصادات الدول النامية أسواقاً ضعيفة وصغيرة أعدادها كثيرة وأفعالها قليلة .

كبرت أحجام الأسواق المالية للدول الصناعية الغربية الكبرى ، وتنوعت عملياتها وتخطت فعاليتها وخدماتها ، حدودها الإقليمية ، إلى المجال الدولي ، وساعد على هذا الانتشار الدولي وأسست له ، اعتماد التبادل التجاري الدولي والنظام المالي العالمي على العملات الوطنية لتلك الدول الصناعية الكبرى كالدولار والين واليورو والجنيه الإنجليزي المسماة في القاموس النقدي بالعملات الصعبة ، هذه العملات الدولية وأهمها الدولار ، ساهمت في تسهيل الارتباط بين الأسواق المالية العالمية من خلال العمليات المالية عبر الحدود الوطنية . وقد كان أبرز مظاهر التدويل للعملات المالية ، ظهور سوق الدولار الأوروبي في السبعينيات من هذا القرن المسمى بيورو دولار Eurodollar . وفي الثمانينيات والتسعينيات تطورت أدوات المعاملات المالية في البنوك التجارية والمؤسسات والبنوك المالية وأسواق الأسهم والسندات تطوراً كبيراً خصوصاً في الدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي اتجهت نحو النهج الاقتصادي الحر ، مثل سنغافورة وإندونيسيا وكوريا وماليزيا في آسيا والمكسيك والأرجنتين والبرازيل ، في جنوب أميركا . وقد زاد من فعالية هذه الأدوات اندلاع الثورة التقنية في مجال نظم المعلومات والاتصالات .

وقد كان أثر التطور في أسواق المال الكبرى بارزاً وواضحاً في مجال عملياتها الدولية ، حيث أصبحت البلايين من الدولارات تنتقل في لحظات بين مركز مالي وآخر في دولتين أو قارتين مختلفتين ، هذه السرعة في حركة الأموال بين الأسواق المالية العالمية دخولاً وخروجاً لها آثار

اقتصادية ومالية كبيرة في اقتصادات الدول الداخلة إليها أو تلك الخارجة منها ، كما أن لها أثراً مباشراً في استقرار النظام المالي والنقدي العالمي وفعاليته . لقد تسارعت حركة انتقال الأموال في السنوات القليلة الماضية من المناطق ذات الأموال الفائضة والمدخرات العالمية إلى المناطق الجالبة والمشجعة على استقبال هذه الأموال ، بسبب الأرباح الواعدة للشركات ومؤسسات الإنتاج والمعدلات المرتفعة لأسعار الفائدة ، خصوصاً في دول شرق آسيا المسماة بالنمور الآسيوية ، إذ فتحت هذه الاقتصادات أبوابها لدخول المال بسرعة لا تعكس نمواً حقيقياً بل مالياً ، لذا ، فعندما خرجت الأموال بالسرعة التي دخلت بها ، اهتز توازنها الاقتصادي وانهارت قواعدها المالية ، واستدعى ذلك إعادة النظر في حركة انسياب الأموال لتتلاءم مع قدرة النظام المالي العالمي وقدرة الدول النامية المالية الهشة على استيعاب حركة انتقال الأموال السريعة ، وتعكف الدول المعنية أكثر بنظام المال العالمي وهي الدول الصناعية الكبرى ، على وضع ضوابط جديدة تحد من حركة انتقال الأموال ذات التوظيف القصير الأجل بسرعة كبيرة بين الدول تفادياً لحدوث كوارث مالية جديدة .

ترابط أسواق المال العالمية هو من مظاهر العولمة الاقتصادية ومن أهم مرتكزاتها ، ومع تطور تقنية المعلومات وانتشار استخدام الـ Internet ، أصبحت عمليات أي سوق من أسواق المال العالمية المتطورة سهلة المنال لأي فرد في أي مكان من العالم يتوفر لديه ذلك الجهاز الصغير المتصل بالشبكة العالمية عبر قنوات الاتصال السلكية واللاسلكية . لقد أصبحت أسواق المال العالمية الكبرى بالفعل سوقاً واحدة ، يؤثر هذا في ذلك ، وتلتئم جميعها في منظومة مالية واحدة ، متحدة القواعد والآليات .

إن تدفق الأموال يتم الآن بحرية عبر دول العالم المختلفة وذلك بفضل تكامل الأسواق المالية ، فالحصول على مصادر التمويل وتوفير الأموال لم يعد مقصوراً على حدود الدولة الواحدة ، وتدفق رأس المال عبر الحدود يتم الآن بشكل أكبر وأكثر من أي وقت مضى ، وقد أدى ذلك إلى ترشيد تكلفة رأس المال وزيادة الفعالية بمعنى أن عائدات رأس المال أصبحت متساوية تقريباً أينما كانت جهة استثمارها . وخلال أعوام السبعينيات كان الاتجاه يميل أكثر إلى الكبح المالي ، خاصة في دول العالم الثالث التي كان يسودها التدخل الحكومي القوي في النواحي المالية ، وقد كانت نتيجة ذلك عدم نمو القطاعات المالية في تلك البلدان ، وبعد هذا الوضع ، وبمرور الزمن ، حدثت بعض التطورات وقامت العديد من الحكومات بتحرير قطاعاتها المالية وربطت أسواقها المالية ببقية أسواق المال في أنحاء العالم المختلفة ، وقد تم تحقيق هذه الخطوة أساساً من خلال عدة وسائل نورد فيما يلي أهمها :

- تحرير تدفقات رأس المال العالمي .
- تخصيص القطاع البنكي .
- منح الاستقلالية للبنوك في أداء عملياتها اليومية .
- إزالة القيود المفروضة على القروض .
- إعادة تنظيم أسعار الفائدة .
- تسهيل الدخول لقطاع الخدمات المالية . . . الخ .

إن النتيجة النهائية لهذا التكامل كما تبدو اليوم هي :

- زيادة الفعالية في تخصيص الموارد خاصة رأس المال .
- زيادة المدخرات .

وبعد أن رأينا مزايا التكامل المالي لابد أن نشير هنا إلى بعض المشاكل المتعلقة به . إن الكثيرين يرون أن رأس المال الأجنبي هو الذي كان مسؤولاً عن الكثير من جوانب الأزمة الاقتصادية التي حدثت في آسيا والأسواق الناشئة . ويعتقد البعض أن معظم التدفقات المالية إلى آسيا ضاعت في المضاربات في أسواق الأسهم أو العقارات أو ذهبت إلى مشاريع صناعية لا يسندها منطق تجاري سليم . وعندما تعرض الاقتصاد للركود حدث ذعر في أسواق المال وهجرة لرؤوس الأموال أدت إلى تفاقم المشكلة . وحتى إذا سلمنا بهذا الرأي ، فيجب أن يكون مفهوماً لدينا أن المشكلة ليست مشكلة انفتاح مالي ولكنها مشكلة فساد وأنظمة وتخطيط . إن التكامل المالي لا يتطلب فقط إمكانية انسياب القروض والأموال المقترضة عبر الحدود ولكنه يتطلب أيضاً أن يكون بمقدور المؤسسات المالية والشركات المحلية شراء الخدمات المالية التي تباع في السوق العالمي ، كما يتطلب أن يكون باستطاعة البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى دخول الأسواق المحلية للتنافس مع الشركات المحلية ، وفي العديد من الدول نجد أن هذه الحريات الإضافية مقيدة ، كما أن هناك العديد من الاقتصادات التي تعامل صناعة الخدمات المالية كمقاطعات حكومية محلية ، ومع أهمية تمتع مؤسسات سوق المال ذات الهوية الوطنية أو الأجنبية بحرية التعامل مع الأسواق العالمية إلا أن حرية انتقال الأموال وحرية المنافسة الأجنبية في سوق المال المحلية يجب أن لا يفهم منه إطلاق حرية العمل في السوق المالي من دون ضوابط وقيود تؤمن سلامة العمل المصرفي والمالي . إن مؤسسات أسواق المال من بنوك تجارية واستثمارية وشركات تمويل تتعامل بمدخرات المواطنين ، الذين استأمنوا هذه المؤسسات بناءً على ثقة منهم أنها تحت رعاية ومرافقة الدولة والقانون ، لذا ، فإنه ومع أهمية المحافظة على الحرية الاقتصادية والمالية لكي يستطيع السوق المالي أداء دوره بفعالية

وانفتاح على الأسواق العالمية ، إلا أنه يجب أن يكون ذلك ضمن ضوابط دقيقة ومحددة . يتم تطبيقها بشفافية كاملة وصرامة لا تقبل التردد ضمن إطار قانوني يتصف بالعدالة والمساواة بين الجميع . إن حرية تدفق رؤوس الأموال ، إذا كانت مصحوبة بإشراف غير صارم وفساد إداري وافتقار إلى التحكم في المخاطر إلى جانب زيادة في الاقتراض الحكومي ، تكون نتيجتها الحتمية هي حدوث الأزمات المالية ، وخير شاهد على ذلك ما أصاب القارة الآسيوية مؤخراً . كذلك فإن المكسيك وتايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وروسيا أصابتها المشاكل نظراً إلى أن مؤسساتها التجارية وبنوكها أو حكوماتها اقترضت أموالاً طائلة في شكل قروض قصيرة الأجل وغمرها شعور زائف بالأمان نتيجة لاستقرار أسعار الصرف ، وهكذا فإن التكامل المالي يشمل مجموعة كاملة من عناصر الحرية ومستوى إدارياً جيداً وليس فقط حرية تدفق رؤوس الأموال .

مطلوب من الحكومات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد أن تركز على زيادة الشفافية ، والحد من حجم الفساد الإداري الحكومي وفرض احترام النظام والمساءلة Accountability وتبني معايير عالمية ضمن مجموعة من المؤسسات والمنتجات ، وتوفير الحوافز للمشاركين في السوق لاحترام اللوائح التنظيمية . إن التقيد بهذه العوامل هو الضمان الوحيد لتحقيق الفوائد الكاملة من تكامل أسواق رأس المال .

5 – النزعة إلى التكامل الاقتصادي بين الدول والشركات :

إن أحد التطورات الهامة في مجال التجارة العالمية ظهور التكتلات التجارية الإقليمية ، فالعديد من الدول تمارس علاقات تجارية متزايدة مع جيرانها ويعزى ذلك أكثر لأسباب مختلفة مثل تكاليف النقل وبعض المزايا الجغرافية الأخرى ، ولكن في العديد من الحالات نجد أن هذه التكتلات الإقليمية قد نشأت لأسباب سياسية أخرى أيضاً . ووفقاً لتقديرات حديثة هناك على الأقل 80 اتفاقية إقليمية تمنح الدول وصولاً تفضيلياً لأسواق بعضها البعض ، ونذكر من بين هذه الاتفاقيات الاتحاد الأوروبي واتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA) التي تربط بين أمريكا وكندا والمكسيك واتفاقية Mercosur في أمريكا الجنوبية واتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين الدول العربية . . . الخ .

النزعة إلى الاتحاد أو الوحدة ، كالوحدة الأوروبية أو العربية ، نزعة قديمة قدم المؤسسات الجامعة للإنسان ، سواء كان ذلك الإطار عائلياً أو قبلياً أو وطنياً ، كما أن النزعة إلى التعاون الاقتصادي مصاحبة وتابعة أو مساندة للنزعة إلى الوحدة الاجتماعية والسياسية .

إن ما حدث في نهاية القرن العشرين ، من اندفاع نحو التكامل الاقتصادي بين الدول

والشركات العالمية ، إن هو إلا نتاج استراتيجية اقتصادية عالمية ، تحركها وترسم اتجاهاتها العامة فلسفة اقتصادية وسياسية تعتمد الحرية الاقتصادية والليبرالية السياسية قاعدة ومنهجاً لها بقيادة الغرب الصناعي وزعامة الولايات المتحدة .

إن تركيز القوى وتجميعها سواء بالتملك أو الدمج بين المؤسسات الاقتصادية ناجم عن تغير في الظروف والأوضاع الحاكمة والمؤثرة في الحركة الاقتصادية على المستوى الاقليمي والدولي ، فعلى سبيل المثال أدى انفتاح سوق رأس المال عالمياً وزيادة المنافسة بين المؤسسات المالية على الأسواق المالية إلى ضرورة جمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤسسات كبيرة قادرة على التنافس في سوق عالمي مفتوح رُفعت فيه الحواجز الفاصلة بين الشركات العملاقة والشركات المتوسطة والصغيرة . وكذلك الحال فيما يتعلق بصناعة الاتصالات والكمبيوتر وغيرها . إن هناك علاقة ذات طبيعة حركية وتفاعلية بين حجم المنافسة والأسواق من جهة وحجم مؤسسات الإنتاج من جهة أخرى ، فكلما كبرت الأسواق وزادت المنافسة تطلب الأمر زيادة حجم مؤسسات الإنتاج وزيادة قدراتها الإنتاجية والتنافسية .

نهاية القرن العشرين شهدت تطوراً كبيراً في تجاوز السلع والخدمات للأسواق الوطنية والإقليمية إلى الأسواق العالمية ، وساهمت في ذلك تقنية الاتصالات والمعلومات والنزعة إلى تبني برامج إصلاح اقتصادية في كثير من دول العالم الثالث يدعمها صندوق النقد الدولي ، كما ساهم في ذلك أيضاً بشكل فعال توحيد السوق الأوروبية واقتصادها ، وبروز منظمة التجارة الدولية WTO كعامل هام في دفع ودعم حركية التجارة وفتح الأسواق العالمية بعضها على بعض .

كل هذه المتغيرات الاقتصادية مجتمعة كان لابد لها أن تؤدي بفعل آلية السوق إلى هذا التغير في حجم مؤسسات الإنتاج وطبيعتها . لذا فإنه يمكن القول إن هذا العصر الموسوم بعصر النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، يشهد وسيشهد المزيد من تركيز عمليات الإنتاج في شركات عملاقة ذات امتداد جغرافي يتعدى الحدود الوطنية إلى الأسواق العالمية .

إن الدول المختلفة تحمل سمات ثقافية وممارسات مختلفة ، وعليه فإنه يتعين على الشركات العالمية القادمة من الخارج فهم الأحوال والظروف المحلية ، ونسبة إلى بروز هذه الظاهرة فقد شهدنا تحالفات طويلة المدى بين الشركات التي يوجد ارتباط بين جوانب عملها ، وتتمثل هذه التحالفات في هيئة شركات مشتركة واتفاقيات ترخيص واتفاقيات توريد مواد أو خدمات واتفاقيات تسويقية ، هذا بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات المختلفة الأخرى ، أما الدوافع لهذه التحالفات فهي مختلفة وتشمل في المقام الأول تقليل المخاطر والبحث عن وفورات الحجم الكبير والحاجة إلى التقنية أو الوصول إلى الأسواق . . . الخ .

إن القوة الرئيسية الدافعة للتكامل العالمي كانت هي التحولات الجوهرية في البيئة الاقتصادية العالمية ، ومن العوامل ذات الأهمية الكبرى فيما يتعلق بالتكامل العالمي ازدياد عدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية ، ويتمثل ذلك في معدلات التضخم المتذبذبة . لقد أدى تسارع خطى التكنولوجيا إلى حدوث تباينات نسبية في معدلات نمو الصناعة وانخفاضها . وقد حدثت تحولات كبيرة في قطاعات كقطاع النفط والزراعة والعقارات والسلع ، كذلك فقد أحدثت قطاعات الاتصالات والنقل تغيرات هامة وكبيرة في الطرق التي تؤدي بها الأعمال . لقد أدى كل ذلك إلى إحداث تأثيرات كبيرة في الأسواق المحلية والعالمية ، فقد تم إيجاد مزيد من المنتجات كما دخل المزيد من الشركات إلى السوق . وقد أدى كل ذلك إلى إذكاء روح المنافسة . وفي هذا الوضع ، لا يمكن للنمو أن يحدث إلا بالبحث عن أسواق جديدة أينما كان موقعها ، وعليه فإننا نشهد اليوم فيضاً من حالات الدمج والحيازات والانسحاب من الاستثمارات وبيع المنشآت والشركات الكبرى متعددة النشاطات وكذلك التحالفات بين الشركات المختلفة في العالم . ليس ذلك فحسب بل إننا نرى الآن اتجاهاً بارزاً للتحالف بين الدول من أجل قيام مجموعات اقتصادية دولية تسعى إلى تحرير التجارة بين أعضاءها ورفع القيود على حركة الأموال والسلع والخدمات وقيام أسواق مشتركة .

ما هو الجديد في النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

يتحدث العالم عن نظام اقتصادي عالمي جديد يحسبه غير المختص ، نظاماً جديداً في صلبه ومقوماته ، كما هو في أسلوبه وإطاره ، ولكن الأمر غير ذلك ، فالنظام الاقتصادي في ما يتعلق بمكونات النظام (System) الأساسية ، هو النظام الاقتصادي الحر ذاته الذي بناه سلسلة من علماء المنطق والاقتصاد الذين اعتمدوا السلوك الفردي أساساً ومصدراً لآلية النظام ، واعتبروا مصالح الفرد وسعادته الغاية العليا للنظام واعتبروا الأمة Nation ، جمعاً مستقيماً للأفراد تحكم بقرارهم الاقتصادي والسياسي الذي تمثله وتعبر عنه الأغلبية ، فالمجتمع في الفكر الليبرالي الاقتصادي لاحق للفرد ومرتبط به ، وليس سابقاً له ، وآمراً عليه .

النظام الاقتصادي الليبرالي الذي ذاع صيته اليوم في الصحافة اليومية وعلى لسان السياسيين والمثقفين والعامة ، ليس فيه من جديد في القواعد الرئيسية والمبادئ الأساسية ، ومختصر العبارة الفرنسية Laisser fair-Laisser Passer التي اقتبسها آدم سميث – عميد المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية ومؤسس علم الاقتصاد الحديث في القرن الثامن عشر الميلادي من المدرسة الاقتصادية الكلاسكية الفرنسية ، والتي تعني (دعه يعمل ، دعه يمر) تعبر بشكل مختصر ودقيق عن الروح

الليبرالية التي تقوم عليه هذه المنظومة الاقتصادية . إن الإقلال من دور الحكومة في إدارة وتشغيل الموارد الاقتصادية أو ما يسمى حديثاً بالتخصيص وحرية انتقال رأس المال وحرية انتقال العمالة وحرية التجارة الدولية كلها ثوابت قد يتغير لونها ومداها ، ومن زمن لآخر ، أما جوهرها فلم يتغير . جديد اليوم في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، هو في اكتمال أجزاء من المنظومة الاقتصادية الليبرالية ، لم يشأ ظرف الزمان والمكان الماضي لها أن تكتمل ، فحرية التجارة وانسياب السلع والخدمات عبر الحدود السياسية على سبيل المثال مبدأ جوهري وأساسي في النظام الاقتصادي الحر منذ ولادته في القرن الثامن عشر ، لكنه بدأ يأخذ دوراً عالمياً ، بعد أن قامت له منظمة دولية ، هي منظمة التجارة العالمية WTO ، تفرضه وترعاه وتشرف على تطبيقه . الجديد هو في الشكل والمدى ، وليس في الجوهر كما سبق لي القول ، والحال كذلك أيضاً ، في مبدأ أساسي وجوهري آخر ، يتعلق بحصر دور الحكومة في مهامها التقليدية ، فالخصخصة للبعض حقيقة اقتصادية جديدة وحقيقة الأمر أنها مبدأ قديم وأساسي في منظومة الاقتصاد الحر الذي حدد دور الحكومة في رعاية النظام والقانون ، وحفظ الأمن الداخلي والخارجي والرعاية الاجتماعية دون تدخل في إدارة الفعاليات الاقتصادية .

النظام الاقتصادي العالمي اليوم جديد في مستوى التقانة Technology وسرعة الاتصالات وحجم التجارة الدولية وسهولة انتقال السلع والخدمات بين الدول ، وكلها أمور نسبية تتعلق بالحجم والمساحة والسرعة ، أما جوهر النظام الاقتصادي الحر وثوابته فلا جديد عليها .

ثانياً: اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي:

سوف أستعرض في هذا الجزء من البحث اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام وموجز تمهيداً للجزء الثالث من هذا البحث الذي سوف ننظر من خلاله إلى نقاط الالتقاء أو الاختلاف بين واقع الحال في دول مجلس التعاون وبين متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي مررنا عليها في الجزء الأول .

يتكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ستة أقطار هي : المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ورغم أن نسبة التجانس والتشابه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين هذه الدول كبيرة إلا أنها يختلف بعضها عن البعض في بعض خصائصها الجغرافية والاقتصادية ، فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال ، تبلغ مساحتها 2,250,000كلم^2 في حين تبلغ مساحة البحرين 700كلم^2 . إن هذه الدول لاتزال

تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لإيراداتها ، ولهذا السبب فإن جميعها تنعم بميزان تجاري موجب ، كما تتبع مذاهب اقتصادية متشابهة تقريباً مع بعض الاختلافات في المنهجية . وتميل التحركات التي تطرأ على أسعار النفط إلى التأثير في كافة هذه الاقتصادات بشكل متشابه . وقد قامت هذه الدول عبر السنوات السابقة ، ببناء اقتصاداتها بالاستعانة بالموارد البشرية الخارجية ، ولهذا السبب فإننا نجد أن نسبة العمالة الأجنبية من إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون الست عالية جداً . في الصفحات التالية سوف استعرض باختصار بعض معالم ومظاهر الاقتصاد في دول مجلس التعاون لإعطاء القارئ غير المطلع على اقتصادات هذه المنطقة فكرة عامة تساعده في المقارنة بين واقعها الاقتصادي والنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

أ - النمو الاقتصادي :

تعتبر الإيرادات النفطية هي القوة الدافعة الرئيسية للحركة الاقتصادية بل لكل جوانب الحياة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من أن هناك مجهودات كبيرة تبذل لتنويع الاقتصاد . لقد شهدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً متذبذباً وغير مستقر في ناتجها المحلي الإجمالي ، كما يوضح ذلك الجدول رقم (1) ، فخلال فترات ارتفاع أسعار النفط ينشط نمو الناتج المحلي الإجمالي وعند انخفاض أسعار النفط نشهد نمواً سالباً . إن الانحراف المعياري

جدول رقم (1)

معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي 97/1990										
الدولة	1980- 89	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	أ . م
الإمارات	-1.1	17.5	0.2	2.7	-0.9	2.2	6.1	9.5	3.0	5.6
المملكة العربية السعودية	1.4	10.7	8.4	2.8	-0.6	0.5	0.5	1.4	2.7	3.6
سلطنة عمان	8.3	8.4	6.0	8.5	6.1	3.8	4.8	3.5	3.6	2.0
البحرين	2.4	4.6	4.6	7.8	8.3	2.4	2.2	3.1	3.1	2.2
قطر	-0.4	-14.8	-0.4	9.3	-0.4	2.3	-1.1	10.0	15.5	8.2

أ .م/ الانحراف المعياري Standard Deviation

المصدر : قاعدة بيانات المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل

Standard Deviation الكلي للناتج المحلي الإجمالي يعتبر مرتفعاً جداً لكافة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي . ويجب أن ننبّه إلى أن نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات تشكل أكثر من 90% لجميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين (68,6%) وقطر (82%) ،جدول رقم (2) . وعليه يمكن القول إن هناك عدم استقرار أساسي في نمط النمو الاقتصادي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وهذا من شأنه أن يجعل مهمة الإدارة الاقتصادية صعبة . إن النمو الاقتصادي المستقر يساعد على التخطيط الاقتصادي الأفضل وبالتالي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وبالتالي زيادة الاستثمارات .

ب - الإيرادت والمصروفات :

هنالك تطورات اقتصادية متقلبة يحدثها في الأساس تذبذب أسعار النفط ، وهناك من ناحية أخرى ، ضغوط مستمرة تواجه الإنفاق الحكومي ، الذي يصعب التحكم به . وعليه فقد رأينا

جدول رقم (2)

إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)			
الدولة	1997	1998	1999*
المملكة العربية السعودية	8.40	8.30	7.58
دولة الإمارات العربية المتحدة	2.20	2.26	2.00
الكويت	2.10	2.06	1.84
سلطنة عمان	0.90	0.89	0.81
قطر	0.70	0.66	0.59
البحرين**	0.30	0.30	0.30
جميع دول مجلس التعاون الخليجي	14.60	14.47	13.12
نسبة النمو		-1%	-9%

* تقديرات

** تشمل حصة البحرين في حقل أبوصفا النفطي التي تبلغ 140000 برميل يومياً .

المصدر : قاعدة بيانات المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل .

جميع اقتصادات دول مجلس التعاون تسجل عجوزات متوالية وتخفق في تحقيق ميزانيات متوازنة أو ذات فائض . إن الإيرادات كان يتوقع لها أن تهبط بنسبة 13% عام 1999 نتيجة لانخفاض أسعار النفط في النصف الأول من العام ، أما المصروفات فكان يتوقع لها أن تنخفض بنسبة 8% فقط ، وقد وضعت معظم الميزانيات على أساس 10 دولارات أمريكية سعراً لبرميل النفط (برنت) ، لكن الأمور أتت بشكل مخالف فحدث ارتفاع جيد في أسعار النفط مما سيجعل الإيرادات الفعلية تكون أعلى بكثير من الإيرادات المرصودة في الميزانية ، وهذا سوف يخفض كثيراً من ضغوط الميزانيات ولكنه في الوقت نفسه سيؤثر في نمط المصروفات .

ويبلغ العجز التراكمي لجميع دول مجلس التعاون الخليجي جدول رقم (3 ، 4) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 10% في خمس من الثماني سنوات السابقة مشيراً إلى وضع مالي صعب . وقد كان عام 1998 عاماً سيئاً للغاية حيث بلغت العجوزات الإجمالية 21,2 بليون دولار ممثلة حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي ، بيد أن العجز لم يزد على 0,7 بليون دولار خلال عام 1997 نتيجة لأسعار النفط المواتية التي سادت حينئذ . وقد أدت عجوزات الميزانية إلى

جدول رقم (3)

عجوزات ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي 1992 - 1999 (بليون دولار)														
	السعودية		الكويت		الإمارات		قطـــر		عمان		البحرين		جميع دول المجلس	
	العجز	٪ من الناتج	العجز	٪ من الناتج	العجز	٪ من الناتج	العجز	٪ من الناتج	العجز	٪ من الناتج	العجز	٪ من الناتج	العجز	٪ من الناتج
1992	-11.1	-9	-5.4	-27	-0.6	-1.6	-0.2	-2.3	-1.5	-13.3	-0.2	-4.4	-7.8	-9.4
1993	-12.4	-10.5	-4.9	-22.3	-0.4	-1.1	-0.8	-10.9	-1.3	-11.2	-0.2	-3.7	-19.8	-10
1994	-10.7	-8.9	-6	-24.4	-0.4	-1.1	-0.3	-4	-1	-8.6	-0.3	-7.1	-8.1	-9.1
1995	-7.2	-5.8	-5.9	-22	-0.3	-0.8	-1	-13.3	-0.3	-2.5	-0.2	-3.4	-14.9	-7.9
1996	-4.5	-3.3	-5	-16.2	1	2	-0.8	-9.9	-0.7	-5	0.02	0.3	-5.6	-5.4
1997	-1.6	-1.1	1.7	5.2	-0.3	-0.6	-0.7	-7.5	-0.1	-0.4	0.01	0.1	-0.9	-0.7
1998	-12.2	-9.4	-6.4	-21.4	-0.5	-1.1	-0.9	-10.6	-0.8	-5.7	-0.4	-7.4	-21.2	-9.1
1999	-11.7	-8.9	-6.6	-22	-0.7	-1.3	-1	-11.1	-1.6	-11.1	-0.9	-15.8	-22.4	-9.6

* جميع الأرقام فعلية باستثناء أرقام 1999 التي تمثل تقديرات الميزانية (٪ من الناتج تعني ٪ من الناتج المحلي)

. Source: Middle East Economic Report May/June 1999

جدول رقم (4)

ميزانيات دول مجلس التعاون 1998 - 1999						
بليـون دولار أميـركـي	1998*			1999**		
الدولـة	الإيرادات	المصروفات	العجز	الإيرادات	المصروفات	العجز
السـعوديـة	38.2	50.4	12.2	32.3	44	11.7
الإمـارات	5.32	5.78	0.46	5.54	6.22	0.68
الكـويـت	8	14.27	6.27	7.28	13.91	6.63
سلطنة عمان	5.3	6.1	0.8	4	5.6	1.6
قطـر	3.39	4.3	0.91	2.91	3.89	0.98
البحـريـن	3.2	5.59	0.39	2.99	3.84	0.85
جميع دول مجلس التعاون الخليجي	**63.41**	**84.44**	**21.03**	**55.02**	**77.46**	**22.44**
التغيير ٪				-13%	-8%	7%

* أرقـام فـعليـة ** تقـديرات مـيـزانيـة Source: Budget statements 1999 & Middle East Economic Report

إرهاق الاقتصاد من حيث تزايد الدين إذ إن هذه العجوزات كان لابد من تمويلها في النهاية بالدين في معظم الأحوال .

إن سنوات الإيرادات الوفيرة قد ولت ، ولم تعد متاحة الآن لتلطيف أثر العجوزات ، وعليه فإن البديل الوحيد المتاح هو اللجوء إلى الديون سواء كانت داخلية أو خارجية .

هـذا ، وبتحليل نمط الإيـرادات والمصروفـات ، نجد أن الصادرات البترولية تمثل المصـدر الرئيسي للإيرادات ومن الواضح أن ذلك سوف يستمر إلى أمد طويل . ومع أن دول مجلس التعاون الخليجي تبذل جهـوداً لتوسيـع قاعدة الناتـج المحلي الإجمالي ، إلا أنهـا لم تحرز نتائج كبيرة فـي هذا الشـأن ومـازالت الصـادرات النفطيـة تستـأثر بنصـيب الأسـد في جـملة الناتج المحلي الإجمالي .

دول مجلس التعاون الخليجي تستأثر بحصة واحتياطات غالبة في إنتاج وإمدادات النفط على

المستوى العالمي ، جدول رقم (5) إلا أنها لاتزال متلقية للأسعار بدلاً من أن تكون واضعة لها ، وذلك بسبب التأثير الكبير للدول الصناعية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، المستهلك الأكبر للنفط الخليجي ، في آلية سوق النفط العالمي وفي أسعاره . إن ضعف الدور الذي تلعبه دول الخليج والأوبك بشكل عام في إدارة سوق النفط العالمي ، رغم تأثيرها في الأسعار في النصف الأخير من العام 1999 من خلال تخفيض الإنتاج ، يضيف قدراً كبيراً من عدم التيقن من حيث التنبؤ بالإيرادات النفطية ، وبالتالي بقدرة هذه الدول على التخطيط الاقتصادي والمالي طويل الأجل .

جدول رقم (5)

قيمة الصادرات النفطية بالدولار (بليون)

الدولة	1997	1998	1999
السعودية	53.1	34.7	38
الإمارات	13.4	8.8	9.4
الكويت	13.2	8.7	9.3
سلطنة عمان	5.2	3.4	3.5
قطر	3.8	2.4	2.6
البحرين **	1.2	0.8	0.9
جميع دول مجلس التعاون	89.9	58.8	63.7
النمو		-35%	8%
متوسط سعر خام برنت (دولار / برميل)	19	12.7	15
الربع الاول			11.4
الربع الثاني			15.5
الربع الثالث *			19
الربع الرابع*			20
النمو		- 33%	18%
*تقديرات			

Sourcc. Middle East Economic Report, May/ June 1999

ومن ناحية أخرى ، تتسم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً بإنفاق كبير ، خاصة في الحساب الجاري ، مما يزيد من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي . ونلاحظ أن هنالك ارتفاعاً منتظماً في المصروفات الجارية على حساب المصروفات الرأسمالية أو مصروفات التنمية جدول رقم (6) ، فخلال التسعينيات نجد أن حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي تم إنفاقه على المصروفات الجارية في حين أن 8% فقط تم إنفاقه على المصروفات الرأسمالية . وعند المقارنة بالفترة من 1981 إلى 1985 نلاحظ انخفاضاً يبلغ حوالي 66%في المصروفات الرأسمالية وارتفاعاً يبلغ 35% في المصروفات الجارية . وتعزى الحصة المرتفعة للمصروفات الجارية إلى توجه اقتصادات دول مجلس التعاون نحو الرفاهية حيث يتم توفير معظم الاحتياجات الاجتماعية والبنيات الأساسية بأسعار مدعومة ، كذلك ، فإن الحكومة هي المخدم الرئيسي وهذا هو السبب الرئيسي للارتفاع السريع في المصروفات الجارية ، بيد أن ما ينبغي إدراكه هو أن هذا الأمر يعيق عملية التنمية الاقتصادية ولا يدعمها . إن الانخفاض الملحوظ في المصروفات الرأسمالية سوف يحد من النمو الاقتصادي المستقبلي فالنمو الاقتصادي مقرون بحجم الاستثمارات ، كما أن الإيرادات المتقلبة تؤثر في المصروفات الرأسمالية أكثر من تأثيرها في المصروفات الجارية .

جدول رقم (6)

مصروفات ميزانيات دول مجلس التعاون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي			
	1981-85	1986-90	1991-98
المصروفات الجارية	28	35	38
المصروفات الرأسمالية	24	15	8
الجملة	**52**	**50**	**46**

Source : Middle East Economic Report, May/June 1999

ج - التمويل :

إن جميع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تواجه عجوزات في ميزانياتها ، لذا فإن ديونها تتراكم نتيجة لهذه العملية ، ولم تعد هذه الدول قادرة على السحب من احتياطياتها حيث لم تعد لديها احتياطيات . وعليه ، فإن الخيار الوحيد المتاح أمامها هو الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج .

إن أثر عجز الميزانية المستمر ينعكس على المملكة العربية السعودية أكثر من انعكاسه على دول مجلس التعاون الأخرى ، جدول رقم (7) . فإجمالي الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي - يبلغ الآن أكثر من 100% على الرغم من أن الاقتراض تم داخلياً . وفي الغالب الأعم تقترض دول مجلس التعاون من المصادر الداخلية وهذا الأمر يقيها من الهزات الخارجية كتلك التي شهدتها بعض الدول الآسيوية في الماضي القريب . وبغض النظر عن طريقة التمويل فإن الأمر الأكثر أهمية هو حجم الدين الذي يتزايد عاماً بعد عام ، والاستثناء الوحيد هو دولة الإمارات العربية المتحدة حيث لا توجد لديها ديون تذكر طويلة أو متوسطة الأجل

جدول رقم (7)

الدين الحكومي - 1998 (بليون دولار) - متوسط إلى طويل الأجل				
الدولة	إجمالي الدين	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	خارجي	داخلي
السعودية	140	107%	0	140
قطـــر	6.4	69.40%	3	3.4
سلطنة عمان	5.3	38%	3.8	1.5
الكـويـت	6.65	22%	0	6.65
البحـرين	2.2	42%	0	2.2
الإمارات العربية	0	0	0	0

Source: Middle East Economic Report - May/June 1999

د - التجـــارة :

تتمتع جميع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بميزان تجاري موجب وذلك مصدر من مصادر القوة الاقتصادية ، جدول رقم (8) ، إلا أنها قوة مستمدة من تصدير سلعة واحدة وهي النفط ومشتقاته . ويوضح نمط الصادرات والواردات لجميع دول مجلس التعاون الخليجي حقيقة أن معدل نمو الصادرات يفوق معدل نمو الواردات . ويتضح من ذلك أن دول مجلس التعاون ظلت تتحصل على حصة سوق كبيرة في صادراتها بينما ظلت تعمل على المحافظة على مستوياتها من الواردات .

ومع ذلك فإن بنية تجارة دول مجلس التعاون فريدة نوعاً ما ، ففي حين أن الصادرات محصورة للغاية من حيث نوعها ووجهتها فإن الواردات متنوعة جداً من حيث النوع والمصدر . إن النفط الخام

جدول رقم (8)

إجمالي صادرات وواردات دول مجلس التعاون

ملايين الدولارات	1994		1995		1996		1997	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
البحرين	3617	3748	4113	3716	4700	3983	4321	3579
الكويت	11230	6680	12781	7784	14889	8374	14222	8246
عمان	4609	4270	6065	4248	7339	4578	8881	5184
قطر	3213	1991	3481	3398	3833	2584	4652	4010
السعودية	42614	23351	50041	28087	60728	27765	64554	29014
الإمارات العربية	27385	22502	29172	23481	33223	25873	32866	29877

Source: Gulf Statistical profile 1998

أو المعالج هو السلعة التصديرية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي ، ويُستهلك بصورة رئيسية بواسطة الدول الصناعية الكبرى . ونظراً للموقع الجغرافي وشح الهبات الطبيعية من النفط . فإن الجماعة الاقتصادية الأوروبية تمثل أحد المستوردين الرئيسيين للنفط والمنتجات المتعلقة بالنفط من دول مجلس التعاون الخليجي . وقد بلغت قيمة هذه الصادرات 31,8 بليون دولار في عام 1996 .

ويستأثر الشركاء التجاريون الرئيسيون الثلاثة (أوروبا ، اليابان والولايات المتحدة) بحوالي 57% من جملة واردات دول الخليج و45% من جملة صادراتها (إحصاءات عام 1996) . ويوضح الجدول رقم (9) تشكيلة الصادرات والواردات من حيث الأرقام المطلقة والنسب المئوية .

جدول رقم (9)

1996	الولايات المتحدة	اليابان	أوروبا	الجملة
واردات دول مجلس التعاون (٪)	16	9	32	57
صادرات دول مجلس التعاون (٪)	10	24	11	45
واردات دول مجلس التعاون (مليون دولار)	13714	7953	27916	49583
واردات دول مجلس التعاون (مليون دولار)	11361	27459	13159	51979

Source: Gulf Statical profile 1998

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون تتمتع بفائض تجاري ضخم مع اليابان (19,5 بليون دولار) فإن لديها عجوزات تجارية تبلغ 2,3 بليون دولار مع الولايات المتحدة و14,7 بليون دولار مع أوروبا ، فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نجد أن لدولة الإمارات العربية المتحدة فائضاً في الميزان التجاري ، معها في حين أن المملكة العربية السعودية تسجل عجزاً في ميزانها التجاري ، جدول رقم (10) ، (11) .

إن نمط تجارة دول مجلس التعاون مع اليابان يختلف عن نمط تجارتها مع الولايات المتحدة ، ففي حين أن صادرات العديد من دول مجلس التعاون إلى الولايات المتحدة أقل من وارداتها من الولايات المتحدة ، فإن الصادرات إلى اليابان تفوق كثيراً واردات هذه الدول منها ، وكما أشرنا سابقاً فإن دول مجلس التعاون تتمتع بفائض تجاري مريح مع اليابان ، ويصدق ذلك على جميع دول مجلس التعاون الخليجي .

أما فيما يتعلق بحصة الاتحاد الأوروبي (متضمناً بريطانيا) فنلاحظ أن هنالك عجزاً تجارياً كبيراً مع معظم دول مجلس التعاون وبعبارة أخرى فإن الواردات من دول الاتحاد الأوروبي تفوق كثيراً الصادرات الموجهة إليها (ضعفها تقريباً) .

هـ - الخصائص الديمغرافية :

إن الخصائص الديمغرافية لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي تشير إلى بعض الحقائق الهامة ؛ فالمملكة العربية السعودية ، نظراً لحجمها الكبير ، لديها أكبر عدد من السكان بين دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ 19,46 مليون نسمة (1996) . وأقل عدد من السكان يوجد في البحرين (0,6 مليون - 1996) . إلا أن جميع دول مجلس التعاون تشهد معدل نمو مرتفع في السكان من شأنه أن يرفع إجمالي السكان بدول المجلس إلى ما يقارب 30 مليون نسمة بحلول عام 2000 ، بيد أن معدل النمو السكاني المرتفع يتوقع له أن يتناقص تدريجياً ولو ببطء نظراً لتوسع القاعدة .

وكما يتضح من الجدول رقم (12) فإن معدل النمو السكاني لجميع دول مجلس التعاون الخليجي مرتفع جداً باستثناء الكويت نسبة لحرب الخليج ، كما ارتفع أيضاً العمر المتوقع لما يقارب 72 عاماً وهو من المعدلات المرتفعة في العالم .

وبالمثل فإن المؤشرات الأخرى مثل معدل وفيات الأطفال وسوء التغذية عند الأطفال منخفضة مقارنة بالمستويات العالمية . بيد أن القوى العاملة النسائية كنسبة مئوية من إجمالي السكان منخفضة جداً إذ تبلغ 17% على الرغم من أن النساء يمثلن حوالي 50% من إجمالي السكان .

جـــدول رقـــم (10)

الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الأخرى الولايات المتحدة الامريكية – 1997			
	صادرات	واردات	فائض الميزان التجاري
الإمارات العربية المتحدة	2527	537	1990
المملكة العربية السعودية	7295	9442	-2147
الكويت	1979	1782	197
قـطـــر	163	207.1	-44.1
سلطنة عمان	215	447	-232
البحرين	243	124.4	118.6
الجملة	12422	12539.5	-117.5

Source: The Meed 20th March

الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الأخرى اليـابـــان – 1997			
	صادرات	واردات	فائض الميزان التجاري
الإمارات العربية المتحدة	12382	2545.5	9836.5
المملكة العربية السعودية	11961	3087.4	8873.6
الكويت	3734.5	954.6	2779.9
قطر	3031	380.5	2650.5
سلطنة عمان	1842.3	742.5	1099.8
البحرين	412.5	189.9	222.6
الجملة	33363.3	7900.4	25462.9

Source: The NCB Economist, Nov./Dec 1998

جـــدول رقـــم (11)

الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الأخرى أوروبا – 1996			
	صادرات	واردات	فائض الميزان التجاري
الإمارات العربية المتحدة	86	810	-724
المملكة العربية السعودية	1200	1040	160
الكويت	1160	980	180
قطر	8310	9180	-870
سلطنة عمان	160	960	-800
البحرين	840	6000	-5160
الجملة	11756	18970	-7214

Source: Emirates Industrial Bank Bulletin, Issue No. 7,July 1998

جـــدول رقـــم (12)

الخصـــائـــص الـــديمغـــرافيـــة							
	السكان بالآلاف	معدل النمو السكاني (٪) سنوياً	الرعاية الصحية ، نسبة السكان المشمولين (٪)	العمر المتوقع عند الولادة	معدل وفيات الأطفال لكل 1000 مولود حي	سوء التغذية عند الاطفال نقص الوزن (٪)	العمالة النسوية ٪ من الإجمالي
	1996	1990 - 96	1993	1996		1990 - 96	1996
البحرين	599	2.9	100	73	18	7	19
الكويت	1590	-4.8	100	77	11	6	29
عمان	2173	4.8	89	71	18	14	15
قطر	658	5	100	72	18	6	13
الإمارات	19409	3.4	98	70	22		14

Source: World Bank Altas 1998

لقد سجلت الفترة من 1950 إلى 1980 نمواً مرتفعاً للسكان نتيجة في الأساس للقاعدة الصغيرة . بيد أنه ، مع ازدياد عدد السكان فإن معدلات النمو انخفضت على الرغم من أنها مازالت عالية بالمقاييس العالمية . وإذا استمرت معدلات النمو السكاني الخاصة بدول مجلس التعاون وفقاً لافتراضات الأمم المتحدة ، فإن عدد السكان بمنطقة دول مجلس التعاون سوف يصبح 80 مليون نسمة بحلول عام 2050 وهو عدد كبير بكل المقاييس - جدول رقم (13) ، والمملكة العربية السعودية وحدها سيكون فيها سكان يبلغ تعدادهم 60 مليون نسمة ، وسيوفر ذلك سوقاً ضخماً للعديد من المنتجات في جميع أنحاء المنطقة .

والأمر الأكثر أهمية من الأرقام المطلقة هو التركيبة العمرية للسكان ، وكما يتضح من الجدول رقم (14) أدناه فإن الخمسين عاماً الماضية شهدت سكاناً أغلبهم في مجموعة سن العمل : 15 إلى 64 سنة . وفي حين أن السكان في سن العمل خلال عام 1950 بمنطقة دول مجلس التعاون بلغت نسبتهم 55% ، فإن نفس النسبة يتوقع لها أن تكون حوالي 68% في عام 2050 . وتشهد الفترة الحالية (أواخر التسعينيات) تشكيلة سكانية تسودها المجموعة العمرية 17 إلى 25 سنة مشيرة إلى إحدى المناطق القليلة في العالم التي تحظى بمثل هذه التركيبة الشابة- من السكان . هذا ، وبحلول عام 2000 فإن نسبة السكان دون الرابعة عشرة نفسها سوف تبلغ 38% . وفي حين أن الجزء الغربي من الكرة الأرضية تسوده مجموعات السكان كبار السن ، خاصة في أوروبا والأمريكتين ، فإن الشرق الأوسط يسوده الشباب دون العشرين مما يحتم زيادة معدلات النمو الاقتصادي لإيجاد فرص عمل لهؤلاء الشباب .

جـــدول رقـــم (13)

التوقعات في الأمد المتوسط للسكان بدول مجلس التعاون ـ الأرقام بالآلاف												
	البحرين		الكويت		عمان		قطر		السعودية		الإمارات	
	السكان	النمو ٪	السكان	النمو ٪	السكان	النمو ٪	السكان	النمو ٪	السكان	النمو ٪	السكان	النمو ٪
1950	116		152		456		25		3201		70	
1955	134	2.91	199	5.37	503	1.94	35	6.73	3593	2.31	79	2.51
1960	156	3.1	278	6.67	558	2.08	45	5.03	4075	2.51	90	2.69
1965	191	4.04	471	10.53	631	2.46	70	8.84	4793	3.25	144	9.38
1970	220	2.78	744	9.17	723	2.71	111	9.28	5745	3.62	223	8.7
1975	272	4.28	1007	6.04	847	3.16	171	8.6	7251	4.66	505	16.35
1980	347	4.88	1375	6.24	1101	5.25	229	5.84	9604	5.62	1015	13.97
1985	414	3.51	1720	4.48	1397	4.75	358	8.9	12649	5.51	1379	6.13
1990	490	3.39	2143	4.4	1751	4.52	485	6.1	16048	4.76	1671	3.84
1995	564	2.8	1547	-6.52	2163	4.23	551	2.53	17880	2.16	1904	2.62
2000	633	2.32	1818	3.23	2626	3.88	605	1.87	21257	3.46	2107	2.03
2010	758	1.81	2282	2.27	3783	3.65	703	1.5	28880	3.06	2500	1.71
2020	869	1.37	2653	1.5	5265	3.31	779	1.03	37891	2.72	2846	1.3
2030	959	0.99	2944	1.04	6949	2.78	815	0.45	46980	2.15	3056	0.71
2040	1007	0.49	3192	0.81	8592	2.12	847	0.38	53925	1.38	3235	0.57
2050	1046	0.38	3384	0.59	10005	1.52	889	0.49	60897	1.22	3423	0.56

Source: World Popluation Prospects, 1994 United Nations, New york 1995

و - الارتباطات الاقتصادية العالمية :

على الرغم من امتلاكها لموارد نفطية واسعة وتمتعها بمستويات معيشية عالية فإن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مازالت ضعيفة الارتباط ببقية العالم ، وما نعنيه هنا بالارتباطات العالمية هو مقدرة الشركات الأخرى على مزاولة الأعمال داخل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وبالعكس . إن التقنية والاتصالات الحديثة قد جعلت من العالم قرية صغيرة حيث تلاشت الحدود ، وقد أدركت الأقطار أهمية السماح بدخول الشركات الأخرى إن هي أرادت الاستفادة من نفس الميزة ، وسوف تتزايد الحاجة إلى سوق أكبر في المستقبل وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بالدخول إلى أسواق الدول الأخرى وبيع السلع والخدمات المنتجة داخل دول مجلس التعاون

جـــدول رقـــم (14)

التوقعات في الأمد المتوسط للسكان بدول مجلس التعاون							
%	البحرين	الكويت	عمـــان	قطـــر	السعودية	الإمارات	جميع دول المجلس
السنوات	15-64*	15-64	15-64	15-64	15-64	15-64	15-64
1950	54.8	60.9	54.7	54.3	54.7	54.3	54.9
1955	54.5	60.4	54.7	56.9	54.1	53.6	54.5
1960	54.3	63	54	58.3	53.4	52.9	54
1965	47	60	53.4	61.8	52.7	59.4	53.4
1970	51.5	54.9	53.1	61.6	52.3	62.7	53
1975	54.7	54	50.6	64.6	52.7	69.8	53.8
1980	63.3	58.3	52.3	66.5	52.9	70.2	55.2
1985	66.2	51.7	51	71.4	54.5	70.4	55.8
1990	66.1	62.2	50.1	71.4	55.7	67.9	57.3
1995	65.1	58.6	49.9	71.2	55.5	67	56.7
2000	65.7	63.8	50.1	71	56.1	67.9	57.4
2010	69.5	68.3	51.4	69.3	56.8	67.7	58.1
2020	68.9	67.3	53.4	61.9	57.5	61.8	58.1
2030	64.1	66.2	57.3	59.9	60.6	60.9	60.6
2040	64.8	65.7	62.8	64	66.9	64.1	66.2
2050	64.6	63.2	67.8	65.3	68.6	64.5	68

Source: World Popluation Prospects, 1994 United Nations, New york 1995

* العمر :

الخليجي . إن المفهوم العام لمنظمة التجارة العالمية مبني على هذا المنطق ، والحدود أمام التجارة تتلاشى رويداً رويداً .

إن تجارة السلع والخدمات عبارة عن مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة التجارة مرتفعة جداً بالنسبة إلى معظم دول مجلس التعاون الخليجي إذ إنها من أهم المصدرين والمستوردين ، وعلى الرغم من أن نسبة التجارة عالية جداً إلا أن الصادرات الصناعية ليست مرتفعة جداً ، ويتكون صافي تدفقات رأس المال الخاص من تدفقات الدين الخاص والتدفقات من غير الديون ، وتتضمن تدفقات الدين الخاص قروض البنوك التجارية والسندات والديون الخاصة الأخرى . وباستثناء سلطنة عمان فليس لأي دولة من دول المجلس أي

تدفقات صافية . وبعبارة أخرى فإن معظم المتطلبات من الأموال يتم الحصول عليها داخلياً . وبالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر فإن لبعض الدول تدفقات سالبة ، أي أن الأموال الخارجة للاستثمار في دول أخرى أكثر من الأموال الداخلة للاستثمار في الاقتصاد المحلي . ومن ناحية السياحة فإنه باستثناء المملكة العربية السعودية ودبي في دولة الإمارات والبحرين ، ليست هنالك إيرادات كبيرة أو حركة سياحية ملحوظة بدول مجلس التعاون الخليجي ، وحتى الأعداد الكبيرة من القادمين إلى المملكة العربية السعودية يعزى قدومهم لأسباب دينية أكثر تتعلق بالحج والعمرة .

وعليه ، إذا نظرنا إلى دول مجلس التعاون بشكل متكامل فإننا نجدها غير قوية الارتباط ببقية دول العالم .

ثالثاً : دول مجلس التعاون الخليجي وفروض العولمة الاقتصادية:

في الجزء الأول من هذا البحث استعرضنا المرتكزات الأساسية لحضارة القرن الحادي والعشرين الاقتصادية أو ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، هذا النظام الذي يحتل مساحة كبيرة من خارطة العولمة .

وفي هذا الجزء سوف أسقط هذه المرتكزات للعولمة الاقتصادية على واقع الاقتصاد السياسي لدول الخليج العربي ، باحثاً عن أوجه الالتقاء أو الاختلاف بين الواقع (حال دول مجلس التعاون الاقتصادية) والمعيار (فروض العولمة الجديدة) في حالتيهما الراهنة . وغني عن القول إن تقييم الانحراف عن المعيار إيجاباً أو سلباً (التقاء أو اختلافاً) سيتم من خلال النظرة الشخصية للباحث ، المؤسسة على قاعدة معلوماته وحصيلته المعرفية عن واقع حال تلك الدول ؛ لذا فإن التقييم يظل رغم تأسيسه المنهجي والعلمي ، حكماً فردياً يتحمل الباحث كامل مسؤوليته .

1 - النزعة إلى الليبرالية السياسية والاجتماعية :

تسود حضارة العولمة بشكل عام نزعة إلى الليبرالية السياسية والاجتماعية كما جاء في الجزء الأول من هذا البحث ، وهذه النزعة إلى الحرية السياسية والاقتصادية ليست جديدة على الإنسان وإنما هي في صميم تكوينه الطبيعي والنفسي . لقد انعتق العالم الغربي فكرياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً في أوروبا من قيود التخلف مع إطلالة عهد التنوير ، عهد حاكمية العقل الذي قاد الإنسان الأوروبي إلى حضارة علمية واجتماعية وسياسية واقتصادية أكسبته قوة ساد بها العالم وأحلّته موقع الريادة والصدارة فيه .

دول مجلس التعاون بعضها في الخطوات الأولى على هذا الدرب وبعضها لم يبدأ المسيرة ، قلقاً على حاله خاشياً من أن تعصف رياح الحرية السياسية والاجتماعية بقواعده التاريخية الاجتماعية والسياسية الضاربة في عمق التاريخ . الكويت وقطر وعُمان تدب خطاها على هذا الطريق والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات تهم في وضع أقدامها عليه ، ولكن وإن اختلفت المسافة بين هذه الدول ظاهرياً إلا أن الاختلاف في الجوهر يظل هامشياً جداً ، فجميع هذه الدول لم تصل إلى مرحلة سيادة القانون بمعناه الحقيقي ، تلك السيادة التي تفرض نفسها على كل موقع وفي كل حدث . من هذا المنطلق فإنه يمكن القول إن الانحراف بين الواقع الليبرالي السياسي والاجتماعي في دول مجلس التعاون وبين المعيار الليبرالي الممثل للعولمة السياسية والاقتصادية كبير ، فالواقع متخلف عن المعيار ، وهذا التخلف تشارك الدول العربية فيه دول الخليج بشكل تقريبي ظاهرياً وبشكل تطابقي جوهرياً ، ولكن ذلك بالنسبة إلى دول الخليج العربي لا يخفف من وطأة الأمر ولا من آثار المشكلة ، ولا من أهمية اللحاق بالركب وردم الهوة بين الواقع والمعيار . إن التوجه نحو مشاركة أكبر في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي من أجل ترشيد القرار أصبح اليوم سمة من سمات العصر ومحطة رئيسية من محطات المستقبل .

2 - شبه القطبية في توجيه الشؤون الدولية بقيادة الغرب الصناعي :

القطبية في العلاقات الدولية بقيادة الغرب الصناعي مظهر من مظاهر عصر العولمة لكنه مظهر لا نعتقد بديمومته لأن التاريخ تشكله حركة ديناميكية مصدرها فعل عوامل عدة ، مادية وتقنية وبشرية ، فحالة شبه القطبية في توجيه وقيادة الشؤون الدوليةاليوم سبقتها حالة من الثنائية القطبية وقد يتبعها حالة من التعددية . وشبه القطبية لا تعني أنها الحالة الأمثل ، فقد تكون في حال من الأحوال وقد لا تكون في حال أخرى ، ولكننا إذا تجاوزنا مسألة الحالة بالحالة فإن القاعدة الأساس والقانون الذهبي في إدارة العلاقات الدولية يجب أن تكون التعددية وليست الأحادية أو الثنائية ، لأن التعددية هي أداة للديمقراطية والمشاركة الجماعية في القرار .

التعددية في آلية القرار شرط يفرضه المبدأ الديمقراطي في إدارة العلاقة المجتمعية محلية أو دولية ، فالحضارة البشرية بوضعها الراهن اليوم ، الموسومة بآخر محطاتها الإنسانية ، أي الغربية ، عمودها الفقري الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قامت عليها دساتيرها المنظمة لشؤونها الداخلية . التعددية اعتمدتها الدول الغربية أداة ووسيلة لوضع الحرية والديمقراطية موضع التنفيذ في شؤونها الداخلية ، لأنها أي التعددية أفضل وسيلة وأداة لذلك .

وإذا استبعدنا الازدواجية في المبدأ الديمقراطي بين الإنسان مواطناً غربياً ، والإنسان إنساناً ، فإن

التلازم المنطقي يفرض على دول حضارة الحرية والديمقراطية ، الأخذ بالتعددية ، أداة ووسيلة لإدارة الشؤون الدولية .

دول مجلس التعاون قريبة جداً من الغرب السياسي والاقتصادي ومن زعامته الممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كان الأمر كذلك حتى في المرحلة الثنائية لإدارة الشؤون الدولية أو ما يسمى بحقبة الحرب الباردة ، لذا فإن دول مجلس التعاون لا تناصب الغرب العداء على مستوى العلاقات الدولية ولكنها قد تختلف معه على مستوى علاقاتها الداخلية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

إن علاقة الود المضادة لعلاقة العداء مع الغرب والولايات المتحدة التي تملك زمام القيادة في توجيه الشؤون الدولية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هذا العصر قد يعني في بعض الأحيان والحالات علاقات فيها شيء من الخضوع أو المحاباة من دول مجلس التعاون للغرب ، هذه المحاباة أو التسليم لإرادة الحكومة الغربية في نهاية المطاف إن جاز التعبير لا ينبع من حاجة مالية لدول المجلس يقضيها الغرب بمعوناته وهباته كما هي حال بعض الدول النامية والفقيرة ، وإنما هو نابع من إرادة سياسية ترى أن الخلاف مع الغرب يجب أن لا يصل إلى حد معين ، هذا الحد المعين أو المعيار القياسي للحفاظ على علاقة تفاهم مع الغرب يكون في بعض الأحيان وفي بعض القضايا مائلاً لصالح الغرب والولايات المتحدة على حساب مصلحة دول مجلس التعاون .

الاختلاف مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية في الرأي السياسي والاقتصادي والاجتماعي مادام مؤسساً على منطق المصلحة الوطنية وفي إطار الفكر والممارسة الحضارية البشرية ، يجب ألا يكون على حساب معادلة الود أو التفاهم مع الغرب .

صحيح أن للقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية للغرب دوراً في تغيير وزن الحقيقة المنطقية والحضارية زيادة أو نقصاناً ، فالقوة لها دورها المحسوب في معادلة العلاقات الدولية ، إلا أنه ومع أخذ هذا الوزن في الاعتبار يظل المعيار القياسي لعلاقة الود أو التفاهم بين الولايات المتحدة والغرب ودول مجلس التعاون مائلاً لصالح الأول على حساب الثاني .

إذن ، ومع أن العولمة موصوفة بقطبية أحادية للغرب في توجيه الشؤون الدولية السياسية والاقتصادية ، فإن دول مجلس التعاون مطلوب منها الاعتدال في علاقاتها مع هذا القطب ولو كان الاختلاف مع الغرب والولايات المتحدة اختلافاً ظاهراً وكبيراً ما دام موضوع الخلاف أمراً من أمور الشأن الوطني ، فالاختلاف كما يقال لا يفسد للود قضية .

3 - سيادة النظام الاقتصادي الحر ودور الدولة :

الحرية الاقتصادية صنو للحرية السياسية وقرينة لها ، قد تُخلق وتعيش فترات طويلة بدونها ،

لكـن الحريـة الاقتصاديـة لابـد أن تفضـي فـي نهاية المطاف إلى الحرية السياسيـة وتعانقهـا .

دول مجلس التعاون ، ورثت نظامها الاقتصادي القائم على حرية الأفراد في العمل والاستهلاك وإنتاج السلع والخدمات ، منذ ولادتها في بداية القرن العشرين ومنتصفه . والأهم من ذلك أنها – أي دول مجلس التعاون – جميعاً غابت عن ساحة الصراعات الأيديولوجية بمفهومها الثنائي بين الرأسمالية والشيوعية ، التي سادت بشكل عام في منتصف القرن العشرين في معظم أجزاء الوطن العربي ، وذلك بسبب عمق الجذور القبلية السياسية والاجتماعية في هذه الدول وغياب الطبقة الوسطى المثقفة ذات الميول اليسارية آنذاك بحجم وتنظيم يجعلها فاعلة في حركة التغيير السياسي والاجتماعي .

غياب المنظومة الاقتصادية المركزية الممثلة للفكر الاشتراكي فكراً وعملاً ، ساعد كثيراً في استمرار النموذج الاقتصادي الحر وتطوره ، وقد سهل هذا كثيراً ومهد لنمو قطاع خاص فاعل نما وتطور بدعم من الثروة البترولية التي تدفقت إلى هذه الدول بشكل كبير بعد عام 1973 ساهمت في قيام اقتصادات ذات حجم كبير .

القطاع الخاص في دول مجلس التعاون متقدم على غيره في الدول العربية وكثير من الدول النامية ، مع ملاحظة أن مصر والأردن ولبنان تسارعت خطواتها في هذا الاتجاه مؤخراً لدرجة قد تجعل مصر تتقدم على دول المجلس .

النظام الاقتصادي في دول مجلس التعاون كما أسلفت منتم إلى منظومة الاقتصاد الحر التي تعظم دور القطاع الخاص وتقلل من دور الدولة كفاعل هام ومحركٌ رئيسي لعجلة الاقتصاد ، لكن دول مجلس التعاون تخالف قواعد تلك المنظومة فيما يتعلق بدور الدولة ، فالحكومات في دول مجلس التعاون تلعب دوراً هاماً وكبيراً في إدارة الفعاليات الاقتصادية مما يجعل من تلك الحرية الاقتصادية أشبه بحرية اقتصادية من الدرجة الثانية .

الحكومات في دول مجلس التعاون تملك الثروة البترولية في باطن الأرض وتملك عمليات الإنتاج والتكرير والنقل والتصدير وجزءاً كبيراً من تصنيع هذه الثروة على ظاهر الأرض . وإذا علمنا أن الدخل البترولي بجميع فروعه هو المكون الأساسي للإيرادات الحكومية والميزانية ، وإذا علمنا أن المصروفات الحكومية الاستهلاكية والاستثمارية الممولة من إيرادات الميزانية والدين العام ، هي العنصر الأساسي والمحرك الأول للفعاليات الاقتصادية ، إذا أخذنا علماً بكل هذه الحقائق الاقتصادية ، يمكننا إذن القول بأن اقتصادات دول مجلس التعاون وإن كانت تؤسس على قاعدة النظام الاقتصادي الحر إلا أنها حرية اقتصادية عرجاء بسبب الدور المهيمن للدولة على مستوى امتلاك الثروات الحقيقية والإيرادات ، إضافة إلى ذلك فإن الدولة هي المشرع الأول والأخير في كل ما يتعلق بأمور السياسة الاقتصادية والمالية ولا يلعب القطاع الخاص ومؤسساته إلا دوراً هامشياً في

الإعداد لهذه السياسات أو اعتمادها .

لذا ، فإنه يمكن القول إنه وعلى الرغم من تقدم دول مجلس التعاون في مجال تطبيق بعض قواعد النظام الاقتصادي الحر ، نسبة إلى كثير من الدول النامية والعربية إلا أنها لكي تتواءم مع متطلبات النظام الاقتصادي الحر وقواعده الأساسية ومع متطلبات عصر العولمة ونظامه الاقتصادي الجديد ، فإن على دول مجلس التعاون أن تقوم بالآتي :

1) البيع تدريجياً ومن خلال منهج وبرنامج علمي وعملي لملكيتها البترولية من حقول نفط وصناعات وخدمات إلى شركات مساهمة يملكها المواطنون .
2) من خلال ملكيته ، أو استئجاره لمصادر الثروة البترولية يستطيع القطاع الخاص (الجمهور) أن يساهم بشكل فعال في زيادة الكفاءة الإنتاجية والإدارية للمصادر الأساسية للثروة الوطنية ، وذلك من خلال الشركات المساهمة البترولية الوطنية التي يقيمها لامتلاك هذه الثروة أو استئجارها من الدولة .
3) تحقق الدولة إيراداتها البترولية ، من عوائد التأجير ورسوم البيع وضرائب الأرباح التي تفرضها على هذه الشركات الوطنية ، وقد تكون المحصلة النهائية من حيث الإيرادات الحكومية أكثر ، خصوصاً ، أن تكلفة الحصول على هذه الإيرادات ستقل كثيراً بعد تسريح أعداد كبيرة من موظفي وزارة البترول ومؤسسات البترول الوطنية وغيرها من المؤسسات الحكومية التي تعيش تحت ظل شجرة البترول الحكومية .
4) تتخلى الدولة أيضاً جزئياً وتدريجياً عن ملكية وسائل الإنتاج الأخرى غير البترولية إلى القطاع الخاص ومؤسساته من الشركات المساهمة ، وبيع ما تملكه من حصص في المؤسسات الاقتصادية شبه العامة (المختلطة) إلى الجمهور .
5) إشراك القطاع الخاص ومؤسساته التنظيمية المتمثلة في الغرف التجارية في إعداد ورسم السياسات الاقتصادية وتقنينها ، وذلك من خلال آلية تحافظ على الدور الأساسي والهام للدولة في هذا المجال التشريعي ، دون تهميش لدور القطاع الخاص ، المعني بتنفيذ تلك السياسات .

بذلك تقترب دول مجلس التعاون من المعيار الذي ترسمه العولمة الاقتصادية للحكومة في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد لدور الحكومة .

4 - الثورة التقنية في الاتصالات والحاسب الآلي :

ظلت دول مجلس التعاون الخليجي تواكب آخر ما توصلت إليه التقنية على الرغم من أنها لم تستطع بعد أن تلعب دوراً كبيراً في تطوير واستخدام التقنية الحديثة ، فالحاسب الآلي لعب دوراً

في تطوير اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، ويستخدم الآن بصورة جدية في جميع القطاعات كما دخلت الإنترنت بصورة واسعة في جميع دول المجلس . وطبقاً لتقرير التنمية في العالم لعام 98 /1999 ، فقد سجلت أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا متوسط معدل نمو سنوي بلغ 10,6% خلال الفترة من عام 1985-1995 في صناعة تقنية المعلومات مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 12,2% ، وتعتبر هذه النسبة ملائمة جداً من حيث استخدام التقنية ، بيد أنه من حيث المقدرة على صناعة تقنية جديدة ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي مازالت متأخرة عن بعض الاقتصادات المتقدمة والنامية .

لقد أثرت تقنية الاتصالات بشكل هام على النهج الإداري ومعدل الأداء ومستوى الإنتاجية في الاقتصاد بشكل عام ، وقد تعدت آثار التقدم التقني في الاتصالات والمعلومات الساحة الاقتصادية ، وعبرتها إلى المجالات السياسية والاجتماعية ، فعلى المسرح السياسي لم يعد للدولة سيطرة على الرأي الآخر وأصبحت ساحة الإنترنت مسرحاً لطرح الآراء السياسية المختلفة والمعارضة ، وعلى المسرح الاجتماعي كسرت الإنترنت الحواجز والقيود الاجتماعية وقدمت كل ممنوع ، وكشفت الغطاء عن كل مستور ، أما على الجبهة الاقتصادية فاحتلت أسواق الإنترنت الأسواق التقليدية ووصل حجم المبادلات التجارية عبر الإنترنت إلى بلايين الدولارات .

حكومات دول مجلس التعاون بدرجات متفاوتة تعمل جاهدة على وقف هذا السيل العرم ، بوضع السدود والحواجز أمامه وخصوصاً في المجالات الاجتماعية والسياسية . ولكن يبدو أن اندفاع السيل أقوى من مقاومة السدود له ، وستكون المحصلة الحد من التقدم التقني والمعرفي في هذه العلوم وبالتالي إعاقة المجتمع بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص من الاستفادة من الجوانب الإيجابية لتقنية الاتصالات والمعلومات على المسارح الثلاثة ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

إن على حكومات دول الخليج ، أن تعلم أن الرقابة الحكومية على الإنترنت لن تفلح إلاّ إذا كانت الرقابة مؤسسة على مبدأ التوعية وليس التحريم وترك الحرية بعد التوعية لقرار الفرد أو العائلة للامتناع عن مشاهدة المحظور والتعامل معه . إن مخططات الصد والرقابة والحجز الإلكترونية وغير الإلكترونية لن تؤدي إلاّ إلى زيادة الإنفاق على أمر ستتخطاه إدارة الأفراد أو عبقرية التقنية .

5 - تحرير التجارة وقيام منظمة التجارة العالمية WTO :

تحرير التجارة الدولية من العوائق والرسوم الجمركية ، أصبح اليوم من سمات عصر العولمة ومن أهم مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، لكن مطلب حرية التجارة ليس أمراً جديداً أو

إضافة متأخرة إلى النظام الاقتصادي الحر ، بل إن حرية التجارة وكما أسلفت تعتبر إحدى قواعد النظام الاقتصادي الحر في إطاره الكلاسيكي العائد إلى القرون التي سبقت القرن العشرين ، سواء فيما يتعلق بحرية انتقال السلع والخدمات والعمل ورأس المال داخل الدولة الواحدة أو بين الدول .

إن مجموعة الأمم التي سعت لتحقيق هذا الهدف أي تحرير التجارة الدولية منذ نهاية الحرب الكونية الثانية لم تصل إلى اتفاق بينها ينظم هذه العملية ويرعى آليتها ويحافظ على أنظمتها إلا في عام 1989 حيث وقعت هذه الدول اتفاقاً بينها في مدينة مراكش المغربية يقضي بقيام منظمة دولية لهذا الغرض هي منظمة التجارة الدولية WTO . وفي ديسمبر من عام 1999 ، عقد وزراء التجارة لدول المنظمة اجتماعاً في مدينة سياتل ، في ولاية واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية للاتفاق على جدول لأعمال الدورة القادمة من المحادثات بين الدول الموقعة على اتفاقية المنظمة لكن المجتمعين فشلوا في الوصول إلى اتفاق تبدأ على أساسه المحادثات في عام 2000 . ولاشك أنّ الدول ستواصل اجتماعاتها حتى تصل إلى اتفاق في هذا الخصوص . وقد يبدو للبعض خصوصاً أولئك الذين ينتابهم التردد في الإقدام على الدخول في المنظمة ، أن المنظمة في طريقها إلى الانهيار والتراجع وقد يكون في ذلك حافز لهم على أخذ خطوة إلى الوراء بدلاً من التقدم إلى الأمام . وإذا كان هذا هو درسهم المستفاد من فشل اجتماع سياتل فظني أنهم مخطئون ، لأن قيام المنظمة لم يكن أمراً انفعالياً وإنما جاء كمحصلة لسنوات من البحث والنقاش والصراع والأخذ والرد تمخضت عنه اتفاقات شملت أموراً كثيرة تهم جميع الدول غنيها وفقيرها . صحيح أن الدول الصناعية الغربية وبحكم قوتها وتقدمها حققت مكاسب على حساب الدول النامية الفقيرة ، ولكن حركة الاقتصاد العالمي ذات طبيعة ديناميكية ، فإذا توفرت للدول النامية شروط التقدم والتعاون والاتحاد فإنها لا شك تستطيع من خلال الحوار والنقاش أيضاً أن تعيد شيئاً من التوازن إلى أحكام المنظمة وشروطها . إن قيام منظمة التجارة العالمية هو أحد المعالم الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وقد يكون الدستور المسيّر لعمل المنظمة اليوم منحرفاً عن معيار العدالة الدولية في إعطاء الأهمية والأولية لقضايا التجارة على حساب قضايا التنمية ، لكن الدستور قابل للتعديل والتطوير وقطار الحداثة يسير ويسير .

إن أربعاً من دول مجلس التعاون أعضاء في منظمة التجارة الدولية وهناك دولتان المملكة العربية السعودية وعُمان تطلبان العضوية وتتفاوض مع المنظمة من أجلها . ويبدو أن هناك جدية في مواصلة الحوار والحصول على العضوية ، ما لم تستقِ الدولتان من فشل اجتماع سياتل درساً غير الدرس الحقيقي يجعلهما تركنان إلى السكون ويحجب عنهما رؤية المستقبل البعيد الذي يجعل الانضمام إلى هذه المؤسسة الدولية أمراً لا خيار فيه .

وعلى المستوى الإقليمي نجد أن دول مجلس التعاون لم تنجح حتى الآن في تحقيق تقدم ملموس بالنسبة إلى تكاملها الاقتصادي وإنشاء سوق موحدة ، وتوحيد وتخفيض التعرفة الجمركية فيما بينها . لقد وافقت دول المجلس في اجتماع القمة الذي عقد بالرياض بتاريخ 1999/11/28 بعد سنوات طويلة من النقاش والجدل على تخفيض تعرفتها الجمركية وتوحيدها ، بحيث تصبح ما بين 5,5 للسلع الأساسية و5 للسلع الأخرى ولكن بعد الاتفاق جُمد العمل بالاتفاقية خمس سنوات حتى عام 2005 . إن استقراء تاريخ إنجازات مجلس التعاون يبين بوضوح أن دول المجلس لم تنجح في تكوين كتلة اقتصادية تتكئ عليها في الحصول على شروط أفضل في محادثاتها مع المجموعات والدول الأخرى .

إن التجمعات التجارية الإقليمية تعتبر أساساً داعماً لتطوير التجارة وزيادة حجم السوق ، ويشهد العالم اليوم تكوين مجموعات اقتصادية كثيرة ، فهناك الكتلة الأوروبية التي تشكل حصة التجارة فيها أكثر من 60% من إجمالي التجارة ، وفي آسيا تصل حصة التجارة بين الدول الآسيوية حوالي 35% مقارنة بحوالي 9% بين دول الشرق الأوسط مجتمعة .

إن دول مجلس التعاون ، رغم مشاكلها فيما يتعلق بالتجارة البينية ، وفي تكوين اتحاد جمركي ، أو سوق خليجية ، أو غيره من أشكال التكامل الاقتصادي ، فإن نطاقها التجاري الداخلي ، يتسم بالحرية ، وبالقليل من العوائق والقيود الجمركية ، مقارنة بالدول العربية الأخرى ، أو الكثير من الدول النامية . ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتباط هذه الدول التاريخي بالنظام الاقتصادي الحر ، وإلى وفرة رصيدها من العملات الصعبة اللازمة لتمويل وارداتها . ولكن رغم ذلك ، فإن هناك أموراً تتعلق بالقضايا التنظيمية للتجارة المحلية تحتاج إلى إعادة نظر وتطوير مثل الطريقة التي تُقيّم فيها التعرفة الجمركية والأمور المتعلقة بالوكالات التجارية وإجراءات التقاضي وفض المنازعات التجارية . . . الخ .

وبشكل عام فإنه يمكن القول إن دول مجلس التعاون في وضع جيد فيما يتعلق بقيودها على الواردات والصادرات إلا أنها تحتاج إلى تطوير القواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الداخلية بشكل عام ، مثل إلغاء الأنظمة التي تساعد على الاحتكار ، ودعم الجهود لتحقيق تكتل تجاري واقتصادي خليجي يرتبط إقليمياً بتكتل عربي ليشكل مجموعة اقتصادية عربية قوية تستطيع بفعل حجم سوقها وقوته أن تحصل على شروط تجارية أفضل من الدول والمجموعات الاقتصادية العالمية . إن الدول الخليجية والعربية مثل المملكة العربية السعودية وعُمان والأردن التي تقف اليوم على مسرح المفاوضات التجارية الدولية بمفردها ، تجد نفسها صغيرة جداً أمام منظمة التجارة الدولية WTO وأمام كتل تجارية عملاقة كالاتحاد الأوروبي والنافتا ، ودول شرق آسيا ودول جنوب أمريكا .

6 - الترابط بين أسواق المال :

لقد رأينا سابقاً الترابط الدولي الضعيف لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الأخرى في العالم ، وينبغي أن تفهم الترابطات الدولية من منظورين هما ، التجارة ، والاستثمارات .

فيما يتعلق بالتجارة فقد تمت مناقشتها سابقاً ، أما فيما يتعلق بالاستثمارات فإن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي منطوية على نفسها حتى الآن دون أن تتفاعل مع رأس المال الأجنبي ، وقد يرى البعض أن هذا الأمر غير ذي أهمية نتيجة لقلة المصروفات الرأسمالية ، ولكن ، كما أوردنا سابقاً ، يحتاج الاقتصاد إلى استثمارات رأسمالية لكي ينمو بمعدل مقبول ، وهنا تبرز أهمية فتح قنوات الاستثمار لرأس المال الأجنبي سواء في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو استثمارات أجنبية مؤسسية ، ويتطلب ذلك تخفيف العوائق بشكل كبير وتوفير بيئة أكثر حرية من حيث القيود المفروضة أكثر من أي وقت مضى ، لكن العديد من أسواق رأس المال في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ماتزال مغلقة أمام الاستثمارات الأجنبية وخاصة المملكة العربية السعودية . إن رأس المال لا يتجه إلا إلى المناطق والدول التي تكون فيها المخاطر أقل من العائدات التي يتوقعها المستثمرون . ضعف البنية القانونية وإغلاق أسواق المال والبنوك أمام الاستثمارات الأجنبية تزيد من صعوبة جذب رأس المال الأجنبي سواء من حيث القروض أو رأس المال .

وفيما يتعلق بالتكامل بين أسواق المال في دول مجلس التعاون ، فإن هناك محاولات جادة ما بين سوق عمان والبحرين والكويت ، كما أن الإمارات مهتمة الآن بإعادة هيكلة سوقها المالي بشكل كبير وعام ، أما في المملكة العربية السعردية ، فإنه رغم حجم السوق الذي يعتبر أكبر الأسواق في العالم العربي من حيث الرسملة ، إلا أنه سوق يغلب عليه طابع الركود لأسباب عديدة تحدثنا عنها في دراسة سابقة . إن أسواق المال في دول مجلس التعاون ، لاتزال أسواقاً منغلقة على بعضها ، وبدون رابط مؤسسي يربطها ببعضها البعض ويهيئ للمستثمر في هذه الأسواق من دول المنطقة أو من خارجها مجالاً أكبر ومنتجات أشمل . وينسحب الأمر كذلك على عملية الربط بين أسواق المال في دول مجلس التعاون ، وبين أسواق المال العربية الأخرى ، مثل مصر ، والأردن ، وبيروت ، وتونس والمغرب .

إن مؤسسات السوق المالية في دول مجلس التعاون وأهمها في الوقت الحاضر ، البنوك ، ستواجه ضغوطاً كبيرة عندما تُزيل منظمة التجارة الدولية العوائق أمام دخول البنوك والمؤسسات المالية لأسواق مجلس التعاون ، وقتها لن تستطيع بنوك الدول الخليجية الاحتماء وراء القوانين التي كرست احتكارها للسوق . إن الحل الناجع أمام السلطات المالية والنقدية في دول مجلس التعاون المسيطرة على القطاع البنكي وسوق المال ، هو وضع خطة علمية لفتح المجال وبأسلوب مقنن ومنضبط لقيام

مؤسسات مالية وبنكية جديدة تكمل بناء سوقي المال والأسهم والسندات ، مثل بنوك الاستثمار وشركات التمويل والتأمين وشركات السمسرة بأنواعها المختلفة ، ورفع الحواجز المضروبة على دخول المؤسسات المالية والبنوك الأجنبية السوق المحلي تدريجياً لزيادة حجم المنافسة والارتباط الدولي .

مؤسسات السوق المالية ، وأهمها البنوك وكذلك سوق الأسهم والسندات في دول مجلس التعاون ، متقدمة بشكل جيد في استخدام تقنية أنظمة الاتصال والحاسب الآلي لإدارة أعمالها ، كما أنها تتبع أحدث النظم والإجراءات البنكية في تنفيذ عملياتها ويبدو ذلك بشكل واضح في القطاع البنكي بالمملكة العربية السعودية ، وهذا من شأنه أن يساعد ويساهم في عمليات الربط بين هذه المؤسسات على مستوى دول الخليج والعالم العربي والعالم . إن الظروف السوقية والتقنية تبدو مهيّأة لتعاون أكثر بين دول مجلس التعاون في هذا المجال ، كما هو الحال أيضاً في المجال الاقتصادي والتجاري إذا توفرت الإرادة والقرار السياسي .

7 - الاندماج والتكامل بين الدول والشركات :

تخفيض وإزالة الموانع الحدودية لانسياب السلع والخدمات والمال بين الأسواق هو أحد أهم أهداف عصر العولمة الاقتصادية ، فبسقوط الموانع تكبر الأسواق وتكبر المنافسة وإذا ما حدث ذلك فإن النتيجة المباشرة له ، هي ضرورة نمو مؤسسات الإنتاج الاقتصادية (الشركات) ، حجماً وقوةً ، وتبرز أهمية هذه المتوالية الاقتصادية في تلك الدول التي تواجه مؤسساتها وشركاتها الإنتاجية اقتحاماً من شركات دولية لديها الخبرة والقدرة على العمل في الأسواق العالمية . والشركات في الدول النامية عادة ما تكون صغيرة الحجم ضعيفة البنية لأسباب عدة منها انغلاق أسواقها وحمايتها من المنافسة العالمية سواء بجند كبير من التعرفة الجمركية أو غيرها من وسائل الحماية . إن أسواق دول مجلس التعاون مؤهلة لمثل هذا الاقتحام خصوصاً أسواق المال والتأمين وبعض الصناعات ، لذا فإنه من الأهمية بمكان أن تقوم الشركات في دول مجلس التعاون بعملية إعادة تنظيم رئيسية ، سواء من حيث الحجم أو الإنتاجية والأداء . إن إعادة التنظيم هذه يمكن أن تتم إما بالدمج أو زيادة رأس المال أو كليهما ويجب أن تتم من قبل المؤسسات نفسها وبقناعة منها ، إلا أن حكومات دول مجلس التعاون يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تهيئة الظروف الملائمة لإعادة التنظيم والاندماج وذلك من خلال سن الأنظمة والقوانين الداعمة لهذا الاتجاه ووضع الحوافز المالية والضريبية التي تساعد على الانطلاق في هذا المسار . ورغم أن عام 2000 على الأبواب والنظام الاقتصادي العالمي الجديد يواصل تقدمه ، إلا أننا لم نلاحظ تحركاً ملموساً في هذا الاتجاه ما بين المؤسسات والشركات الكبيرة في دول مجلس التعاون ، ما عدا بعض عمليات الاندماج البسيطة

كما حدث بين البنك السعودي الأمريكي والبنك المتحد وبنك القاهرة في المملكة العربية السعودية .

أما على المستوى الإقليمي ، فقد سبقت لي الإشارة إلى ضعف التوجه بين دول مجلس التعاون نحو إيجاد كتلة اقتصادية متحدة بسوق كبيرة ومؤسسات كبيرة تستطيع أن تبارز وتناقش في الساحة الاقتصادية والتجارية كمجموعة متحدة الأهداف ، وينطبق الأمر ذاته على العلاقة بين دول مجلس التعاون وبين الدول العربية ، فاقتصادات دول مجلس التعاون يمكن أن تشكل مع اقتصادات الدول العربية ، أو جزء من تلك الدول العربية مجموعة اقتصادية قوية تنمو وتكبر حتى تصبح مجموعة واحدة لها شيء من الوزن الجماعي في سوق العلاقات الاقتصادية الدولية . ولكن كما أشرت سابقاً ، فإنني لا اعتقد أن العائق إلى التكامل أو الاتحاد الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أو بينها وبين الدول العربية الأخرى ، هو غياب المقومات الاقتصادية ، وإنما الغائب الأساس هو الإرادة السياسية ومعها القرار السياسي ، وعندما يتوفر ذلك فتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والخليجية سيكون مجرد أمر إجرائي وميكانيكي .

خـاتمــة:

علم الاقتصاد خطا خطوات بعيدة في مجال قياس عوامله Variables المتغيرة والثابتة قياساً كمياً ، مستفيداً من التقدم في مجال علم الإحصاء والرياضيات الكمية ، حتى ظهر علم جديد ملاصق وتابع لعلم الاقتصاد هو علم الاقتصاد الكمي Quantitative Economic Analysis ، وتبعاً لذلك فإن الدوريات الاقتصادية المتقدمة ، لا تعدو مقالاتها أن تكون سلسلة من المعادلات الرياضية المترابطة ، حتى يخيل إليك وأنت تطالعها أنك مع مجلة في علم الفيزياء أو الكيمياء . ورغم هذا التقدم في مجال القياس الكمي لعلم الاقتصاد ، إلا أن هناك جزءاً كبيراً وهاماً منه يقع خارج تلك الحدود ، أو خارج اليقين الرياضي ، ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحاً على سبيل المثال فيما يتعلق بقياس حجم المنفعة أو السلوك البشري الاقتصادي قياساً كمياً .

من هذا المنطلق أقول إن قياس الانحراف في واقع دول مجلس التعاون عن معيار العولمة الاقتصادية ، بالنسبة إلى فروضها ومتطلباتها السبعة الواردة في هذا البحث هو قياس نوعي وليس كمياً . وبموجبه أقول إن واقع الحال في دول مجلس التعاون منحرف سلباً عن متطلبات العولمة الاقتصادية جميعها .

أما عن حجم الانحراف فهو يختلف بالطبع من حالة لأخرى ، ففي مجال الحرية السياسية والاجتماعية على سبيل المثال ، فإن حجم الانحراف أكبر إذا ما قورن بحجم الانحراف في مجال حرية التجارة . الجدول التالي يوضح متطلبات العولمة الاقتصادية السبعة (المعيار) واتجاه الانحراف وحجمه في الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون عن المعيار .

التسلسل	المعيـــــار	اتجاه الانحراف عن المعيار	حجم الانحراف (1 - 10)
1	النزعة إلى الليبرالية السياسية والاجتماعية	–	7-
2	التوازن في العلاقات الدولية	–	2-
3	سيادة النظام الاقتصادي الحر ودور الدولة	–	3-
4	الثورة التقنية في الاتصالات والحاسب الآلي	–	6-
5	تحرير التجارة الدولية	–	2-
6	الترابط بين أسواق المال	–	5-
7	النزعة إلى التكامل بين الدول والشركات	–	6-

التطابق : هو تطابق واقع الحال الاقتصادي في دول مجلس التعاون مع المعيار المطلوب لهذه الشريحة من الدول النامية ويرمز لحالة التطابق برقم صفر (0) .
الانحراف عن المعيار : إما إيجاباً (+) أي أفضل من المطلوب ، أو سلباً (-) أي أقل من المطلوب .
حجم الانحراف : -1 أقل انحراف سلبي – 10 أكثر انحراف سلبي +1 أقل انحراف إيجابي +10 أكثر انحراف إيجابي

اتجاه الانحراف وحجمه ، كما يبيّنه الجدول ، لا يعدو أن يكون جملة رياضية ، والجملة الرياضية تختلف عن الحقيقة الرياضية ، لأن الحقيقة الرياضية لا تقبل إلاّ وضعاً واحداً لتكتسب صفة الحقيقة ، فإن (2+1=3) ، أما الجملة الرياضية ، فهي رأي ، أعطي له رقم رياضي ليُعَرفَ ذلك الرأي تعريفاً رياضياً . فالرقم في الحالة الأولى - الحقيقة الرياضية - هو الحقيقة ، أما في الحالة الثانية فهو تعبير عن رأي ، والرأي لا يرتقي إلى مستوى الحقيقة ، لأن الرأي يقبل التعددية والألوان .

مما تقدم أقول ، إن جملتي الرياضية في الجدول المشار إليه ، تُقَيمُ حسب رأيي ، انحراف الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون عن متطلبات العولمة الاقتصادية ، وكما أسلفت ينطبق على هذا الرأي ما ينطبق على كل رأي ، فهو بحكم أنه رأي قابل للنقض والتعديل .

وبموجب هذا الرأي المسطر في الجدول المشار إليه فإن أمام أصحاب القرار ورجال السياسات الاقتصادية مهام كبيرة تنتظرهم ، إذا ما أرادوا أن يوجهوا اقتصاداتهم وبلادهم نحو المسار العام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وإذا ما أرادوا أن يلحقوا بالركب والانتقال من المؤخرة إلى موقع متقدم يتمشى مع قدراتهم وإمكاناتهم المادية .

وتبقى هذه الأهداف مجرد برامج وأمانٍ ، وتبقى هذه المهام معطلة ، مالم تسبقها إرادة سياسية عليا ، تؤمن بأهمية تحقيق تلك الأهداف وتحيل الإيمان إلى قرارات نافذة ، عندها يتحرك القطار في اتجاه تحقيق الأهداف والآمال .

المناقشات

موضوع النقاش: **العولمة الاقتصادية ودول مجلس التعاون**

رئيس الجلسة: الدكتور علي خليفة الكواري

معقد ومقدم الورقة: الدكتور عبدالعزيز محمد الدخيل

استعرض الدكتور أحمد بشارة مدير المشروع النقاط المقترحة لنقاش ورقة العمل المعروضة ، موضحاً ما يلي :

يستعرض الكاتب في بحثه الموسوعي ، جملة واسعة من عناصر الموضوع ، فبعد استعراض شامل للخصائص السبع للنظام الاقتصادي الجديد يصف الكاتب ويشخص طبيعة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال 6 مؤشرات أساسية ليعود في الجزء الثالث من الورقة ليقيس مدى مواءمة دول المجلس للخصائص السبع التي تسِم النظام الاقتصادي العالمي كما فصلها في الجزء الأول ، وهي محاولة طموحة وجريئة بقدر ما تثيره من تساؤلات مشروعة .

ومما تثيره الورقة وقد يصلح كمحاور عند نقاشها نقترح ما يلي :

1 – هل يمكن لدول المجلس أن تواكب وتستفيد من النظام الاقتصادي العالمي الجديد دون المساس بهيكل النظم السياسية القائم ؟ وهل يمكن تحرير الاقتصاد دون تحرير الإنسان والمجتمع؟ .

2 – وخارج دائرة السياسة هناك قواعد التعامل الاقتصادي وما تستدعيه من تشريعات وسيادة القانون والشفافية ومبادئ المساواة والعدل والتنافس السوي ، كيف لمجتمعات تحكمها قواعد قبلية وسلفية أن تغير من ذاتها؟ .

3 – يغلب ريع النفط على اقتصادات دول المجلس وتسود فيها هيمنة الدولة وتذبذب معدلات النمو والموازنة ، كيف لها أن تكسر هذا الطوق لتلاقي الاتجاهات العالمية في تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة؟ .

4 – وهل هذا ممكن لنظم سياسية قوام شريعتها كسب ود المواطن ورضاه؟ وهل يمكن لهذه السياسة الداخلية الاستمرار في ظل زيادة السكان وسماتهم الديمغرافية التي تميل إلى الشبيبة ونزعتهم للوظيفة الحكومية؟ .

5 – بحكم العلاقات التاريخية المتميزة بين دول المجلس والقطب الغربي المهيمن على العالم اليوم كما يصفه الكاتب ، هل من مصلحة هذه الدول تعدد القطبية؟ وأي مكاسب ستجنيها من

ذلك؟ وكيف لدول صغيرة أن توازن عملية الاستقطاب وما قد تجلبه من تداعيات؟ .

6 - يقترح الكاتب حزمة من الإجراءات الطموحة لتحرير اقتصادات دول المجلس ومجاراة متطلبات النظام الاقتصادي العالمي ، وهي بدورها تدعو لنقل مركز القوة من النخب الحاكمة إلى القطاع الخاص ، هل هذا ممكن؟ وهل يتخلى من يحكم ويملك عن امتيازاته طواعية؟ وإن كان الجواب بالنفي ، هل يعني ذلك أننا محكومون لنبقى خارج مجرى التاريخ؟ أم هناك طريق وسيط؟ .

7 - يعدد الكاتب في مواقع مختلفة من الورقة الشواهد على عجز مجلس التعاون عن تأسيس منظومة اقتصادية على الرغم من المقومات المواتية ، ما هي العقبات الحقيقية لذلك؟ هل هي سياسية أم بيروقراطية أم نسيج من الاثنين؟ وكيف للمهتمين إثارتها والسعي لتصحيحها؟ .

8 - وحتى في غياب هذه المنظومة بشكلها الرسمي ، لماذا تخلفت أو تباطأت المؤسسات الأهلية عن المهمة عبر التحالفات أو الاندماجات أو التكامل؟ .

الرئيس : (قدم معد الورقة الدكتور عبدالعزيز الدخيل) .

د . عبدالعزيز الدخيل :

إن الوقت يمر بسرعة ، منذ عشرين عاماً بدأ المنتدى نشاطه ، هل تغير الزمن ومازلنا باقين؟ أعتقد أن الزمن يتحرك ، ولكن حركتنا قليلة .

البحث مقسم إلى ثلاثة أجزاء :

الأول : حاولت النظر إلى العولمة ، والجوانب الاقتصادية ، وإشكالية العولمة بدءاً بالتعريف ، هي محاولة حصر هذا المفهوم الزمني المتفرع في كلمة واحدة .

الثاني : اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، وبعض مظاهرها وخصائصها ، وأوجه الاختلاف والتقارب بين الوضع الاقتصادي لهذه الدول ، وفروض العولمة الاقتصادية .

الثالث : أوجه التقارب والاختلاف ، في محاولة لإسقاط متطلبات وشروط العولمة الاقتصادية على الواقع الذي تعيشه دول مجلس التعاون بحثاً عن أوجه التقارب والاختلاف بين المفروض والواقع ، والوصول إلى رؤية عن مدى قربها أو بعدها عنه ، للوصول إلى قرار للحاق بالركب العالمي .

المحاور الأساسية ، هناك نزعة داخلية تنبع عن قبول الكاتب وفكره الليبرالي ، فإني أعتبر من البداية أن مفهوم الحرية يشكل مرتكزاً أساسياً ، فالحرية الفردية هي المرجعية فيما طرحته .

فهناك محوران ، الأول سياسي واجتماعي ، والآخر اقتصادي .

وعناصر المحور السياسي والاجتماعي ، بدأتها :

1 - **بالنزعة إلى الليبرالية الاجتماعية والسياسية ، وهي نزعة جدية** بدأت في بداية هذا القرن ، ومع تسارع التطور العالمي ، ولم تتردد بمفهومها الحقيقي بمفهوم الانتخابات ، وإنما من قاعدة الحرية الفردية ، على حرية الإنسان وحقوقه السياسية والاجتماعية ، كحقيقة طبيعية إنسانية .

2 - **شبه القطبية الأحادية في العلاقات الدولية تحت الراية الغربية** ، وهي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهناك نوع من التزاوج والتضارب ، ولا أدل على وحدانية القطبية ، مما أعلنه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب له ، بأن على العالم أن يعمل وفقاً لما تراه الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو قول متطرف ولكنه ينبئ عن التوجه ، ولو أن أولبرايت حاولت أن تنفي ما قاله ، وتخفف منه ، وعلى الرغم من ذلك ، ومع المفهوم الدينامي للحياة ، ومع انتشار الحرية الاقتصادية والسياسية ، يمكن أن تتشكل قواعد للتعددية ، ويرشح لذلك بعض الدول مثل الهند والصين .

انتقلت بعد ذلك إلى الجانب الاقتصادي .

عناصر المحور الاقتصادي :

1 - **سيادة النظام الاقتصادي الحر وتقليص دور الدولة الاقتصادي** ، فالاتجاه انطوى إلى مفهوم آلية السوق ، مفهوم الحرية الاقتصادية ، وفي رأيي أنه مفهوم مؤسس على حرية الفرد في الاختيار ، وأن تأثير القرار الاقتصادي في القرار السياسي ، نابع من ذلك ، من جوهر حق الفرد في التعبير عن رغباته المادية وغير المادية عبر آلية السوق المكون من العرض والطلب .

وفي التطبيق ، نجد أن هناك كثيراً مما يحد من هذه الميزة في ظل نظام في ديمومة النزعة الفردية السياسية ، فرغم القول بأننا ذوو اقتصاد حر ، إلا أن ما هناك من فساد ، وهيمنة للدولة ، يثقل من دور هذا الاقتصاد الحر ، إلا أن ديناميكية آلية السوق ، وحرية الفرد ، نتيجة منطقية تشبه قانون الطبيعة .

2 - **الثورة التقنية في الاتصالات والحاسب الآلي** ، ووجود قاعدة اتصال معرفي معبر عنها بسوق الإنترنت ، أحدث ثورة تقنية واقتصادية وسياسية ، فنحن أمام عصر جديد تلعب فيه تقنية الاتصالات دوراً بارزاً سيلغي كثيراً من المسلمات ، ويفتح مجالاً لتبادل المعرفة وسوقاً للحوار ،

دون أن يتطلب الاجتماع في نفس المكان .

3 - **تحرير التجارة العالمية وقيام منظمة التجارة الدولية** WTO ، وكانت الدول الغربية هي صاحبة القرار ، ففي نهاية الثمانينيات ووفق على إنشائها ، وتضم معظم دول العالم ، وأن الانضمام أو عدمه يعتبر سؤالاً غير مطروح ، فهناك انفتاح للأسواق من حجم صغير إلى حجم كبير ، فرض على مؤسسات الإنتاج أي الشركات ، فإن عملية التكامل بين الدول أو الشركات ليست أمراً عفوياً أو ميكانيكياً فما هو إلا نتيجة لوضع اقتصادي جديد ، فانفتاح سوق أوروبا تبعاً لظروف اتحاد أوروبا ، فالعولمة ستفرض وضعاً جديداً يتطلب تجمع البنوك والمؤسسات .

4 - **ترابط أسواق المال** ، فإن أسواق المال التي تعمل في منظومة واحدة ، أصبحت تشكل عموداً أساسياً في الاقتصاد العالمي الجديد ، وقلت بأنه جديد في مساحته وحجمه أو جوهره ، والجديد في الأمر هو جانب التقنيات الحديثة .

وتحدثت عن دول مجلس التعاون وأشرت إلى الإيرادات والمصروفات والعجوزات ، وهي مرتبطة باقتصادات البترول وأسعاره ، فالبترول مازال يشكل العمود الفقري في تكويننا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وما له من انعكاس على سيطرة الحاكم واهتمامه ، مما يجعلنا لا نغفل الأمور الفنية أو الجزئية أو التي تتعلق بالتعامل به ، ولا نغفل التنظير السياسي ، فإنه وإن كان سلعة أساسية وأساساً للحياة ، فهو مازال سلعة يجب أن نتعامل معها وفقاً لآلية السوق وما يتعلق به .

أعود إلى الجزء الأخير :

فيما يتعلق **باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي** ، النظرة الأولية نحن متأخرون ، ولم نحقق الإنجازات المرجوة على مدى السنوات الطويلة ، رغم الكثير من المتغيرات الداخلية السياسية والاقتصادية ، وأصبحت الديمقراطية ، الطريق السليم للتطور والاستقرار السياسي ولصالح الحاكم ، إلا أن تقدمنا في دول التعاون في هذا الطريق مازال ضعيفاً ، وحقاً بعض الدول حققت في هذا المجال خطوات (الكويت/ البحرين/ قطر) فإن الشيء البسيط له تأثير ، ولكن جوهر الأمر هو حكم القانون والمؤسسات ، فإن لم يكن للقانون سيطرة كان الخلل .

شبه القطبية في العلاقات الدولية بقيادة الغرب الصناعي ، أشرت إلى **العلاقة القطبية** ، وذكرت أن سياسة الفرد إن هي إلا قرار في كثير من الأحيان لصاحب القرار السياسي الذي لا يرغب في تطور هذه العلاقة أو تجاوز الخطوط الحمراء ، فهو لا يرغب في تجاوز الخطوط الحمراء مع أمريكا ، ولكنها لم تُبْنَ على مجرد مصلحة الدول ، وإنما قد تكون لمصلحة الحاكم وعلاقته

بأمريكا ، وأقول بأن المرجعية الأساسية في هذه العلاقة ، يجب أن تكون مصلحة الأمة والوطن ، ونستطيع أن نقول بأننا لا نوافق ، وأن نؤدي حق الاختيار .

فيما يتعلق **بسيادة النظام الاقتصادي الحر** ، فإن نزعة هذه الدول إلى النظام الاقتصادي الحر هي نزعة قديمة ، وفيما يتعلق بالحرية الاقتصادية أرى أن هناك خللاً في ذلك ، فمع أن هناك حرية اقتصادية ، إلا أن للدولة تدخلاً فيها ، لاسيما فيما يتعلق بملكية وإدارة الثروة الأساسية (النفط) ، فالانفراد بالملكية الكاملة للثروة النفطية ، لا تبرره مجرد أمور اقتصادية ، وإنما هناك أمور سياسية ، فيجب نقل ملكيتها بالتدريج إلى الأفراد ، فقد يحقق ذلك نتائج إيجابية أكثر .

وبالنسبة إلى **الثورة التقنية في الاتصالات والحاسب الآلي** ، أشرت إلى دول مجلس التعاون ، وأنها تسير في الاتجاه السليم .

وفيما يتعلق **بتحرير التجارة العالمية وقيام منظمة التجارة الدولية WTO** ، أتصور أن عملية الاندماج فيها ، رغم وجود خلل في تكوينها ، وتوجيه الدول الصناعية لصالحها ، إلا أنه في المدى الطويل ، ومع مستقبل التعددية في القرارات الدولية ، هي منظمة باقية ومفيدة ، لاسيما لو حدث تطور في داخلها .

وعن التطور في أسواق المال ، فإن الحركة داخل دول المجلس ضعيفة جداً في سوق المال وغيره ، حتى إن أداء مجلس التعاون ضعيف ، وبعد هذه السنوات ، أقل مما هو مأمول بحسب طموحنا .

وأختتم ، بأنني حاولت في نهاية الورقة ، وضع مصفوفة لتختصر وجهة نظر الكاتب فيما يتعلق بالمحاور السبعة ، وتكشف عن أن الانحراف المعياري كبير سلباً عن متطلبات العولمة الاقتصادية جميعها ، وبموجب ذلك ، فإن أمام أصحاب القرار ورجال السياسات الاقتصادية ، مهام كبيرة تنتظرهم ، إذا ما أرادوا أن يوجهوا اقتصاداتهم وبلادهم نحو المسار العام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وإذا ما أرادوا أن يلحقوا بالركب والانتقال من المؤخرة إلى موقع متقدم يتمشى مع قدراتهم وإمكاناتهم المادية .

وتبقى هذه الأهداف مجرد برامج وأمانٍ ، وتبقى هذه المهام معطلة ، ما لم تسبقها إرادة سياسية عليا ، تؤمن بأهمية تحقيق تلك الأهداف ، وتحيل الإيمان إلى قرارات نافذة ، عندها يتحرك القطار في اتجاه تحقيق الأهداف والآمال .

وشكـراً ،

الرئيس :

شكراً لهذا العرض الشيق والكامل ، وقد أشار إلى بعض النقد في نظام العولمة .

د . موضي الحمود :

الورقة فتحت وطرقت جوانب مختلفة ، حاولت ربط الجانب الاقتصادي بالجوانب الاجتماعية والسياسية .

في جانب السياسات ، لو راجعنا بهدوء مسيرة التنمية لدول مجلس التعاون خلال نصف قرن تقريباً ، والنمط الرسمي الذي اتبعته هو مفهوم الرخاء ، وتخطيط مركزي وتوجه اشتراكي في توزيع الثروة ، والاختلاف بينها بسيط .

طوال هذه السنوات ، ما هي محصلة التنمية إنها تعكس مؤشرات تنمية بشرية سلبية ، فمع أن هذه الدول تبنت التعليم الإجباري ، إلا أن هناك نسبة أمية (20%) ، وهي في اليمن (60%) وفي العراق (40%) ، وهي نسب مقلقة للمخطط الاقتصادي .

ومع تزايد الإنفاق العسكري ، تضاعفت العجوزات بمبالغ مخيفة لولا زيادة أسعار النفط ، والفوضى البيئية تسبب مشكلة في الموارد المائية ، فكلها مؤشرات سلبية ، مما يدعو إلى الاندفاع في الأمور العقلانية للتعامل مع العولمة ، وأهم متطلب للتعامل المدروس ، تدعيم آليات السوق الحرة ، وإعادة هيكلة القطاع الحكومي ، بما يعيد إليه الكفاءة ، بتدعيم القطاع الخاص ، سواء بموارده أو بمشاركة أجنبي ، دون خوف من السيطرة ، وتدعيم الاستفادة من التكنولوجيا ، والتواصل والتنسيق مع بيئتها دون خوف ، والأخذ بأسلوب التحاور دون الدخول في الصراعات ، كالصراع الدائر بين الدول الأوروبية والأمريكية ، ورفع كفاءة العمالة الوطنية ، والتركيز على التعليم والتدريب ، هذه خطوط عامة للتركيز عليها ، لعلنا نخفف أو لا نتخلف عن المسيرة العالمية .

رسول الجشي :

نشكر الدكتور عبدالعزيز ، وكعادته ، ولو أنه عبر عن ذلك في طرحه للورقة دون نصها ، عبر كثيراً عن الاتجاه الراسخ لديه ، مما يدل على أنه مؤمن به وليس عابراً .

إننا أمام واقع جديد ، لفت نظري إليه من تأكيده على الاقتصاد الحر ، وعلى الرغم من أن العولمة بدأت منذ سنوات ، إلا أنها أصبحت الآن تحت سيطرة قطب واحد .

العولمة بشكلها الجديد ، تشكل خطورة على علاقتها بالمنطقة ، فبدأت تلمس موضوعاً حساساً وهو (التطبيع) ، فلابد من مسها والتصدي لها . . . عمان بدأت ، ثم قطر ، ثم بدأت البحرين تداعب ، فالخطورة ، أنه مع بداية هذا الانحدار ، قد يؤخذ ذلك للتبرير للآخرين ، ففي الاجتماع الذي حدث في سويسرا ، تكلموا عن التطبيع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، فلأول مرة

يعلن ذلك صراحة في اجتماع دولي ، وكأن التجارة الحرة تقتضي عرض التعامل مع إسرائيل .

المشكلة أيضاً ، أنها بدأت في خليجنا العربي ودول مجلس التعاون ، وكأننا الطوفة الهبيطة ، فإن أمريكا تبدأ أي موضوع في دول الخليج ، ثم تتداعى الدول الأخرى إلى التطبيع ، إسرائيل الآن تركز على التطبيع في مصر التي ترفض هذا الاتجاه . . . وإن دور مصر تقلص في كامب دافيد ، ثم بمرحلته السياسية ، فإذا انتهت إلى التطبيع ، فذلك سيكون له انعكاسات ، لما لدور مصر في العالم العربي ، فقد نستطيع رفع الصوت بأن الشعب الخليجي ضد التطبيع .

عبدالجليل الغربللي :

حول الأحادية والدور الأمريكي ، فإنها لم تكن ثنائية لقرار خلاص القضايا التي نعاني منها ، فإن المشكلة تعتبر داخلية في العالم العربي ، وليست الأحادية سوى شماعة لتعليق مظاهر الخلل .

كيف نحس بغربة تجاه العولمة؟ لا أعتقد أننا في وضع يمكننا من التعاطي مع العولمة ، فإن الجهات المعنية بالثورة التكنولوجية ، لا تستطيع القول عن كيفية التطور للاستفادة من نتائج وفوائد العولمة ، قطاع التعليم لم يستطع التحرك وتوضيح كيفية الاستفادة من العولمة ، لأن الجراح كبيرة ، نسبة كبيرة (98%) من العمالة في القطاع الحكومي ، فنحن أمام وضع حكومي غير قادر على التعامل مع العولمة ، للسلبيات الكبيرة في سياسات تلك الحكومات ، فالحديث عن العولمة أصبح ترفياً ، وليس عن كيفية التطوير .

عبدالملك الحمر :

أبدأ بسؤال ما هو دور المفكرين في تحديد مفهوم العولمة؟ ستسمى العملقة ، الكوكبية .

سؤال رقمي عن معدل النمو في قطر ، فهناك معدلات أخرى إيجابية ، فلماذا تتحمل هذه الدول بمديونيات عالية؟

هل النظام الاقتصادي الجديد ، وأسميه الرأسمالية الجديدة ، يتفق مع نظام العولمة؟ فهناك تأكيد التحول من القطاع الحكومي ، والتأكيد على القطاع الخاص ، وأؤكد أنه ليس كل قطاع خاص أكفأ من الحكومي ، فهناك دراسات تفيد بأنه إذا أصلحت بعض أمور القطاع الحكومي ، لأصبح أكثر كفاءة وأوفر تكلفة ، وهناك تقارير دولية من البنك الدولي ، بأن الدول التي تمارس اقتصادات السوق الحر ، سنة بعد أخرى يزداد العجز لديها ، وحقاً إن العمود هو الحرية ، ولكن هل الحرية هي العنصر الأساسي؟ أعتقد أنه الحرية الاقتصادية .

د . ناصر القعود :

أشار عبدالملك الحمر ، إلى أهمية دور الإدارة وكفاءتها ، ففي دول المجلس ، كلها شركات

وطنية ، ونسبياً تضاهي القطاع الخاص في مختلف الدول ، فالمهم هو كفاءة الإدارة ، أما الموارد النفطية فيجب أن تظل للدولة ، وإلا معناه تركها للأفراد يتصرفون فيها ، التحديات الديموجرافية ، يجب أن يكون النمو الاقتصادي متواكباً مع النمو السكاني ، وهناك السكان المواطنون والوافدون ، والتوجه إلى توطين العمالة حيثما كانت طبقاً للعولمة ، وذلك يتطلب نقاشاً واهتماماً .

ارتباط دول المجلس مع الدول الصناعية قوية ، في حين أن ارتباطاتها فيما بينها ضعيف ، وقد يقال إن كونها تعتمد على سلعة واحدة ، فإن علاقاتها مع دول أخرى أفضل منها مع دولها المجاورة ، وهذا غير صحيح ، ونفس الشيء بالنسبة إلى دول المغرب العربي ، بأن علاقاتها مع الدول الأجنبية أكثر منها مع الدول العربية .

د . فهد الدوسري :

أركز على تخصيص البترول والمؤسسات العامة ، على أساس فوائد اجتماعية لتنشيط القطاع الأهلي والتقليل من هيمنة الدولة ، فضلاً عن زيادة كفاءة المؤسسة وتحسين السلعة المنتجة ، كما أن الدخل سينفق بكفاءة دون إدخالها إلى الميزانية ، فيخشى من كيفية الاستفادة من هذا الدخل إذا استمر حكومياً .

المقارنة ، كون المؤسسات على درجة من الكفاءة ، فالمهم أن الدول الخليجية مازالت تعتمد على البترول ، والاحتياطيات هي ملك المجتمع والأجيال القادمة ، مما يقتضي الكفاءة في الأداء وفي الإنفاق ، مما يعني ضرورة الكفاءة في الإدارة والإنفاق ، وعندئذ ينظر في التخصيص ، فكونه سلعة واحدة ، وأحقية الأجيال القادمة فيه ، يجعل الأمر جديراً بالاهتمام .

د . علي فخرو :

القطاع الخاص ، تاريخياً وحاضراً ، له دور كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لعب دوراً كبيرا في الديمقراطية ، وفي التنمية ، والخروج من الإقطاع ، وترسيخ دور الدولة .

نحن تاريخياً ، القطاع الخاص في العالم العربي كان شبه طفيلي ، معتمداً على القوى الداخلية أينما كانت ، والسؤال ، هل يستطيع القطاع الخاص في العالم العربي أن يلعب الدور المطلوب في التنوير والديمقراطية ؟

- حرية الفرد هي المنطلق ، قولاً لا فعلاً ، إنها حقاً موجودة ، ولكنها في الواقع تشوه ، فكيف تشوه المؤسسة التربوية الثقافية ، فهي تتأثر بالسلطة المهيمنة ، وتسطح ثقافة الفرد لصالحها ، فلا ننسى بأن هناك سلطة أخرى داخل المجتمع لها تأثيرها .

- الكلام عن الولايات المتحدة والعلاقة معها ، يجب ألا ننسى أنها تلعب دوراً بالغ التدمير في العالم العربي .
- ألاحظ بأننا في أوراقنا نركز كثيراً على التشخيص ونقلل من العلاج ، ما هي الجهات الأساسية الفاعلة التي عليها أن تحقق الأهداف؟ فليس هناك تقدمه حقيقية للعلاج .

عشت في فرنسا السنوات الأربع الماضية ، وكانت تخاف من العولمة ولها تحفظات كثيرة عليها ، إلا أن الحكومة استطاعت أن تغير وتؤثر ، فحرصوا على استمرار الميزات الاجتماعية القائمة ، فالمهم أن هناك سلطة سياسية قادرة على التصرف والحفاظ على الاستقرار ، فإذا قيل بأن هناك مؤسسات لا تتطور ولا شفافية ، فإنها لن تستطيع التصرف سواء مع العولمة أو بغيرها .

أما قضية ما هي العولمة ، فقد ذكر بعض النقاط العامة المتعلقة بها ، وإن ذلك لا يعتبر كافياً أو مجدياً .

عبدالملك الهنائي :

لدي صعوبة بالنسبة إلى بعض الأفكار التي في الورقة ، أبرزها :

1 - يقول إن النظام الحالي وحيد القطب أفضل من الثنائي السابق ، وربما تظهر دولة أو بعض دول للتعدد ، مع أن بعض الدول العربية استطاعت ، في إطار النظام الثنائي السابق ، الحصول على دعم للقضايا العربية .

2 -يقول إن النظام الحر يتفق مع الطبيعة البشرية ، ولكنه يقول بأنه أساء استغلال الطبقات العمالية ، وأساء إلى البيئة .

3 - يقول إن دول مجلس التعاون على غير ارتباط بالسوق العالمي ، وهذا غير صحيح ، إذ يقول إن النفط عنصر أساسي في السوق العالمي ، فمعناه أن النفط أساسي في العلاقات وفي الارتباط بالاقتصاد العالمي ، كما أن العمالة الواردة للمنطقة ، تؤيد ذلك .

مقدم الورقة :

رسول الجشي تكلم عن الديمقراطية والعولمة ، والتطبيع ومدى دخوله ضمن العولمة ، فهو ليس كذلك ، وإنما هو انهيار سياسي ، وهو موضوع شائك ثقافياً ، فإن أي تطبيع ثقافي يجب ألا يبدأ إلا بعد تحقيق الوصول إلى حد معين من قضايانا القومية الفلسطينية ، فلكي نصل إلى حد تطبيع الأمور ، يجب الانتهاء من تحديد قضايانا السياسية .

عبدالجليل أشار إلى الأحادية والتعددية والثنائية ، هذا حق ، فإنني ناقشت ذلك في إطار

ما يتعلق بالعولمة ، أما داؤنا فهو كامن داخلياً ، وأي تصحيح لن يكون إلا من داخلنا ، وكذلك لا نغفل الأوضاع الخارجية ، لماذا أشرت إلى التعددية وتفضيلها ، لأن فيها شيئاً أفضل .

للعولمة الجديدة بعدان :

1) الليبرالي ، 2) التقني ، ونحن متخلفون في البعدين .

عبدالملك الحمر تكلم عن التنمية وما يقصد بها بحسابات الدخل ، فإنها تعتمد على البترول ، وكيف يكون هناك عجوزات ، لأن هناك إنفاقاً غير مرشد .

فيما يتعلق بالنظام الرأسمالي ومصلحة الأمة ، فإني أضع علامة الواقع ، فإنني متحيز إلى كل ما يتعلق بالحرية الفردية السياسية والاقتصادية ، وأعتقد أن النظام الرأسمالي - كما قال ماركس - مؤسس على حرية الفرد ، فأقول إن الحرية الاقتصادية والحرية السياسية صنوان ، فإذا بدأت الحرية الاقتصادية وما تخلفه من قطاع خاص ، تتنامى في الأمد الطويل ، وتفضي إلى الحرية السياسية ، وليس النظام الشيوعي كذلك ، فالحرية الاقتصادية ، في الأمد الطويل ، ستصل إلى الحرية السياسية .

الدكتور ناصر القعود تكلم عن تخصيص حقول البترول على أساس أنها أثارت الكثير ، فموقفي ، أنه في الاقتصاد الحر ، الدولة لها دور فيه ، ولم نصل نحن إلى هذا الأمر ، ولكنه الاتجاه الأفضل فأتصور أن الدولة عليها أن تركز على أمور غير النواحي الاقتصادية ، وعملية التخصيص فيها طرق ميكانيكية تمكن الدولة من نقل العملية الإدارية إلى القطاع الخاص ، بدلاً من تركها للقرار السياسي الذي يمزج الاحتكار السياسي بالاحتكار الاقتصادي مما يؤثر في الأداء .

الدكتور فهد الدوسري تكلم عن تخصيص البترول .

الدكتور علي فخرو ، اتفق معكم في أن القطاع الخاص له سلبياته ، ويشهد بذلك التاريخ في الاحتكار ، ولكن ما السبب في المحاباة للقطاع الخاص أو الأهلي ، ما السر في القطاع الأهلي ، فلا نتكلم عن قطاع معين أو نوع معين أو فترة معينة ، ولكن عما يفضي إليه في نهايته ، فإنه يسير إلى مصلحة الفرد لتوفير التعددية ، وحرية النقد ، والثواب والعقاب والمساءلة ، كمنهجية في المؤسسة الأهلية ، ومن هذا المنطلق ، أقول إن الأهلي وبما يملكه من حوافز ، سيؤدي إلى فائدة الأمة ومصلحتها .

نقطة المؤسسة التربوية ودورها ، هناك حقاً خطورة من دور المؤسسة التربوية العربية منذ عصور ، بما ينعكس سلباً على مصلحة الأمة .

العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، يجب ألا تنبع من أمور محلية ، فمصير المنطقة مرتبط

بالمنطقة العامة جغرافياً ، فنحن من جسم جغرافي واحد ، ومحكومون بحكم التاريخ والجغرافيا بالمنطقة العربية ، فالخلفية ، أن أمريكا تتعامل مع المنطقة ، ككل .

العلاج ، كثيراً ما تقف الرؤية وتختلف حول العلاج ، فقد يكون في النقد المقارن ، فهناك النظام الدكتاتوري - الديمقراطي - الملكية الفردية - الملكية العامة ، فذلك يكشف عن الإيجابيات والسلبيات .

وأختتم ، بتمييز النظام الرأسمالي ، وأقول إنني أحبذ النظام المؤسس على حرية وكرامة الإنسان ، فهو الأفضل وإن سمي بالرأسمالي ، فإن الحرية الفردية الاقتصادية تفتح الباب للتنافس وتحسين وتطوير الخدمات .

وشكـراً ،

النفـط والعـولمـة

الدكتـور ماجـد المنيـف ❖

❖ أستاذ الاقتصاد ـ جامعة الملك سعود ـ المملكة العربية السعودية.

المفهوم الاقتصادي للعولمة

لقد كتب الكثير عن العولمة التي أصبحت خلال فترة قصيرة نسبياً مرجعاً لتحليل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وأخذت العلوم الاجتماعية المختلفة في تجديد مناهجها للتعامل مع العولمة وإفرازاتها . وكغيرها من الأفكار الكبيرة مثل الإمبريالية والاشتراكية والقومية ، غالباً ما يساء فهم دوافعها وآلياتها مما ينعكس على الموقف منها ، إذ تنقسم الآراء حولها بين الرفض والخوف من «فخ العولمة» إما نتيجة قناعات أيديولوجية مسبقة أو عجز عن مواكبة التغيرات والتعامل معها . وبين القبول والتركيز على الفرص الإيجابية للعولمة على كل الأصعدة انطلاقاً من حتميتها التاريخية أو رغبة في تبني خيار للتحديث والتنمية يحل محل المناهج التي فشلت في تحقيق ذلك . ومع أن حركة تخطي الحدود الجغرافية ودمج العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً كانت موجودة على مر العصور ولكن هذه الحركة من خلال العولمة الجديدة أخذت تتسارع خلال العقد الأخير من القرن العشرين بفضل الثورة التقنية والعلمية وثورة الاتصالات والمعلومات ، وساعد على ذلك أيضاً انتهاء ازدواجية مناهج استغلال الموارد وتنميتها من خلال «السوق أو التخطيط المركزي» أو «الرأسمالية والاشتراكية» لصالح الخيار الأول الذي جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة كآخر تعبير له .

والعولمة الاقتصادية المتمثلة بتسارع معدلات ومستويات العلاقات الاقتصادية بين الدول والشعوب الأمر الذي يؤدي إلى تغير نوعي في طبيعة العلاقات بين الاقتصادات الوطنية ليست جديدة بل أخذت مساراً تصاعدياً منذ بداية القرن العشرين وبالأخص في النصف الثاني منه . وتعتبر مركزية علاقات السوق وعالميته بما فيها إزالة الحدود والقيود أمام انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ، وكذلك تبني آليات النظام الاقتصادي الحر وتقليص دور الدولة في الاقتصاد ، من الأسس التي تبنى عليها العولمة الاقتصادية وتقوم المؤسسات العالمية البارزة الثلاث في تأطيرها ومتابعتها وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية . وينتج عن اندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي وعلاقاته ، أن يتأثر القرار الاقتصادي الوطني بالمحددات

العالمية ، وتتأثر خيارات الشركات الوطنية باستراتيجيات الشركات العابرة للحدود ، وأن يزداد تأثير ودور المؤسسات العالمية المشار إليها في صياغة القرار الاقتصادي الوطني .

ويعتبر نمو حجم التجارة وتنوعها وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ونشاط الشركات متعددة الجنسية من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية ، ففي مجال حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات يلاحظ نموها بشكل غير مسبوق خصوصاً خلال الثلاثة عقود الماضية إذ ازدادت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حوالي (9%) عام 1970 إلى حوالي (20%) عام 1996 ، أي أن التجارة العالمية كانت تنمو بأكثر من ضعف معدل نمو الناتج المحلي وكان نموها في بعض المناطق بأكثر من ثلاثة أضعاف نمو الناتج . وتغيرت خلال الفترة مكونات واتجاه تلك التجارة حيث ازدادت حصص الدول النامية من الصادرات الصناعية من (5%) إلى (25%) وبينما كانت (80%) من صادرات تلك الدول مواد أولية أصبح أكثر من (60%) من صادراتها سلعاً صناعية . وتوسعت خلال الفترة 1980 - 1996 تجارة السلع والخدمات بشكل كبير ، إذ بينما ازدادت التجارة السلعية من (1,87) تريليون عام 1980 إلى (5,4) تريليون عام 1996 ازدادت تجارة الخدمات بحوالي ثلاثة أضعاف من (414) بليون دولار إلى (1,36) تريليون دولار . وكان النمو الاقتصادي ونمو صادرات دول شرق آسيا والصين واندماجها في الاقتصاد العالمي من العوامل الرئيسية في نمو حركة التجارة العالمية وزيادة نصيب الدول النامية فيها ، يضاف إلى ذلك انفتاح الأسواق المختلفة وتخفيف القيود أمام انتقال السلع خصوصاً خلال عقد التسعينيات .

وبشكل موازٍ للزيادة في حجم التجارة العالمية شهدت حركة رؤوس الأموال عبر الحدود زيادة ملحوظة سواء الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أو الاستثمار المالي Portfolio ، حيث ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر من متوسط سنوي (115) بليون دولار خلال الفترة 1984 - 1989 إلى حوالي (315) بليون دولار عام 1995 ، وبينما كان نصيب الدول الصناعية من تدفق الاستثمارات المباشرة (83%) عام 1990 انخفض نصيبها من تلك الاستثمارات إلى (64%) عام 1996 حيث ازدادت الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية من(34) بليون دولار بحصة (17%) إلى حوالي (100) بليون دولار بحصة (32%) وازداد نصيبها من رصيد الاستثمارات المباشرة من (20%) إلى (26%) خلال العامين (UNCTAD, 1996) لذلك بينما كانت الاستثمارات المباشرة تتجه تاريخياً من الدول الصناعية إلى الدول النامية وإلى قطاعات الموارد الاستخراجية (البترول والمعادن) والزراعة ، يلاحظ أن الاستثمارات في ظل العولمة تتركز بشكل أكبر في القطاعات الصناعية والخدمات المالية والاتصالات حيث لا تتجاوز الاستثمارات في قطاعات الموارد الأولية والاستخراجية (10%) كما أن جزءاً هاماً من الاستثمارات المباشرة فيما بين الدول الصناعية . (Graham, 1996)

وارتفعت خلال الفترة أيضاً الاستثمارات المالية Protfolio من حوالي (5) بليون دولار عام 1990 إلى حوالي (92) بليون دولار عام 1995 نصيب الدول النامية منها الثلث ، وبذلك ازداد إجمالي التدفقات المالية إلى تلك الد ول من (101) بليون دولار عام 1990 كان نصيب التدفقات الخاصة منها حوالي (42%) إلى (385) بليون دولار عام 1996 نصيب التدفقات الخاصة منها حوالي (86%) . ويلاحظ زيادة نصيب الاستثمارات المالية من إجمالي التدفقات من حوالي (3%) إلى (16%) خلال العامين . ويلاحظ أيضاً أنه على الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات المباشرة إلا أن عشر دول نامية استأثرت بحوالي (75%) من تلك الاستثمارات وحصلت الصين وحدها على (30%) من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الدول النامية (Moran, 1998) . وكان للعولمة المالية من خلال التدفقات المالية وخصوصاً الاستثمارات المباشرة منها دور كبير في دمج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي من جهة وتحقيق معدلات عائد عالية ساهمت في تدعيم دور ومجالات نشاط الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة الحدود من جهة أخرى . على سبيل المثال قدرت معدلات العوائد السنوية للاستثمارات المباشرة الأمريكية في الاتحاد الأوروبي بحوالي (15%) وفي آسيا (22%) وفي أفريقيا (19%) وذلك خلال الفترة 1986 - 1990 وهي أعلى معدلات العائد داخل الولايات المتحدة .

لذلك فإن الظاهرة الثالثة في إطار العولمة وهي دور الشركات عابرة الحدود ليست منفصلة عن زيادة حركة التجارة وانتقال الأموال ، ومع أن دور تلك الشركات هو استمرار لدورها في التوسع للحصول على أسواق والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير إلا أن نطاق أعمالها وأحجامها والمناخ الذي تعمل فيه تغير في ظل العولمة بشكل كبير فقد انحسر الدور المركزي للشركات النفطية وشركات السيارات وشركات الحديد والصلب مثلاً لتحل محلها شركات تقنية المعلومات والاتصالات . كما ازداد أعداد المنشآت ذات الأعمال في أكثر من دولة من (3000) منشأة عام 1960 إلى حوالي (40,000) منشأة عام 1995 . لقد أدى تدويل رأس المال وتحرير أسواقه من جهة والقوانين والأنظمة المشجعة للاستثمار في دول العالم المستقبلة لرأس المال ، وتطور ونمو شركات تقنية المعلومات ، وتسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ بين مختلف الشركات خصوصاً في الدول الصناعية المصدرة لرأس المال إلى توسع أعمالها جغرافياً وزيادة أحجامها وقدراتها المالية ، بحيث أصبحت قيمة مبيعات العديد منها يفوق النواتج المحلية لكثير من الدول . وقد أدى هذا إلى زيادة رسملة Capitalization أسواق الأسهم العالمية حيث ارتفعت من (9,3) تريليون دولار عام 1990 إلى (25) تريليون بنهاية العقد ، كان نصيب السوق الأمريكي حوالي النصف من إجمالي رسملة تلك الأسواق مقارنة بحوالي (30) ٪ في بداية العقد ، وبلغت حصة شركات تقنية المعلومات منها حوالي (2,7) تريليون دولار بما يمثل ربع رسملة السوق الأمريكي (World Bank, 1999) . وأدى نمو

شركات تقنية المعلومات واتجاه الاستثمارات إليها إلى استحواذها على (20) ٪ من حجم رأس المال في الولايات المتحدة و(18) ٪ في بريطانيا و(11) ٪ في ألمانيا (8) ٪ في اليابان ، ويصل رأسمال واحدة منها مثلاً (مايكروسوفت) إلى حوالي (500) بليون دولار أي أعلى من النواتج المحلية للدول العربية مجتمعة (Economist, 2000) .

وصاحب توسع وانتقال رؤوس الأموال تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ Mergers and Acquisitions (M&A) بين الشركات ، فقد تضاعفت قيمة الاندماج والاستحواذ من (113)بليون دولار عام 1988 إلى (229) بليون عام دولار عام 1995 ووصل عددها في ذلك العام إلى حوالي (6000) عملية اندماج ، وكان ما قيمته (205) بليون دولار من تلك الاندماجات أي حوالي (90%) من تلك الاندماجات عام 1995 فيما بين الدول الصناعية المتقدمة مقارنة بأكثر من (97,5%) عام 1988 . على سبيل المثال ، بلغت قيمة صفقات اندماج أو شراء الشركات الأوروبية من قبل شركات غير أوروبية عام 1995 حوالي (50) بليون دولار وبلغت قيمة صفقات اندماج أو شراء شركات أمريكية حوالي (49) بليون دولار وبالمقابل أنفقت الشركات الأمريكية حوالي (38) بليون دولار لاستحواذ شركات خارج الولايات المتحدة . وكان (48%) من تلك العمليات في قطاعات الخدمات بأنواعها و(36%) في القطاعات الصناعية و(16%) في قطاع الزيت والغاز . ولاتزال عمليات الاندماج تتوالى ولعل آخرها اندماج شركة American on Line (AOL) لتقنية المعلومات مع شركة Time/ Warner للإعلام والترفيه ويتوقع لهذا أن يغير من هياكل كلا القطاعين ويؤثر في قطاع الخدمات بشكل عام ودوره في الاقتصاد العالمي .

والجانب الرابع للعولمة الاقتصادية يتمثل بدور التكتلات الاقتصادية بين الدول في تسيير وتوجيه العلاقات التجارية أو التمركز في الاقتصاد العالمي . مع أن نظرية التكتلات الاقتصادية في الفكر الرأسمالي وتطبيقاتها العلمية وبالأخص في أوروبا سابقة للعولمة في صيغتها الحالية ، إلا أن النظام التجاري العالمي المتمثل بمنظمة التجارة العالمية جاء ليؤكد أهمية ودور تلك التكتلات في صياغة ذلك النظام والدفاع عن مصالحها فيه . لذلك لم يكن مستغرباً أن تقوم خلال عقد التسعينيات عدة تكتلات اقتصادية عالمية جديدة أهمها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وتكتل الدول المطلة على المحيط الهادي (إيبك) لغرض إزالة الحواجز التجارية بين أعضائها وتوسعة نطاق السوق وتدعيم مركزهم التفاوضي ككتلة واحدة ، هذا إضافة إلى تقوية الاتحاد الأوروبي في مجالات عدة ، آخرها الاتفاق على الاتحاد النقدي وإطلاق عملة اليورو .

إن العولمة بمظاهرها الاقتصادية المشار إليها تؤدي إلى تغيير في أنماط العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول من جهة والعلاقات بين المؤسسات العالمية والإقليمية المعنية وبين الدول من جهة أخرى ، إضافة إلى تغيير «قواعد اللعبة» في الأسواق المختلفة وتعديل أو ترجيح ميزان القوى الاقتصادي على الصعيدين المحلي والعالمي ، لذلك ليس من المستغرب تباين وجهات النظر والمواقف حولها فيما بين الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة[1] . وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن العولمة ليست سوى وسيلة الدول الصناعية للهيمنة وأنها «أمركة» للعالم ، جاء رد الفعل العنيف ضد العولمة وآلياتها في المظاهرات التي قامت بها الاتحادات العمالية ودعاة حماية البيئة وغيرهم التي صاحبت وأفشلت قمة منظمة التجارة العالمية في سياتل في خريف 1999 ، لتؤكد عمق الاختلافات حول العولمة داخل قطاعات المجتمع الأمريكي نفسه (والمجتمعات الصناعية الأخرى أيضاً) إضافة إلى عمق الاختلافات التقليدية بين الكتل الصناعية الكبرى فيما بينها (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) أو بين هذه والدول النامية ، حول القواعد التي تحكم العولمة «بجانبيها المالي والتجاري» وحول مسارها .

وتنطلق العولمة من مقولة أن التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني حيث يعمل انفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حرية التجارة وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار عبر الحدود ، إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال الميزات النسبية على أفضل وجه وتحسين معدلات النمو الاقتصادي . وتشير بعض الدراسات إلى أنه خلال العقدين الماضيين كانت معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأكثر انفتاحاً مثل دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أعلى من معدلات النمو في الدول الأخرى ومن المتوسط العالمي . كما أن تكامل اقتصادات تلك الدول مع الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والاستثمار أدى إلى زيادة نصيبها من الصادرات الصناعية العالمية ومن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وعمل على تحسين موقعها في الاقتصاد العالمي وتقوية مركزها التفاوضي في النظامين التجاري والمالي الدوليين .

---

(1) تكاثرت الدراسات والمؤتمرات عن العولمة بشكل مذهل خلال السنوات القليلة الماضية وخصوصاً بعد انتهاء جولة أورجواي لتحرير التجارة العالمية . انظر على سبيل المثال مجموعة المقالات في دورية عالم الفكر ، أكتوبر/ ديسمبر 1999 والعدد الخاص من مجلة International Affairs في يوليو 1997 . وبالنسبة إلى منتقدي العولمة انظر كتاب هانس بيترمان وهارالد شومان بعنوان «فخ العولمة» الصادرة ترجمته في سلسلة عالم المعرفة في الكويت عام 1998 ، وكذلك مجموعة المقالات في كتاب (Baker, et, al, 1998) والرد على منتقدي العولمة في كتاب (Bartless et,al, 1998) والرسائل المتبادلة بين إدوارد جولد سميث وجاديش بجواتي المنشورة في دورية Prospect والمترجمة في مجلة المجلة العدد 1035 في 18 ديسمبر 1999 . إضافة إلى كتابي D. Rodrik عامي 1997 و1999 .

وقد ارتبط تحرير الأسواق في ظل العولمة بمبدأ تقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال أدوات عدة كالتخصيص ، وتقليص العبء الضريبي على رأس المال لتشجيع الاستثمار والانتقال عبر الحدود . وتذكر تجربتا الصين والهند في هذا المجال كأمثلة لنتائج الانفتاح الاقتصادي واجتذاب رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي وقطاع الصادرات الصناعية . ويشار أيضاً إلى أن التغير في دور الدولة الاقتصادي في ظل العولمة يؤدي إلى الحد من دورها الراعي للاقتصاد وإلى تغير علاقاتها مع القطاع الخاص والتوسع في الحريات السياسية داخل الدولة وتعديل علاقة الدولة ومؤسساتها بالمجتمع .

وبالمقابل ترتكز إحدى انتقادات العولمة الاقتصادية على أن حرية التجارة المنافسة المفترضة فيها تقوم على حالة من عدم التكافؤ بين اقتصادات دول كبرى وصغرى أو بين شركات عملاقة وأخرى وطنية صغيرة في ظل قواعد تضعها مؤسسات واتفاقات عالمية أبرزها منظمة التجارة العالمية ، التي تسيطر عليها حكومات الدول الكبرى الممثلة لمصالح رأس المال على حسب العمل ، وأن احتكار الشركات العالمية الكبرى لأسواق السلع والخدمات في دولها وامتدادها عبر الحدود يؤدي إلى سوء استغلال الموارد الطبيعية واستخدام الموارد الطبيعية واستخدام العمالة الرخيصة في الدول النامية ، ومن هنا جاءت المعارضة للعولمة في الدول الصناعية من دعاة البيئة ومن نقابات العمال .

وينصبّ الانتقاد الثاني للعولمة بالنظر إليها كوسيلة للانتقاص من السيادة الوطنية باعتبار أن آلياتها وأنظمتها تحد من مرونة القرار الاقتصادي الوطني الذي يجب في ظلها أن ينسجم مع مبادئ الحرية التجارية وفتح السوق وعالمية رأس المال مما يؤثر سلباً في برامج التنمية في الدول النامية ، وتبعاً لهذا الانتقاد فإن حرية التجارة تؤثر في قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة ويؤثر تحرير الأسواق المالية في الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ، ويؤدي إعطاء دور أكبر للمؤسسات التجارية والمالية والدولية في تقييم وصياغة الأنظمة والقرارات الاقتصادية للدول إلى التأثير في استقلال القرار الوطني وإضعاف فاعلية تلك القرارات والأنظمة محلياً وعدم انسجامها مع ظروف تلك الدول .

وبالإضافة إلى الاختلافات حول الجوانب المختلفة من العولمة الاقتصادية سواء من حيث مسارها أو تأثيرها ، فإنه من الواضح من الجدل حولها وجود سوء فهم لدى العديد من المدافعين والمبشرين بها ولدى منتقديها على حد سواء حول حدود وآليات عملها ، إذ على الرغم من أهمية الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق ، إلا أنها ليست كافية وحدها لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي العالية . لقد أظهرت دراسة حديثة شملت (50) دولة نامية أن درجة الارتباط بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومعدلات النمو ليست بقوة ارتباط الأخيرة بالسياسات الاقتصادية التي

تتبعها الدولة بما فيها سياسات تنمية الموارد البشرية والاستقرار الاقتصادي (Rodrik, 1999) ، كما أن الاستثمار الأجنبي لا يغني عن حشد المدخرات المحلية وتوجيهها للاستثمار ، إذ على الرغم من زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العقدين الماضيين بصفة مطلقة فإن نسبتها إلى إجمالي الاستثمارات العالمية قد ازدادت من (2,3%) عام 1980 إلى (8,1%) عام 1996 وهي لاتزال نسباً ضئيلة . وفي الدول التي حققت معدلات نمو عالية خلال العقدين الماضيين لم تتجاوز نسبة تلك الاستثمارات في الصين مثلاً سوى (20%) من إجمالي الاستثمارات وفي الهند (2,7%) وماليزيا وإندونيسيا (11%) لكل منهما (World Bank, 1998) .

وعلى الرغم من إزالة الكثير من القيود أمام حرية التجارة في السلع والخدمات بين الدول خلال السنوات الماضية ، إلا أنه لايزال للحدود السياسية من جهة واختلاف الأذواق والدخول الدور الرئيسي في إجمالي المبادلات . لقد لاحظت إحدى الدراسات أن التجارة بين مقاطعتين كنديتين تفوق عشرين ضعفاً التجارة بين تلك المقاطعات وأقرب الولايات الأمريكية لها رغم وجود الدولتين ضمن منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) . وعلى الرغم من زيادة حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول ، فلاتزال توجد فروق بين معدلات العائد على الاستثمارات بما فيه بين الدول الصناعية نفسها ، حيث لايزال للاقتصادات الوطنية وللقرارات الوطنية كل على حدة درجات من الاستقلالية عما تفترضة آليات الاقتصاد العالمي (Helliwell, 1998) .

وبينما تزداد المخاوف من أن العولمة تؤدي إلى انتقاص السيادة الوطنية وتقليص دور الدولة في الاقتصاد وتأثير ذلك في الانفاق العام وخصوصاً الاجتماعي منه ، فإن الثابت أنه مع زيادة حجم التجارة ونسبتها إلى الناتج المحلي خلال العقود الثلاثة الماضية ، فإن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي كان في تزايد أيضاً ، وخصوصاً في الدول الصناعية إذ ازداد في مجموعة السبع الكبار من (35%) عام 1970 إلى (45%) عام 1996 ، وكان ذلك بسبب زيادة مدفوعات التأمينات الاجتماعية والمحافظة على التوازن الاجتماعي في تلك الدول والمتوقع استمراره حتى إذا تعمق الاتجاه نحو العولمة (Blaker, et al. 1998) . أما بالنسبة للدول النامية ، فإن آليات العولمة من تقليص دور الدولة من خلال التخصيص وتخفيض العبء الضريبي على رأس المال الأجنبي وتخفيض حصيلة الرسوم الجمركية نتيجة تحرير التجارة ستؤدي إلى تغييرات في هيكل الإيرادات الأجنبي وتخفيض حصيلة الرسوم الجمركية نتيجة تحرير التجارة ستؤدي إلى تغييرات في هيكل الإيرادات والإنفاق الحكوميين وستكون الخيارات المتاحة أمام صانعي القرار المالي والاقتصادي مختلفة في ظل العولمة عما كانت عليه في السابق ، أي أن دور الدولة في الاقتصاد لن ينتهي بل يعاد تعريفه وتختلف محدداته وأدواته وهذا هو التحدي الرئيسي للعولمة بالنسبة لتلك الدول .

إن العولمة كحقيقة قائمة ليست خيراً أو شراً كلها ، كما أن مركزية الدول الصناعية الكبرى وشركاتها العملاقة في علاقات العولمة لا يعني انتهاء دور القرار الوطني . إن التقدم التقني وثورة المعلومات وحرية التجارة وحركة رؤوس الأموال ودور التكتلات الاقتصادية تعطي فرصاً وتوجد تحديات للدول النامية ومنها دول مجلس التعاون . كما أن مركزية الدول الصناعية وشركاتها لا تلغي من حقيقة أن النظام الاقتصادي العالمي على خلاف النظام السياسي ليس وحيد القطب تتزعمه الولايات المتحدة ، إذ أظهرت قمة منظمة التجارة العالمية في سياتل أن لكل تكتل اقتصادي بما فيه الاتحاد الأوروبي واليابان والدول النامية كمجموعة دوراً في صياغة النظام وترتيب آليات عمله ، وأوضح إنشاء مجموعة العشرين G-20 التي تضم مجموعة من الدول النامية أن قرار التفرد بصياغة وإدارة النظامين النقدي والتجاري الدوليين من قبل مجموعة السبعة G-7 لم يعد مجدياً أو مقبولاً سياسياً أو اقتصادياً في ظل تنامي قوة وتأثير اقتصادات الدول الأخرى .

وتعتبر نقطة البداية في التعامل مع علاقات العولمة إدراك نقاط القوة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وتدعيمها وتحديد مواطن الضعف والتغلب عليها . وفي هذا المجال يبرز دور النفط ، الذي للمفارقة يعتبر من نقاط القوة ومواطن الضعف في آن واحد .

البعد العالمي لعلاقات النفط

منذ بداية القرن العشرين إلى حين بروز ظاهرة العولمة في نهايته ، كان الاستكشاف وإنتاج وتكرير وتسويق النفط يجري في ظل علاقات تتميز بحرية في التجارة والاستثمار الدوليين في النفط . لقد كان دور النفط في الاقتصاد الصناعي وبعد مناطق انتاجه عن استهلاكه حافزاً للشركات النفطية الكبرى للاستثمار خلال النصف الأول من القرن في مناطق الاحتياطي الرئيسية في الخليج العربي وفنزويلا ، حيث شكلت تلك الاستثمارات الجزء الأكبر والأهم من حركة رؤوس الأموال الدولية خلال الفترة ، وساعدت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وخصوصاً في الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية على زيادة استهلاك النفط والتوسع في استخداماته ورواج تجارته واستثماراته ، حيث شكلت تجارته لسنوات عدة أكبر نسبة من التجارة السلعية في العالم ، وتبوأت شركاته العالمية لعقود عدة الصدارة من حيث حجم المبيعات وقيمة الأصول والتأثير السياسي والاجتماعي .

لقد كانت طبيعة سلعة النفط وحتمية تبادله والاستثمار لتطويره عبر الحدود ، تفترض أو تعمل في إطار علاقات عالمية من سماتها أولاً الدور الرئيسي لحركة رؤوس الأموال الدولية من خلال

سيطرة الشركات متعددة الجنسية المتكاملة رأسياً (التي عرفت لفترة بالأخوات السبع) على احتياطياته وانتاجه ومبادلاته ، في ظل نظم الامتيازات التقليدية التي كانت تميل إلى مصلحة تلك الشركات . أما السمة الثانية فهي بناء علاقات وأطر اقتصادية وسياسية على الصعيد العالمي ساعدت على نمو استهلاك النفط بأعلى من معدلات النمو الاقتصادي العالمي ، وكان لانخفاض سعره بسبب سيطرة الشركات وانخفاض تكاليف انتاجه وكذلك تطوير بنيته العالمية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى دور رئيسي في رواج تجارته ، التي كانت تتم بحرية نسبية خلافاً لتبادل السلع المصنعة المقيد عموماً خلال الفترة . أما السمة الثالثة فهي الغياب شبه الكامل للدول المصدرة للنفط من مركز اتخاذ القرار بالنسبة إلى إنتاجه وأسعاره أو تجارته عالمياً ، حيث كانت تلك الأمور تتم بشكل محكم من قبل الشركات العالمية .

وكان لكل من الخصائص الثلاث لذلك النظام النفطي تناقضات داخلية أفضت مع بداية العقد السابع من القرن العشرين إلى تغير علاقاته ، إذ إن سيطرة الشركات الكبرى على احتياطيات النفط العالمية لم تمنع من قيام شركات مستقلة أقل حجماً وأكثر مرونة في إعطاء الحكومات المنتجة شروطاً أفضل ، وقد أدى تزايد أعداد تلك الشركات واستثماراتها في مناطق انتاج جديدة الى إضعاف النظام الاحتكاري للأخوات السبع . وعمل استمرار ارتفاع معدلات استهلاك النفط خلال عقد الستينيات وأوائل السبعينيات وتزايد أهمية منطقة الخليج كمصدر للإمدادات العالمية من النفط على وضع ضغوط عدة على الأسعار للارتفاع . وأثمرت جهود حكومات الدول المنتجة فرادى أو بشكل جماعي ومن خلال تفعيل مبدأ السيادة الوطنية إلى تعديل شروط العلاقات مع الشركات تدريجياً وتحسين المركز التفاوضي للدول النامية المنتجة ومشاركتها في القرار النفطي في دولها أولاً ثم في الإطار العالمي لاحقاً .

وساهمت العلاقات السابقة مجتمعة إضافة إلى تضافر عوامل سياسية واقتصادية عدة إلى تغيير النظام النفطي العالمي خلال النصف الأول من عقد السبعينيات ، حيث سيطرت حكومات الدول المنتجة من خلال منظمة أوبك على قرارات التسعير والإنتاج ، ونتج عن عمليات التأميم المختلفة في الدول المنتجة الرئيسية في الخليج وفنزويلا تفكيك النظام التكاملي للصناعة النفطية العالمية حيث أصبحت معظم عمليات الإنتاج (Upstream) بما فيها ملكية الاحتياطي في يد حكومات الدول المنتجة تمارسها من خلال شركاتها الوطنية ، وأصبحت معظم العمليات اللاحقة (Downstream) من نقل وتكرير وتسويق لدى الشركات العالمية التي تملك إضافة إلى ذلك التقنية في المرحلتين والقدرات التمويلية ، وأدى تغير العلاقات النفطية ومركز القرار وهيكل الصناعة وانفراد أوبك بإدارة السوق وعوامل سياسية مختلفة إلى ارتفاع الأسعار بحوالي أربعة أضعاف بين 1973 - 1975 وتضاعفها مرة أخرى خلال 1979 - 1981 متزامناً مع أزمة انقطاع

الإمدادات نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية في الارتفاع الأول للأسعار والثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية في الارتفاع الثاني .

وكما هو الحال في النظام النفطي السابق المتمثل بسيطرة الشركات الكبرى وإدارتها للسوق ، فإن النظام الذي نتج عن سيطرة أوبك ارتبط بتناقضات داخلية أدت إلى إضعافه وتغيير علاقاته ، إذ إن سيطرة أوبك على قرارات التسعير أثارت التساؤل المركزي حول السعر الاقتصادي الأمثل للنفط حيث اختلفت دول المنظمة حوله بسبب اختلاف مراكزها بالنسبة للاحتياطي والإنتاج ، هذا ناهيك عن الاختلافات الاقتصادية والسياسية بينها ، وبقي هذا الاختلاف طوال تاريخ الأسعار الرسمية الثابتة الذي عملت به أوبك خلال الفترة 1974 - 1987 والذي عانى عدة ثغرات . فالسعر الثابت أياً كان مستواه لابد أن تنتج عنه تغيرات في علاقات العرض والطلب ، إذ إن السعر الثابت المنخفض الذي حافظت عليه الشركات لمدة طويلة في مرحلة سيطرتها أدى إلى نمو عالٍ في الطلب وتركز العرض في مناطق التكاليف المنخفضة في الشرق الأوسط مما أوجد ضغوطاً على الأسعار للارتفاع وتغيير علاقات السوق . وبالمقارنة حافظت أوبك خلال 1974 - 1978 على سعر ثابت أعلى نسبياً عند مستوى 11,6 - 13,6 دولار للبرميل ولكنه اعتبر حينها أكثر «عدالة» من وجهة نظر الدول المنتجة وباعتبار ناضبية المورد (Exhaustibility) ، وأدى ذلك السعر إلى استمرار نمو الطلب العالمي بمعدل (2,7%) سنوياً خلال 1974 - 1978 وانخفاض حصة أوبك من (53%) إلى (47%) في السوق . ولكن عندما ارتفعت الأسعار في الفترة 1979 - 1981 لعوامل سياسية بالدرجة الأولى ، عملت أوبك على استمرار المحافظة على الأسعار العالية التي وصلت إلى مستويات 30 - 34 دولاراً للبرميل (62 - 67 بالأسعار الحقيقية الآن) عن طريق برمجة الإنتاج ، وأدى هذا بالتالي إلى تغيرات هيكلية في علاقات العرض والطلب وانحسار دور أوبك[2] .

ففي خلال الفترة 1979 - 1985 انخفض الطلب العالمي من (62,7) مليون برميل يومياً إلى (58,4) مليون برميل يومياً بمعدل انخفاض (1,7%) سنوياً ، وانخفض طلب الدول الصناعية من (43) مليون برميل يومياً إلى (36,4) مليون برميل يومياً بمعدل انخفاض (3%) سنوياً . وكان جزءاً هاماً من ذلك الانخفاض في الطلب بسبب تغيرات هيكلية في الاستهلاك مثل تحول قطاعات

(2) كان نظام الأسعار الرسمية المعلنة Posted Prices معمولاً به خلال مرحلة سيطرة الشركات وذلك لأغراض ضريبية ، حيث كان معظم النفط متداولاً داخل النظام التكاملي للشركات . وقد طبقت أوبك النظام السابق حيث أصبحت تعلن للمشترين سعر الزيت العربي الخفيف (باعتباره زيت الإشارة) وتعلن أسعار الزيوت الأخرى تبعاً لفروق يتفق عليها . وخلال الفترة 1974 - 1982 كانت أوبك تتفق على السعر فقط وتترك مستويات الإنتاج لكل دولة على حدة ، وخلال 1982 - 1986 أصبحت أوبك تتحكم بمتغيرين فهي تحدد أسعار ثابتة للزيوت وحصصاً ثابتة للانتاج . انظر استعراض مابرو لنظم الأسعار (Mabro, 1992) .

هامة كالكهرباء إلى مصادر أخرى حيث انخفضت حصته في الدول الصناعية من (27) ٪ إلى حوالي (9) ٪ ، إضافة إلى التغيرات التقنية لخفض الاستهلاك وترشيد أنماط الاستخدام في مختلف القطاعات المستخدمة للنفط . فقد انخفض متوسط استهلاك السيارة السنوي من الجازولين من (2721) لتراً عام 1973 إلى (1987) لتراً عام 1985 بما نسبته (27) ٪ . وهذه التحولات أخذت صفة الديمومة والاستمرار أحد مؤشراتها انخفاض كثافة استخدام الطاقة والبترول اللازمة لانتاج وحدة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية من (27) برميلاً لكل مليون دولار من الناتج المحلي إلى حوالي (17,5) برميل لكل مليون دولار ناتج محلي إجمالي بالأسعار الثابتة . وانخفضت كذلك حصة النفط في حجم التجارة العالمية المنقولة بحراً من (63) ٪ من عقد السبعينيات إلى (40) ٪ في أواسط الثمانينيات وخلال الفترة ذاتها انتهى تطوير مصادر إمدادات نفطية أخرى ، أخذت بالتزايد التدريجي في ظل الأسعار المشجعة والاستثمار وتوجيه رأس المال إلى مناطق أكثر جاذبية من المناطق التقليدية في الخليج وفنزويلا . وساعد على ذلك الأسعار الثابتة المطبقة في أوبك مقارنة بالترتيبات السعرية للإمدادات الأخرى واستمرار حماية أوبك لتلك الأسعار المرتفعة في ظل الطلب المتناقص والعرض المتزايد من المناطق الأخرى

جدول (1)

مؤشرات تغير دور النفط عالمياً

	1973	1978	1985	1990	1998
استهلاك النفط عالمياً (م .ب .ي)	56,0	64,3	60,2	66,4	74,3
حصة الدول الصناعية في الاستهلاك ٪	73,2	69,0	62,3	62,5	63,1
حصة النفط في استهلاك الطاقة ٪	50,0	48,4	41,4	40,0	40,0
كثافة استخدام النفط *	27,3	25,0	17,5	16,1	15,2
النفط المتداول عالمياً (م .ب .ي)	34,0	35,6	24,5	31,4	40,4
النسبة إلى الإنتاج ٪	60,0	57,0	42,0	48,0	56,0
انتاج أوبك (م .ب .ي)	31,0	30,4	17,6	25,1	30,7
الإنتاج من خارج أوبك (م .ب .ي)	27,0	33,6	41,6	41,9	44,7
حصة أوبك من الإنتاج العالمي ٪	53,4	47,5	29,7	38,5	40,7
سعر النفط سلة أوبك (دولار/ برميل)	3,1	12,7	27,0	22,3	12,3
السعر الحقيقي بأسعار 1990	10,6	25,5	48,0	22,3	10,8

* برميل لكل مليون دولار ناتج محلي إجمالي حقيقي بأسعار ومعدلات صرف عام1990 .

المصدر : مجمعة من BP (1999), OPEC (1998), IEA (1998) .

وذلك بتخفيض انتاجها تدريجياً منذ عام 1982 وحتى 1985 . وشهدت تلك الفترة تصاعد تأثير وفاعلية برامج وكالة الطاقة الدولية الرامية إلى تقليص الاعتماد على النفط وتطوير المصادر البديلة مما عمل على الحد من تأثير أوبك في السوق وانحسار دور النفط في التجارة العالمية وفي حركة رؤوس الأموال . ويلخص الجدول التالي التغيرات في دور النفط خلال الفترة 1973 - 1998 :

ويلاحظ أن العصر الذهبي للنفط في السبعينيات تبعه في النصف الأول من الثمانينات انحسار لدوره في استهلاك الطاقة وفي التجارة الدولية ولدور أوبك في السوق . ولكن وخلال العشرة أعوام الماضية 1988 - 1998 عاد النمو الموجب في الطلب العالمي والزيادة في حصة أوبك في السوق وإن تغيرت هياكل الطلب وعلاقات السوق بشكل كبير ، إذ إنه من إجمالي زيادة في الطلب العالمي (باستثناء دول الاتحاد السوفيتي سابقاً) بحوالي (13) ملايين برميل يومياً كان نصيب الدول الآخذة بالتصنيع في آسيا وأمريكا اللاتينية حوالي (9) ملايين برميل يومياً من تلك الزيادة وكانت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة لتلك الدول واستمرار أسعار النفط عند مستويات متدنية نسبياً حيث بلغ متوسطها خلال الفترة حوالي (17) دولاراً للبرميل من العوامل التي ساعدت على انتعاش الطلب العالمي وساهم التخلي النهائي عن نظام الأسعار الثابتة عام 1987 في جعل الأسواق أكثر شفافية مما زاد في الطلب والإنتاج من دول أوبك وخارجها) وكان انخفاض الإنتاج الروسي (بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي) بمقدار (5) ملايين برميل يومياً خلال الفترة من العوامل التي ساهمت في زيادة حصة أوبك في السوق .

التحديات التي تواجه النفط في إطار العولمة

نظراً لأن طبيعة سلعة النفط والعلاقات في مختلف مراحله من انتاج إلى تسويق يتم ضمن منظومة عالمية ، فإن أي تغير في العلاقات الاقتصادية العالمية سواء في التجارة أو الاستثمار ستؤثر فيه والعكس أيضاً إذ إن التغير في علاقات أطراف النفط تؤثر في علاقات التجارة والاستثمار الدوليين . لقد أثر التغير في مركز قرار التسعير والإنتاج من الشركات العالمية إلى حكومات الدول المنتجة لفترة على مركز تلك الدول ومعها الدول النامية عموماً في الاقتصاد العالمي ، وما كان حوار الشمال والجنوب في عقد السبعينيات سوى انعكاس لتغير علاقات القوى تلك ، وكان لتحرير أسواق المال عالمياً وخفض القيود على عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات في الولايات المتحدة وأوروبا في عقدي الثمانينيات والتسعينايت أثر في أسواق السلع وفي حركة رأس المال والاستثمار في مختلف الصناعات والقطاعات ومنها صناعة النفط بمراحلها المختلفة وكذلك في

مراكز شركات النفط العالمية ، مما انعكس على تعاملات النفط وأسواقه وأسعاره والقوة النسبية لأطرافه من حكومات وشركات ومشترين ومستهلكين .

ومع أن لصناعة النفط وأسواقه خصائصها وديناميكيتها ، إلا أنه في ظل العولمة وإفرازاتها تتداخل وتتشابك علاقات الأسواق والصناعات عبر الحدود ، وتتزايد التأثيرات المتبادلة لسياسات ومصالح الدول . ولقد أثبتت تجربة النفط وخصوصاً خلال العقود الثلاثة الماضية عمق تلك التأثيرات وفعاليتها ، فعمليات تأميم مصالح الشركات النفطية في الدول المنتجة الرئيسية في السبعينيات أضعفت التكامل الرأسي للصناعة النفطية (Vertical Integration) ، ونتج عن ذلك ردود فعل من قبل الشركات العالمية التي عملت على إعادة هيكلة عملياتها والاندماج وتوجيه الاستثمارات إلى مناطق أخرى ، وساعدها في ذلك نظام التسعير الذي اتبعته الدول المنتجة ونظم التشجيع والإعفاءات الضريبية التي اتبعته دولها ، مما أدى إلى زيادة العرض في تلك المناطق وبالتالي تأثيرها في الأسواق والأسعار . كما أن سياسات الدول المستهلكة في تقليص الاعتماد على النفط وتوجيه الأبحاث لتطوير المصادر البديلة للنفط وترشيد الاستخدام أثرت في أسواقه وأسعاره . وعملت الأسعار المرتفعة وهاجس أمن الإمدادات على تغير هياكل وخيارات كثير من الصناعات المنافسة كالفحم والطاقة النووية والقطاعات المستخدمة للنفط كصناعة توليد الكهرباء وصناعة السيارات ، وكان هذا التأثير المتبادل في ظل نظم اقتصادية وأسواق للطاقة أقل انفتاحاً مما هي الآن .

لقد أثرت التقنية وثورة المعلومات وانفتاح الأسواق وتكاملها الذي تسارع في التسعينيات في جميع القطاعات والأسواق بما فيها النفط ، الذي يجب تحليل علاقاته وخيارات منتجة في ظل التحديات الناتجة عن العولمة . وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أربعة تحديات رئيسية تجاه النفط وسيكون لها تأثير في مستقبله كمصدر للطاقة وسلعة استراتيجية وفي دور منتجيه ومركزهم في الاقتصاد العالمي . وهذه التحديات هي أولاً التقدم التقني وانعكاسه على دور النفط وصناعته ، وثانياً الاندماج بين شركات النفط العالمية وتأثيره في أداء الصناعة ومستقبلها وفي الدول المنتجة وخياراتها ، وثالث تلك التحديات اهتمامات البيئة العالمية وتداعياتها على النفط ، أما رابع التحديات فهو تحرر الأسواق وتكاملها وانعكاس ذلك على دور المنتجين وتكتلهم وقدرتهم في التأثير في سوق النفط وأسعاره .

1 - التقدم التقني وانعكاسه :

لقد استمد النفط وصناعته دورهما ومركزهما العالمي طوال القرن العشرين بسبب الدور الذي لعبته كثافة رأس المال والتقنية في إنتاجه واستهلاكه . فاستخراج النفط وتكريره

يتطلبان استثمارات ومعرفة تقنية عالية لذلك تركزت ونمت صناعته في الدول المتقدمة ، وساعد توفر رأس المال وحرية حركته والتقدم التقني في مراحل الصناعة النفطية المختلفة في تخفيض تكلفته وفي تدعيم دوره واستخداماته عالمياً على مر الزمن . وفي الوقت الذي اتجه رأس المال والأبحاث التقنية بشكل كثيف لتحسين جدوى المصادر البديلة له ، كما حدث في عقدي السبعينيات والثمانينيات ، تقلص دور النفط ومركز صناعته . ويكفي للدلالة على ذلك أن نشير أنه خلال الفترة 1983 - 1997 كان متوسط الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير R&D في مجال الطاقة في دول وكالة الطاقة الدولية حوالي (10,2) بليون دولار سنوياً اتجهت على الشكل التالي : النفط والغاز 4 ٪ ، الترشيد 7 ٪ ، الطاقة النووية 50 ٪ ، الطاقة المتجددة 6 ٪ والفحم 9 ٪ (IEA, 1998) .

وقد دخلت الثورة التقنية في الحاسب الآلي واستخداماته في صناعة النفط بمراحلها المختلفة وأثرت في تقنياتها . ومنذ النصف الثاني من الثمانينيات انتشر استخدام تقنيات المسح الثلاثي والرباعي الأبعاد 3D & 4D Seismic ، والحفر الأفقي Horizontal Drilling واستخلاص النفط المدعم Enhansed Oil Recovery (EOR) في مراحل الاستكشاف والتطوير والإنتاج مما أثر في أحجام الاحتياطي وتكاليف الإنتاج . فقد ازداد حجم الاحتياطي النفطي العالمي من حوالي (700) بليون برميل عام 1985 إلى (1053) بليون برميل عام 1998 على الرغم من انتاج تراكمي بلغ حوالي (350) بليون برميل خلال الفترة . وفي الولايات المتحدة مثلاً بينما كان حجم الاحتياطي (28) بليون برميل عام 1985 ، أصبح الاحتياطي (22) بليون برميل عام 1997 على الرغم من انتاج تراكمي بلغ (35) بليون برميل . وفي بحر الشمال بينما كان الاحتياطي (24) بليون برميل انخفض إلى (16) بليون برميل على الرغم من انتاج تراكمي وصل إلى (20) بليون برميل خلال الفترة ، أي أن منطقتي الإنتاج المصنفتين بأنهما عاليتا التكلفة استطاعتا زيادة احتياطيهما خلال الفترة بمقدار (29) و(13) بليون برميل على التوالي ، أي بإضافة (3,5) بليون برميل سنوياً إلى احتياطيها ، وأدت إعادة تقويم الاحتياطي في دول أوبك إلى زيادة احتياطيها من حوالي (496) بليون برميل عام 1985 إلى (800) بليون برميل عام 1998 ، وأضافت دول المجلس وحدها حوالي (160) بليون برميل إلى الاحتياطي العالمي على الرغم من انتاج تراكمي زاد على (50) بليون برميل[3] .

(3) هناك جدل في أوساط الصناعة النفطية فيما بين المتخصصين في اقتصاديات وجيولوجيا النفط حول تقديرات الاحتياطي ومدى دقتها خصوصاً إعادة التقويم التي أعلنت عنها دول أوبك خلال الثمانينيات ، ولكن ذلك الجدل لا يغير من حقيقة دور التقنية في زيادة الاحتياطي سواء بالاستكشاف أو إعادة التقويم . انظر (BARNES, 1995) .

وقد أدت التطورات التقنية في مراحل الاستكشاف والتنقيب والإنتاج إضافة إلى إعادة تنظيم الصناعة وترشيد الإنفاق وتحسين النظم الضريبية في مناطق عدة إلى التأثير في هياكل التكاليف بشكل كبير ، فانخفضت تكاليف الاستكشاف Finding (Exploration) Costs وتكاليف التطوير Developments Costs وكذلك تكاليف التشغيل Operating Costs ، مما أدى إلى زيادة العرض والضغط على الأسعار منذ عام 1985 . وبينما كان الاستثمار في النفط طوال القرن مربحاً بذاته بسبب حجم الاستكشافات وهيكل الصناعة والطبيعة الاستراتيجية للنفط ، إلا أن انهيار الأسعار عام 1986 جعل الصناعة تعيد ترتيب أولوياتها وتخضع أعمالها لمعايير الاستثمار العادية مستفيدة من التطورات التقنية حيث أصبح حصولها على رأس المال رهناً بخفض تكاليفها للمحافظة على هامش الربحية . على سبيل المثال استطاعت الشركات البترولية السبع الكبرى أن تخفض تكاليف الاستكشاف في أعمالها من حوالي (7) دولارات للبرميل عام 1985 إلى حوالي دولارين عام 1995 ، وكذلك انخفضت تكاليف التطوير في بحر الشمال (لإضافة برميل واحد للاحتياطي) من أكثر من (9) دولارات للبرميل عام 1987 إلى (4) دولارات عام 1998 وفي الولايات المتحدة من (15) دولاراً للبرميل إلى (5) دولارات ، وقد استفادت الصناعة بذلك من التطور الكبير في تقنية الحفر في المياه العميقة (Deepwater Drilling) حيث تمكنت من التنقيب وزيادة الإنتاج من المناطق المغمورة مثل بحر الشمال وخليج المكسيك والساحل الغربي لأفريقيا وقد انخفضت تكاليف الاستكشاف في المناطق المغمورة من (12 - 15) دولاراً للبرميل أواخر الثمانينيات إلى ما يتراوح بين (4 - 6) دولارات للبرميل حالياً (جيانيستي 1998) .

ونتج عن انخفاض التكاليف في مختلف المناطق تحسن في جدوى الاستثمار فيها وتغير في توقعات الأسعار وموازين العرض والطلب . ويظهر الجدول (2) تكاليف التطوير والتشغيل في مناطق مختلفة وبدائل مباشرة للنفط ، ويلاحظ أن التكاليف هي الأعلى في البرازيل (المياه العميقة) وانتاج الزيوت الثقيلة في فنزويلا ورمال القار في كندا حيث تتراوح بين 11 - 15 للبرميل المكافئ ، أما هياكل التكاليف الأخرى فتعتبر منخفضة نسبياً مما يعني أن الإنتاج منها يعتبر مجدياً عند متوسط مستويات للأسعار أقل من السائدة حالياً اعتماداً على ظروف الإنتاج في المنطقة وشروطها الضريبية وحجم الموارد فيها وغير ذلك .

جـدول (2)

تقديرات تكاليف التشغيل والتطوير في عدة مناطق وبدائل للنفط

دولار/ برميـل مكافئ 1997

	تكاليف تشغيل	تكاليف تطوير	إجمالي التكاليف
إنتاج النفط :			
الولايات المتحدة :			
● ألاسكا	4	3	7
● خليج المكسيك *	4	6	10
● الآبار السطحية *	16 - 6	-	16 - 6
المكسيك	1	5	6
بحر الشمال	5	4	9
البرازيل *	5	10	15
غرب أفريقيا *	4	4	8
بدائل النفط :			
زيت فنزويلا الثقيل	3	8	11
زيت كندا الثقيل	4	7	11
رمال القار	10	5	15
تحويل الغاز إلى سوائل	-	-	18

* الإنتاج من المياه العميقة .

المصدر : قاعدة معلومات أوبك ، وكالة الطاقة الدولية (1998) .

لقد كان للتقدم التقني في مرحلة الإنتاج دور كبير في خفض مستويات تكاليف الإنتاج عالمياً ، وخصوصاً في المناطق التي كانت تعتبر عالية التكلفة مثل بحر الشمال وخليج المكسيك . ووضع هذا سقفاً لارتفاع الأسعار حيث أصبح الاستثمار في مناطق عدة مجدياً عند أسعار تتراوح بين (12 - 15) دولاراً للبرميل . وكان خفض التكاليف لانتاج الزيوت الثقيلة غير التقليدية في فنزويلا وكندا ، التي تقدر احتياطياتها بمئات البلايين ، وتطوير تقنية استخدام تلك الزيوت في توليد الكهرباء من العوامل التي عملت على تحسين جدواها الاقتصادية وتخفيض الريع الكامن في سعر النفط تدريجياً .

ويعتبر تطوير تقنيات تحويل الغاز إلى منتجات (Gas to Liquids (GTL وتقنيات انتاج المركبات (Vehicles) التي تسير بخلية الوقود (Fuell Cell) وتفرعاتها ، من التحديات التي ستؤثر في استخدامات النفط وأثره خلال العقود الأولى من القرن القادم . إذ إن تقنية تحويل الغاز إلى سوائل التي أنفقت الشركات الكبرى مثل اكسون وشل وساسول (جنوب أفريقيا) مئات الملايين من الدولارات لتطويرها تتفوق على المنتجات النفطية المكررة بانخفاض محتوياتها من الكبريت والنيتروجين والمعادن مما يجعلها ملائمة أكثر بيئياً . ونظراً لتوزيع الاحتياطيات العالمية من الغاز فإن التحسن في تلك التقنية سيزيد من جدواها وانتشارها الأمر الذي سيوجد مزاحماً جديداً لأحد استخدامات النفط . فالمعروف أن الغاز ينافس النفط كوقود في الصناعة أو توليد الكهرباء ولكن خفض تكاليف التقنية الجديدة ستجعله منافساً لمنتجات النفط من نافثا وديزل وكيروسين وغيرها .

أما التقنية الأخرى التي ستؤثر في مستقبل النفط فهي تطوير السيارة الكهربائية أو خلية الوقود لاستخدامها في قطاع النقل ، فالمعروف أن بدائل منتجات النفط (جازولين وديزل وكيروسين) في ذلك القطاع قليلة للغاية مما يجعل النفط الوقود الرئيسي لقطاع النقل حيث يساهم بحوالي (95) ٪ من استهلاك ذلك القطاع الذي يستحوذ على أكثر من 50 ٪ من الاستهلاك العالمي من النفط ويتوقع له الزيادة مع النمو السكاني والاقتصادي للدول النامية . ومع أن حكومات الدول المستهلكة خصوصاً في الدول الصناعية حاولت خلال العقود الماضية لأسباب متعلقة بأمن الإمدادات أو البيئة أن تكسر احتكار منتجات النفط لقطاع النفط عن طريق فرض استخدام غاز البترول المسال LPG أو الغاز المضغوط CNG أو الميثانول في وسائط النقل العام ، ولكن التكاليف من جهة والبنية الأساسية لأنواع الوقود الجديدة وكفاءتها وقبول المستهلكين لها حالت دون انتشارها . ويوجد حالياً حوالي مليون مركبة نقل (معظمها في الأرجنتين وروسيا وإيطاليا وألمانيا) تستخدم الوقود من الغاز انسجاماً مع القوانين الحكومية وهو عدد قليل جداً مقارنة بأسطول النقل العالمي الذي يقدر بأكثر من (600) مليون مركبة ، وقد حال دون تطور ذلك الوقود عدم اقتناع كل من شركات السيارات وشركات النفط العالمية بجدواها .

ولكن مع تنامي الوعي البيئي والتطور التقني في مجال تخزين الطاقة خلال العشر سنوات الماضية أخذت أبحاث خلية الوقود تتزايد بشكل كبير وكانت الأنظمة التي تضعها الحكومات وخصوصاً قوانين البيئة في ولاية كاليفورنيا الأمريكية دافعاً لذلك حيث مولت شركات السيارات الكبرى مثل ديملر – بينز وكرايسلر وتويوتا وفورد وكذلك الشركات النفطية تلك الأبحاث لاستبدال تقنية آلة الاحتراق الداخلي ICE التي سادت طوال القرن الماضي . لذلك تطورت حديثاً الأبحاث لانتاج سيارة كهربائية أو سيارة تعمل بخلية وقود هيدروجينية حيث يتوفر الأخير من الميثانول أو

سيارة كهربائية هجينة تسير بالجازولين للمسافات البعيدة وبالبطارية داخل المدن وهي تستمد الطاقة من آلة الاحتراق الداخلي باستخدام الجازولين جزئياً أو كلياً للحصول على هيدروجين . ومن المتوقع أن تتفق كل من شركات السيارات الكبرى خلال الخمس سنوات القادمة حوالي بليون دولار لتطوير خلية الوقود حيث يتوقع أن يصل حجم السيارات المعتمدة على الكهرباء إلى (15)٪ من إجمالي أسطول النقل العالمي بحلول عام 2020 (Economist, 2000) . وقد دخلت بعض الشركات النفطية بتحالف مع شركات السيارات لتطوير تقنية السيارة الكهربائية ضمن اتجاه الأبحاث والجدوى نحو السيارات الهجينة التي تستخدم الجازولين بشكل أو بآخر . وقد بدأت تويوتا في الإنتاج التجاري لنموذج PIUS تلك السيارات بكميات قليلة ، وتنوي تسويقها خلال العام القادم في الولايات المتحدة حيث سيعتمد انتشارها على مدى قبول المستهلك لها وتكاليفها وكفاءتها . ويوضح الجدول (3) الاقتصاديات المقارنة للأنواع المختلفة من السيارات البديلة .

جدول (3)

مقارنة اقتصاديات سيارة آلة الاحتراق الداخلي بالسيارات البديلة

(الولايات المتحدة)

	سعر السيارة (دولار)	كفاءة الوقود ٪	تكلفة الوقود		
			سنت/ كلم	دولار سنوياً	سنت/ لتر
السيارة الحالية ICE	18000	84	26	506	35
السيارة الكهربائية EV	26000	-	35	466	8 (ك .و .س)
خلية الوقود FC (ميثانول)	43000	62	54	238	40
السيارة الهجينة HV (100% جازولين)	22300	84	30	702	35
السيارة الهجينة (60% جازولين)	24300	-	33	664	35
سيارة الغاز الطبيعي المضغوط CNG	20700	-	29	355	25

المصدر : (OPEC, 1999b) .

وسوف تشكل الأبحاث والاستثمارات حول الوقود والسيارات البديلة تحد كبير للنفط والدول المنتجة حيث يؤثر في أهم قطاع مستخدم للنفط عمل على تماسك أسعاره طوال العقود الماضية التي شهدت تراجعاً في نصيبه في القطاعات الأخرى . وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية في تقديراتها

للطلب أن تنجح الاستثمارات في الوقود البديل في خفض الطلب على الجازولين في الولايات المتحدة عام 2020 بمعدل (500) ألف برميل يومياً مقارنة بالحالة الأساسية في حالة استمرار الوضع والأنظمة البيئية على حالها . أما إذا جرى تبني سيناريو التقنية المتقدمة فإن الوقود البديل سيحصل على (11) ٪ من حصة وقود النقل مقارنة بـ (5) ٪ حالياً وينخفض الطلب على الجازولين بمعدل (2,7) مليون برميل يومياً .

2 - **إعادة هيكلة صناعة النفط العالمية :**

قامت الشركات النفطية الكبرى باتباع إستراتيجية بعد فقدان السيطرة على احتياطيات منطقة الخليج العربي وفنزويلا في السبعينيات ، لتنويع مصادر الطاقة بعيداً عن النفط ، واستثمرت في الطاقة النووية والفحم والطاقة الشمسية والزيت غير التقليدي وغيرها . وخلال الفترة 1974 - 1981 كان معدل نمو استثماراتها في تلك المصادر ضعف معدل نمو استثماراتها النفطية ، وانخفضت بذلك أصولها النفطية من (82) ٪ من إجمالي الأصول عام 1974 إلى حوالي (71) ٪ عام 1982 . وخلال النصف الأول من الثمانينيات اتبعت تلك الشركات استراتيجية زيادة استثماراتها النفطية في الولايات المتحدة وساعدها ارتفاع أسعار النفط على ذلك ، ولم تحقق الاستراتيجيات النتائج المرجوة ، إذ إن عوائد الاستثمارات غير النفطية لأكبر (36) شركة بترولية كانت أقل من عوائد استثماراتها النفطية خلال الفترة 1977 - 1985 كما أن عوائد استثمارات تلك الشركات خارج الولايات المتحدة كانت أعلى وخصوصاً في قطاع الإنتاج (Lynch, 1994) .

وقد أدى هذا بالشركات إلى تغيير نظرتها الاستراتيجية وخصوصاً بعد عام 1986 فقامت بالتركيز على الاستثمار في البترول والغاز وفي مرحلة الاستكشاف والإنتاج Upstream وفي المناطق ذات التكلفة الأقل . وقام العديد منها ببيع الأصول غير النفطية وبعض الأصول في مرحلة التكرير والتسويق Downstream وحدثت عدة عمليات اندماج بين الشركات الأمريكية في النصف الأول من الثمانينيات مستفيدة من تحرير أسواق رأس المال وتخفيض القيود على عمليات الاندماج التي صاحبت ولاية الرئيس ريجان . لقد كان لاستراتيجيات تلك الشركات دور كبير في تطوير المصادر البديلة للنفط وفي زيادة الإنتاج من المناطق عالية التكلفة مما أثر في دور النفط وخيارات الدول المنتجة ، لذلك فإن استراتيجياتها في ظل العولمة سيكون لها دور كبير في صياغة النظام النفط العالمي .

لقد أدى تحرير أسواق رأس المال وإزالة القيود أمام الاندماجات بين الشركات العالمية في أوروبا وأمريكا وتغير النظرة السياسية لتلك الاندماجات ودورها ، إلى تغير هياكل معظم الصناعات الهامة كالإلكترونيات والاتصالات والسيارات والنفط ، خلال فترة قصيرة نسبياً . وفي مجال النفط

ساهمت أمور أخرى في إعادة هيكلة صناعة منها تحرر أسواقه في المناطق المستهلكة والمنتجة على حد سواء ، وزيادة حدة المنافسة خصوصاً مع انفتاح مجال الاستثمار في مناطق الاتحاد السوفيتي سابقاً (وخصوصاً بحر قزوين) وتغير مناخ الاستثمار في بعض دول أوبك كفنزويلا وإيران والجزائر والكويت ، وتطور شفافية أسواقه ، وزيادة دور الاهتمامات البيئية في قرارات الإنتاج والاستهلاك وانحسار دور وأهمية الصناعة النفطية وشركاتها في بنية اقتصادات الدول المتقدمة وحلول شركات تقنية المعلومات والمؤسسات المالية محلها ، وانخفاض عوائد تلك الصناعة مقارنة بعوائد الصناعات التقنية الحديثة ومقارنة بعوائد القطاع الصناعي عموماً .

لذلك تواصلت عمليات الاندماج بين شركات النفط العالمية ضمن مجال إعادة هيكلة عملياتها طوال العقد وكان عام 1998 علامةبارزة في نشاط تلك الاندماجات ففي خلال العام حدثت (92) عملية اندماج بين شركات النفط في العالم بإجمالي قيمة حوالي (130) بليون دولار مقارنة باندماجات عام 1977 وصلت قيمتها إلى حوالي (41) بليون دولار . وقد جرت حوالي (40) عملية اندماج في الولايات المتحدة بقيمة (43) بليون دولار و(17) عملية اندماج عالمية بقيمة (70) بليون دولار وكان أهم الاندماجات في الولايات المتحدة تملك بريتش بتروليوم لشركة أموكو بقيمة (42,6) بليون دولار وأهم الاندماجات الأوروبية اندماج بتروفينا مع توتال بقيمة (7,4) بليون دولار وأهم الاندماجات عالمياً اندماج اكسون وموبيل بقيمة (56) بليون دولار . وتواصلت عمليات الاندماج خلال عام 1999 وكان أهمها إعلان اندماج تجمع بريتش بتروليوم/ أموكو مع شركة آركو الأمريكية بقيمة (26) بليون دولار واندماج تجمع توتال/ فينا مع ألف الفرنسية بقيمة (47) بليون دولار واندماج الشركة الوطنية الأرجنتينية YPF مع شركة ريبسول الإسبانية بقيمة (13) بليون دولار[4] .

وقد أصبحت عمليات الاندماج ممكنة بسبب طريقة تمويل عمليات الشراء بمبادلة الأسهم (Stock Transaction) والمعاملة الضريبية المناسبة لها من قبل الحكومات وبذلك لم تعانِ الشركة الأكبر في عملية الاندماج من التداعيات المالية المصاحبة لشراء الشركة المندمجة كما حدث في الثمانينيات عند شراء شيفرون لشركة جولف أو شراء تكساكو لشركة جيتي . وعجل انهيار الأسعار عام 1998 في عمليات الاندماج وموافقة مالكي أسهم الشركات المندمجة عليها لأنها بنهاية الأمر تساهم في زيادة قيمة الأسهم وتعطي قوة أكبر للشركة المندمجة في الاستفادة من نواح عدة منها اقتصادات الحجم الكبير ، وتخفيف التكلفة والانتشار جغرافياً ، وإعادة هيكلة العمليات والتخلص من الأصول غير المربحة ، والاستفادة القصوى من أبحاث التقنية والحصول

(4) انظر استعراض نشرة بتروليوم إنتليجنس ويكلي PIW لعمليات الاندماج عام 1998 (PIW, 1999) واستعراض نشرة ورلد بتروليوم أرجوس (WPA, 1999) .

على التمويل للتوسع في الأعمال . وبالنظر إلى أكبر ثلاث عمليات اندماج يتضح كبر حجم تلك الشركات مقارنة بالصناعة ككل كما يوضح الجدول التالي (وضعت شركة شل باعتبارها لاتزال بدون اندماج من أكبر الشركات العالمية) .

جدول (4)

احتياطي وانتاج وطاقة تكرير ومبيعات

الشركات الكبرى ووضعها المالي

	اكسون/ موبيل	BP/ أموكو/ أركو	شـــل	وتال/ فينا/ إف
الاستكشاف والإنتاج (1998) :	11,6	10,1	10,0	6,3
الاحتياطي من الزيت (بليون برميل)	58,0	40,8	60,5	19,1
الاحتياطي من الغاز (تريليون قدم مكعب)	2,5	2,7	2,4	1,5
انتاج الزيت وسوائل الغاز (م ب ي)	10,6	7,9	7,9	3,2
انتاج الغاز (بليون قدم مكعب/ يوم)				
التكرير والتسويق (1998) :	6,5	3,3	4,0	2,4
طاقة التكرير (م ب ي)	8,9	5,4	6,8	3,2
مبيعات المنتجات (م ب ي)				
الوضع المالي (بليون دولار) 1997 :	236	182	180	98
رسملة السوق	203	110	128	94
إجمالي الدخل	140	112	114	58
إجمالي الأصول	12	8	8	4
الدخل الصافي	79	61	73	44
رأس المال التشغيلي	15,5	13	12	8
متوسط العائد على رأس المال ٪	123	115	105	153

المصدر : PIW (1999a, 1999b) .

وبذلك تولد عن عمليات الاندماج تلك أربع شركات عاملية بإجمالي احتياطي نفطي حوالي (26) بليون برميل وإنتاج (9) مليون برميل في اليوم ، وطاقة تكرير (16) مليون برميل يومياً ومبيعات (24) مليون برميل يومياً . ومع أن احتياطي تلك الشركات وإنتاجها وطاقة التكرير لا تشكل لديها مجتمعة سوى (3) ٪ ، (12) ٪ و(20) ٪ من العالم على التوالي ، إلا أنها تعتبر عالية إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى . فإذا استثنينا الاحتياطي المملوك بالكامل لحكومات الدول المنتجة من خلال شركاتها الوطنية والمقدرة بحوالي (880) بليون برميل وإنتاجها البالغ حوالي (40) مليون برميل يومياً ، فإن احتياطي الشركات الأربع وإنتاجها يصل إلى (16) ٪ من الاحتياطي و(26) ٪ من الإنتاج العالمي للشركات غير المملوكة للحكومات ، أما طاقات التكرير لديها فتشكل حوالي (35) ٪ من طاقات التكرير في الدول الصناعية وتزداد حصصها في بعض الأسواق عن ذلك فالشركات الثلاث الأولى تسيطر على حوالي نصف مبيعات الجازولين في الولايات المتحدة على سبيل المثال .

إن اندماج تلك الشركات على أهميته لا يعيد إليها الأمجاد الغابرة حيث كانت تسيطر على ثلثي الاحتياطي والإنتاج والتسويق في النصف الأول من القرن ، إلا أنه يعطي لها في ظل علاقات العولمة قوة نسبية لا يستهان بها . فامتلاك تلك الشركات للتقنية المتقدمة وانتشارها جغرافياً (تتواجد اكسون/ موبيل في 50 دولة في مراحل الإنتاج وحوالي 120 دولة في مرحلة التسويق) وقدرتها على الحصول على التمويل للتوسع بأعمالها وانخفاض تكاليفها بسبب كبر الحجم سوف يعطيها مرونة وميزة أكثر من غيرها من الشركات العالمية ويزيد من دورها وقوتها التفاوضية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء . لذلك فإن تلك الاندماجات ستؤثر في أسواق النفط وعلاقاته للسنوات القادمة وتوجد كغيرها من العلاقات ، فرصاً وتحديات للدول المنتجة على وجه الخصوص .

فالشركات الأربع لاتزال تكرر حوالي ضعف إنتاجها من النفط وتسوق (270) ٪ من إنتاجها و (160) ٪ من طاقة التكرير لديها . أي أنها لاتزال بحاجة إلى النفط الخام لمعامل تكريرها والمنتجات المكررة لأعمالها التسويقية . وبالمقابل لا تكرر الشركات الوطنية في الدول المنتجة في أوبك مثلاً سوى (40) ٪ من انتاجها البالغ (26) مليون برميل يومياً (8 ملايين في مصافي تكرير في دولها و2,7 مليون برميل يومياً في مصاف تملكها بالخارج) أي أنه يوجد مجال لعلاقات استراتيجية بين الشركات العالمية المحتاجة للنفط الخام والشركات الوطنية التي تحتاج إلى منافذ لتسويق نفطها . كما أن اندماج تلك الشركات أجبرها على التخلي عن أصول في مجال التكرير والتسويق في مناطق عملياتها الرئيسية للتوافق مع القوانين المضادة للاحتكار Anti Trust وأوجد هذا شركات أكثر

تخصصاً في التكرير مثل توسكو وفاليرو وماراثون/ آشلاند في الولايات المتحدة تحتاج إلى علاقات استراتيجية لتزويدها بالنفط مما يوجد مجالاً للشركات النفطية الوطنية لعقد تحالفات مع تلك الشركات (WPA, 1999) .

وبسبب النمو المتوقع في الطلب على النفط في الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ، ودخول الشركات العالمية إلى تلك الدول سواء من خلال تخصيص الشركات العاملة بتلك الدول (تملك شركة ريبسول الأسبانية لشركة النفط الأرجنتينية الحكومية واحتمال تخصيص شركة بتروبراس البرازيلية) أو تحرير أسواق الطاقة فيها فإن هذا يوجد مجالات أوسع لنشاطات الشركات العالمية الكبرى . وفي هذا المجال قد يكون للشركات الوطنية دور في عقد تحالفات Strategic Alliances في تلك الدول سواء مع الشركات العالمية أو الشركات الوطنية التي تمر بمرحلة إعادة الهيكلة . كما أن إعادة هيكلة قطاعات توليد الكهرباء في العديد من الدول وخصوصاً النامية منها وتوقع نموه بسبب النمو السكاني والاقتصادي يوجد مجالاً هاماً لشركات النفط الوطنية للدخول في ذلك القطاع الهام من خلال علاقات مع شركات النفط العالمية أو شركات توليد الكهرباء العالمية والمحلية في تلك الدول .

3 - اهتمامات البيئة العالمية وتداعياتها :

تعتبر اهتمامات البيئة وسياساتها من أهم التحديات التي يتعرض لها قطاع وصناعة النفط ، وقد أخذت تلك الاهتمامات أبعاداً مختلفة وشملت مجالات عدة وأبرمت اتفاقات دولية حولها مما سينعكس على انتاج واستهلاك وتجارة النفط ومنتجاته عالمياً . وهناك اهتمامات البيئة المحلية المرتبطة بتلوث الماء والهواء والسياسات تجاهها وخصوصاً في الدول الصناعية التي تؤثر في صناعة النفط وأسواقه مثل مواصفات المنتجات النفطية كالجازولين الخالي من الرصاص والديزل ذي محتوى الرصاص المنخفض وغيرها أو مواصفات الناقلات النفطية للحد من تسرب النفط منها ، أو مواصفات المركبات المستخدمة للمنتجات . وهذه السياسات تؤثر في استثمارات الصناعة وفي أنماط الطلب وبالتالي على الأسواق في دولها . ونظراً لأهمية أسواق تلك الدول ، وخصوصاً الولايات المتحدة ، للسوق النفطي العالمي سواء بالنسبة لحجم استهلاكها وواردتها النفطية أو لمركز شركاتها عالمياً أو دور سوق النفط الفورية فيها (سوق نايمكس NYMEX) في التأثير في الأسعار ، فإن الاهتمامات والسياسات البيئية المحلية لها تصبح ذات تأثير عالمي .

وفي الجانب الآخر هناك اهتمامات البيئة الكونية Global Environment مثل التصحر وثقب طبقة الأوزون والتخلص من النفايات النووية والتنوع البيولوجي والتغير المناخي ، وهذه القضايا

تعني سكان المعمورة وتتطلب جهوداً واتفاقيات عالمية للتعامل مع كل منها . وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC من أهم الاتفاقيات التي ترتبط نصوصها وآليات تنفيذها بالنفط ومستقبله كمصدر للطاقة . فالاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1994 هي تتويج للعولمة البيئية ، حيث توجد الالتزامات لتخفيض انبعاث غازات الدفيئة Greenhouse Gases ومنها غاز ثاني أكسيد الكربون Co2 باعتبارها المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري المدعم Enhanced Global Warming من النشاطات التي تسبب حرارة كونية وتغيراً مناخياً عالمياً . ونظراً لأن غاز ثاني أكسيد الكربون ينتج من نشاطات عدة أهمها حرق أنواع الوقود الأحفوري (النفط والفحم والغاز) بنسب متفاوتة حيث ينتج عن حرق طن نفط مكافئ من كل منهما (0,82) طن كربوني من البترول و(1,05) طن كربون من الفحم و(0,63) طن كربون من الغاز الطبيعي أي أن غاز ثاني أكسيد الكربون ينبعث بتناسب 29:1 ، 0,74:1 بمعنى أنه ينتج عن حرق طن مكافئ من الفحم انبعاث CO2 أكثر من النفط بنسبة (29) ٪ وينتج عن حرق طن مكافئ من الغاز الطبيعي انبعاث CO2 أقل بنسبة (24) ٪ من النفط . لذلك فإن الجهود والالتزامات العالمية للتعامل مع الظاهرة والحد من انبعاث ذلك الغاز يشمل الحد من استهلاك الوقود الأحفوري والنفط أهمها باعتباره يشكل حوالي (44) ٪ من استهلاك الوقود الأحفوري عالمياً[5] .

لقد انطلقت الاتفاقية الإطارية المشار إليها من ثلاث مبادئ رئيسية أولها مبدأ التحوط Precaution والمبني على أن وجود حالات من عدم اليقين حول ظاهرة التغير المناخي لا تمنع من اتخاذ اجراءات للحد من الظاهرة . والمبدأ الثاني يقوم على «الملوث يتحمل العبء» Polluter-pays وبذلك ألزمت الاتفاقية دول الملحق الأول (الدول الصناعية وشرق أوروبا وبعض دول الاتحاد السوفيتي سابقاً) باعتبارها المسؤولة عن تراكم غازات الاحتباس الحراري منذ الثورة الصناعية بتخفيض انبعاث تلك الغازات . أما المبدأ الثالث فيقوم على العدالة Equity بين الأجيال وبين الدول من خلال تحميل الجيل الحالي جزءاً من عبء توفير بيئة أفضل للأجيال القادمة وإعطاء الدول النامية فرصة للتصنيع بدون إثقالها بأعباء هي غير مسؤولة عنها حالياً . وقد كان وضع تلك المبادئ حيز التنفيذ من أصعب الأمور في مفاوضات الأمم المتحدة التي يعتبر بروتوكول كيوتو أحد أهم محطاتها حيث حدد البروتوكول الموقع عام 1997 الذي لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن أهدافاً رقمية لتخفيض الانبعاث بنسبة متوسطها (5,2)٪ عن مستوياتها عام

(5) بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في ريو عام 1992 حيث جرى التوقيع على اتفاقية التغير المناخي تكاثرت الدراسات والمؤتمرات التي تعنى بالموضوع وشكلت هيئات مكونة من الخبراء لوضع الدراسات لتنفيذ أحكام الاتفاقية وآثارها . انظر مجموعة الدراسات في (Bruce Lee & Haites, 1996) وكذلك كتاب (Jepwa and Musasinghe, 1998) حول سياسات التغير المناخي وآثارها .

1990 خلال الفترة 2008 - 2012 من اختلاف نسب التخفيض بين دول الملحق . ولا يزال يكتنف موضوع التغير المناخي وتنفيذ بروتوكول كيوتو اختلافات عدة حالت دون تنفيذه وذلك فيما بين دول الملحق الأول المشار إليها وفيما بينها وبين الدول النامية بما فيها الدول المنتجة للنفط . هذا إضافة إلى الاختلافات داخل كل دولة فيما بين ممثلي الصناعات المختلفة وممثلي جماعات البيئة وغيرها ، مما انعكس على برامج الأحزاب في الدول الصناعية واستراتيجيات الشركات المنتجة والمستهلكة للطاقة .

ويعتمد تأثير تنفيذ الالتزامات على الطلب على النفط وأسعاره على نوعية السياسات التي يمكن اتخاذها وتداخلها في كل دولة وفيما بين الدول . ومن السياسات المقترحة فرض ضرائب كربون أو ضرائب طاقة أو مزيج بينهما أو اللجوء إلى وسيلة تبادل أذونات الانبعاث بين الدول وداخل كل دولة أو اتخاذ سياسات محلية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة والتحول إلى المصادر غير الباعثة لغاز ثاني أكسيد الكربون . وقد بينت نماذج عدة لتقدير التأثيرات المحتملة في الطلب على النفط واقتصادات الدول المنتجة من جراء تنفيذ بروتوكول كيوتو ، وتختلف تلك التقديرات باختلاف الافتراضات ونطاق النماذج المستخدمة والسيناريوهات المطبقة ، إذ يقدر معهد أكسفورد للطاقة بأن التطبيق الطموح للبروتوكول سيؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط عام 2020 بمقدار (7) ملايين برميل يومياً مقارنة بالحالة الأساسية . وتقدر سكرتارية أوبك الانخفاض في الطلب في حالة فرض ضريبة كربون في دول الملحق الأول بمقدار (10) ملايين برميل يومياً (7 ملايين برميل عام 2010) وتقدر الانخفاض بحوالي (18) مليون برميل في حالة الزيادة التدريجية في الضرائب . ويقدر نموذج MIT الانخفاض في دخل دول الخليج العربي نتيجة تطبيق البروتوكول بحوالي (3) ٪ مقارنة بالحالة الأساسية (Babiker, Reilly & Jacoby, 1998) .

وتتفق جميع الدراسات تقريباً على أن التأثير الصافي لتطبيق بروتوكول كيوتو حول التغير المناخي هو خفض الطلب على النفط عن مستوياته المتوقعة بدون البروتوكول . وهذا يضع تحدياً أمام الدول المنتجة والمصدرة للبترول بأن تتخذ السياسات وتعقد التحالفات (مع الصناعات العالمية ومع الدول النامية المتضررة من تنفيذ أحكام الاتفاقية والبروتوكولات) لحماية مصالحها سواء من خلال المشاركة بالمفاوضات العالمية حول البيئة ومتابعة تأثير السياسات المختلفة المتخذة والحد من آثارها في اقتصادات أو وضع الاستراتيجيات البديلة وإعداد اقتصادات لاحتمال انخفاض الإيرادات بسبب بدء دورة أخرى في انخفاض الطلب على النفط وانحسار دوره نتيجة تطبيق إجراءات الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري بشكل جدي من قبل الدول الصناعية .

4 - التغيرات في أسواق النفط وعلاقاته :

أدى شبه الانفصال في صناعة النفط العالمية بين مرحلة الإنتاج Upstream والمراحل اللاحقة Downstream عقب سيطرة حكومات الدول المنتجة الرئيسية على الاحتياطي والإنتاج ، وكذلك عدم كفاءة نظام التسعير الرسمي من قبل أوبك ، ودخول منتجين آخرين إلى السوق ، وخصوصاً من بحر الشمال بترتيبات سعرية مختلفة وأكثر مرونة ، إضافة إلى تحرير أسواق رأس المال في الدول الصناعية وتطور أدوات الاحتياط المالية ، إلى تغير في نظم مبادلات وأسعار النفط والمؤثرات عليها .

وساهمت التغيرات الحادة في العرض والطلب والتقلبات الشديدة في الأسعار خصوصاً خلال الفترة 1973 - 1982 وتغيرات نظم الضرائب على إنتاج النفط في الولايات المتحدة وبريطانيا في تطور الأسواق الفورية للنفط في أوائل الثمانينيات وكذلك الأسواق الآجلة وأسواق المستقبل . لقد أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى التأثير في خاصية النفط كسلعة استراتيجية وأصبح يدخل في دائرة الوسائط والأدوات المتاحة في أسواق «السلع الأخرى» أي أن سَلْعَنَة النفط Commoditization أي إخضاعه للعلاقات التي تحكم تبادل السلع الأخرى ابتدات خلال حقبة انحسار دور النفط أو ضعف أوبك ونظم أسعارها وضعف تكامل الصناعة النفطية العالمية .

وقد استمر تطور الأسواق الآجلة Forward والأسواق المستقبلية Futures والأدوات المختلفة من استبدالات Swaps وخيارات Options في أسواق النفط الورقية Paper Markets التي تعمل بشكل مواز لمبادلات النفط الحقيقية وتؤثر فيها . ودخل في تلك السوق مشاركون جدد خلاف المتعاملين الرئيسيين في السوق النفطية من شركات متكاملة أو شركات تكرير ، إذ يتعامل بتلك الأدوات المضاربون وصناديق الاستثمار والتقاعد . وأصبحت أسعار زيت WTI في سوق نايمكس NYMEX في نيويورك وأسعار زيت برنت BRENT في سوق IPE في لندن لاتعبر عن ظروف العرض والطلب على تلك الزيوت وفي تلك الأسواق فحسب بل تعبر عن إجمالي أوضاع العرض والطلب على النفط عالمياً والمضاربات والتوقعات حولها . وقد انسجمت الدول المنتجة في أوبك وخارجها مع حقائق السوق وتخلت عن نظام الأسعار الثابتة بنهاية عام 1987 وقامت بتبني نظام مرن لتسعير نفوطها بحيث تربطها بمعادلات متغيرة مع أسعار النفوط في تلك الأسواق والنفوط الأخرى التي يجري تداولها في السوق الفورية مثل زيت دبي ، وبذلك حافظت على تنافس وتسويق نفطها عالمياً .

ولكن يختلف النفط عن السلع الأخرى من زاويتين أولاهما تأثير الحكومات على اعتبار أن قرارات الإنتاج في أهم المناطق لاتزال بأيدي الحكومات كما أن لحكومات الدول المستهلكة تأثير في قرارات الاستهلاك من خلال أدوات عدة منها التخزين الاستراتيجي والنظم الضريبية وغيرها .

أما الزاوية الأخرى فهي وجود ريع عال متضمن في سعر النفط ، بحيث إن أسعاره لا ترتبط مباشرة بتكاليف انتاجه بسبب نضوبه ودور التنظيم الاحتكاري (الشركات النفطية سابقاً وأوبك فيما بعد) في الإبقاء على ذلك الريع ، لذلك اتسم تاريخ النفط عموماً بالصراع للحصول على ذلك الريع والمحافظة عليه . وكانت أوبك قد حافظت على الريع من خلال تحديد أسعار لنفوطها حتى عام 1985 وبعد تخلي أوبك عن تلك الآلية للحصول على الريع وقيامها بتسعير نفوطها على أساس تنافسي ، استمرت بإدارة الإنتاج عن طريق نظام الحصص والسقف للمحافظة على الريع من خلال استمرار قيامها بدور المنتج المكمل Residual في السوق .

وقد اكتنفت آلية الحصص والسقف مشاكل عدة أدت في بعض الظروف إلى انهيار الأسعار واضمحلال الريع ، كما حدث عامي 1986 و1998 ، ولكن كان حل المحافظة على الريع واستعادة مستويات الأسعار بالعودة إلى تلك الآلية مرة أخرى بشكل أو بآخر ، وقد أدى هذا إلى الجدل حول جدوى تلك الآلية ومستقبلها في ظل نظام العولمة على المنافسة للحصول على حصص في السوق وفي ظل نظام تجاري تمثله منظمة التجارة العالمية لا يقبل نظام الحصص لإدارة السوق . هذا إضافة إلى الجدل حول مدى واقعية وجدوى تحديد حصص للإنتاج في ظل انفتاح قطاع الاستكشاف والإنتاج في العديد من الدول الأعضاء في أوبك للاستثمارات الأجنبية وتوسعة طاقاتها الإنتاجية وإمكانية استخدامها بغض النظر عن الحصص في أوبك بل دعا البعض إلى إنهاء دور أوبك وحلها باعتبارها تمثل مرحلة الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب وأن علاقات السوق النفطية قد تجاوزتها .

ولكن وضع العلاقة بين النفط ودور أوبك من جهة ومظاهر وشروط العولمة من جهة أخرى في إطار من التناقض والصدام غير مجد وغير صحيح ، فالعولمة لا تنهي دور التكتلات بل إن من مظاهرها إعطاء دور للتكتلات الاقتصادية التي ترعى مصالح أعضائها التجارية ، ومنظمة أوبك ، على الرغم من عيوبها وعدم وجود نظرة بعيدة المدى لأعضائها أو لهم كمجموعة ، تعتبر التكتل الاقتصادي المتاح الذي يحمي مصالح أعضائه النفطية . ومع أن قوانين منظمة التجارة العالمية ليست قاطعة بالنسبة إلى نظام حصص الإنتاج في أوبك ولم تؤثر في ممارسة الدول الأعضاء في أوبك لحقوقهم والتزامهم في منظمة التجارة العالمية ، إلا أنه حتى في حالة التناقض فإن هذا لا يمنع من العمل من خلال النظام التجاري العالمي لتوضيح دور نظام الحصص وأهدافه في تحقيق التوازن في السوق والمحافظة على الريع النفطي ، حيث إن النظام التجاري العالمي لا يعارض من حيث المبدأ وجود الريع والمحافظة عليه ، بل إن قوانين حماية الملكية الفكرية تهدف بشكل أو بآخر إلى المحافظة على الريع المتضمن بالسلعة أو الخدمة . كما أن افتراض أن انفتاح قطاع الإنتاج في بعض دول أوبك للاستثمارات الأجنبية يعني بالضرورة تخليها عن الحصص غير صحيح ، إذ

إن ذلك قرار سيادي للدولة سواء بعلاقتها التعاقدية مع الشركات المستثمرة أو بعلاقة قراراتها الإنتاجية بالسوق . لقد تزامن انفتاح فنزويلا للاستثمارات الأجنبية مع تجاوزها لحصتها في أوبك خلال الفترة 1995 - 1998 ، ولكنها لم تتردد في تخفيض الإنتاج عند انهيار الأسعار 1998 عندما تأثرت إيراداتها والاستثمارات الأجنبية لديها .

إن العولمة لا تعني انتهاء دور الحكومات الاقتصادية بل إعادة تعريف دورها واتخاذها القرارات في ظل المحددات العالمية واستغلالها المميزات النسبية لاقتصاداتها وقدراتها الإنتاجية وموقعها في الاقتصاد العالمي للحصول على أفضل الشروط من علاقات العولمة . وطالما أن النفط لايزال سلعة ضرورية لاقتصادات مستهلكيه ومنتجيه فإن التكتل في كلا الجانبين سيبقى بشكل أو بآخر . لقد كان لسياسات دول وكالة الطاقة الدولية في جانب الاستهلاك دور في التأثير بشكل أو بآخر في مجريات السوق خلال العقدين الماضيين وسوف تستمر في محاولة التأثير من خلال الوكالة أو من خلال حكوماتها أو شركاتها وهذا طبيعي . وبالمقابل فإن منظمة أوبك على الرغم من عيوبها تعتبر أهم تكتل نفطي يدعم موقع المنتجين في أنظمة التجارة والبيئة والطاقة الدولية [6] . إن النفط وصناعته لا يزال مصدر قوة لاقتصادات دول أوبك وبالأخص في مجلس التعاون ، وتشير معظم التقديرات العالمية إلى استمرار دور تلك الدول في تجارة النفط عالمياً للعقود القادمة . لذلك فإن التحدي الرئيسي يكمن في تدعيم مجالات وأطر تلك التجارة وطور النفط عالمياً ودور المجلس في علاقاته .

خيارات دول الخليج العربية في مجال النفط وعلاقاته

إن التحديات التي يواجهها النفي ستؤثر في الطلب والعرض منه وفي أسعاره وستؤثر بالتالي في الدول المنتجة والمصدرة له بدرجات متفاوتة اعتماداً على دور النفط في اقتصادات تلك الدول . ولدول الخليج العربية دور وثقل في علاقات النفط من خلال احتياطي يبلغ (570) بليون برميل وانتاج (18) مليون برميل يومياً وصادرات (16) مليون برميل يومياً تشكل (50) ٪ و(25) ٪ و(40)

(6) يقترح البعض الاستعاضة عن أوبك بتجمع نفطي للدول المطلة على الخليج العربي وفنزويلا فقط باعتبارها الدول ذات الاحتياطي والقدرات الإنتاجية العالية ، ويقترح البعض الآخر إقامة تجمع من الدول والشركات النفطية للتأثير في مجريات السوق . وكلا الاقتراحين غير واقعيين ، إذ إن تجمع دول الخليج وحدها يبقي حوالي ثلثي الإنتاج العالمي خارج إطار التنسيق الجماعي ويجعل تلك الدول تتحمل عبء توازن السوق ، أما تجمع الدول أو شركاتها الوطنية مع الشركات العالمية فهو إضافة إلى عدم إمكانيته عملياً لأن كلاً من تلك الشركات خاضعة لقوانين وأنظمة دولها المتفاوتة ، فإنه يغفل أن تلك الشركات (وطنية وعالمية) تتنافس فيما بينها للحصول على الأسواق وعقد التحالفات .

٪ من الاحتياطي والإنتاج والصادرات النفطية العالمية على التوالي (بيانات عام 1998) ولهذا أصبح للنفط دور مركزي في اقتصاداتها من حيث حصته في الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات السلعية أو إيرادات الميزانية ، لذلك فإن التغير في إنتاج وصادرات تلك الدول يؤثر في مجمل أوضاع السوق النفطية ، والتغير في قيمة صادرات تلك الدول يؤثر بالتالي في الأوضاع الاقتصادية والإمكانات التنموية فيها .

ومع أن الاعتماد على النفط مقيساً بكثافة استخدام النفط لكل وحدة من الناتج المحلي قد انخفض في الدول الصناعية بمقدار النصف من حوالي (29) برميلاً إلى أقل من (15) برميلاً لكل مليون دولار ناتج محلي (بالأسعار الثابتة) خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية مما جعل التغير في أسعاره ذا أثر ضئيل في اقتصادات تلك الدول . إلا أن كثافة الاعتماد على النفط في دول الخليج العربية مقيساً بحصته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم تسجل انخفاضاً مماثلاً إذ انخفضت في المملكة العربية السعودية مثلاً من حوالي (50) ٪ في أواسط عقد السبعينيات إلى حوالي (34) ٪ من عام 1998ولم تتغير حصته في الصادرات والإيرادات العامة بشكل كبير طوال الفترة في معظم دول الخليج العربية .

وقد جرت العادة عند تحليل أوضاع وآفاق السوق النفطية العالمية من قبل الجهات العالمية المعنية بذلك ، أن يجري تقدير العرض والطلب من النفط للمدى البعيد لعشر أو عشرين سنة قادمة من خلال نماذج في ظل حالة أساسية Base Case بافتراض معدلات نمو اقتصادي وأسعار معينة ومعدلات تحسن في الكفاءة وبافتراض بقاء الأوضاع في جانبي العرض والطلب على حالها Business as Usual . ويجري بعد ذلك وضع السيناريوهات المختلفة مثل سيناريو الأسعار المرتفعة أو المنخفضة أو سيناريو البيئة أو سيناريو انقطاع الإمدادات وغير ذلك واختبار تأثيرها في كل من العرض والطلب ، وتؤخذ تلك التوقعات لغرض الاسترشاد بها لتحليل اتجاه العلاقة ، ووضع السياسات المختلفة على نموها .

وقد تعرضت توقعات السوق للأجل الطويل لانتقادات عدة سواء بالنسبة إلى منهجيتها أو طبيعة الافتراضات التي استخدمتها وبالتالي نتائجها بالنسبة إلى الطلب المتوقع أو مستويات الأسعار أو درجة الاعتماد على نفط أوبك والخليج ، حيث اتضح مثلاً أن توقعات الارتفاع الكبير في الأسعار خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات لم تتحقق وكذلك توقعات الزيادة في الطلب ، فالذي حدث هو انخفاض في الأسعار بالقيمة الاسمية والحقيقية وكذلك انخفاض في الطلب وفي أحسن الظروف نمو متواضع فيه ، مما جعل الكثير من المحللين يقللون من أهمية تلك التوقعات وواقعيتها بسبب تأثرها بالظرف التاريخي الذي تتم فيه والجهة التي تقوم بها ، ولكن

أيـاً كانـت وجهـة النظر حيال تلك التوقعـات ونماذجهـا إلا أن الـدول الصناعيـة في وكـالة الطاقـة الدوليـة وكـذلك الشركـات العالمية قـد وضعت برامجها خلال العـقدين الماضيين من وحي تلك التوقعات التي كان يعـاد صياغـة سيناريوهاتها وتتغير المحددات الرئيسية Parameters لعلاقات جوانبها مـع الزمــن .

وفي الجـانب الآخر وعلى الرغم من تعدد السيناريوهات حول مسار السوق النفطية طوال العقود الماضيـة ، إلا أن الـدول المنتجـة للنفـط ومنهـا دول الخليج العربية بدت أقل استعداداً للتعامل مع المستقبل واحتمالاته من الـدول المستهلكـة . وقد ظهر هذا جلياً خلال تجربتي انهيار الأسعار عامي 1986 و1998 وتداعياتهمـا ، إذ أوضحت التجربتان مقدار اعتماد اقتصادات تلك الدول على ريع النفط . ومـع أن توقعـات السـوق النفطيـة للأمـد البعيـد لاتزال متأثرة بالفرضيـات وربما توجهات الهيئات القائمة بهـا ، إلا أنهـا تعتبـر مؤشـراً لاتجاه علاقات العرض والطلب وتأثير السيناريوهات المختلفة فيها وفي الأسعار . فإذا أخذنـا تقديـرات الحالـة الأساسيـة في كـل من نمـاذج وكالـة الطاقـة الدوليـة ومنظمـة أوبـك ووزارة الطاقـة في الولايـات المتحـدة والبنـك الدولـي وهي الجهـات الأربع الأكثـر متـابعـة لأسـواق الطاقـة عمـوماً والنفط بوجـه خـاص ، لاتضح تفاوت تقـديـراتهـا بشكـل كبيـر كمـا يتضـح مـن الجـدول رقـم (5) .

جدول رقم (5)

تقديرات العرض والطلب العالميين من النفط عام 2010

في الحالة الأساسية من مصادر عدة (مليون برميل يومياً)

ويتـراوح الفـرق في تقديرات الطلب بحوالي (4) مـلايين برميـل يوميـاً وفي الإنتـاج من خـارج

	الطلب العالمي	العرض من خارج أوبك	العرض من أوبك
وكالة الطاقة الدولية	94,2	50,0	43,7
وزارة الطاقة الأمريكية	93,5	51,7	41,5
البنك الدولي	87,9	48,0	40,1
منظمة أوبك	87,9	48,0	39,6

المصادر : World Bank (1995), OPEC (1999), EIA (1999), IEA (1998) .

أوبك بحوالي (3,7) مليون برميل يومياً مما يجعل التفاوت في تقديرات الإنتاج المتوقع من أوبك بحوالي (4,1) مليون برميل يومياً . ولكل من تلك التقديرات فرضياتها حول الأسعار ، ففي نموذج وكالة الطاقة الدولية يفترض السعر (17) دولاراً للبرميل بالقيمة الحقيقية طوال الفترة ، وفي تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية يفترض تزايد الأسعار بالقيمة الحقيقية بحوالي (6) ٪ سنوياً حتى عام 2007 وثباتها بالقيمة الحقيقية بعد ذلك إلى أن تصل إلى (21,3) دولار للبرميل عام 2010 . وتفترض تقديرات سكرتارية أوبك سعراً لسلة زيوت المنظمة عند (21) دولاراً للبرميل . وتختلف التقديرات عند تغيير الافتراضات أو استخدام سيناريوهات بديلة كافتراض أسعار أدنى أو أقل مثل نموذج وزارة الطاقة الأمريكية التي تستنتج مثلاً إنتاج أوبك بمقدار (7,7) مليون برميل يومياً عام 2010 في حالة افتراض الأسعار المنخفضة (14,6 دولار للبرميل طوال الفترة) وانخفاض في ذلك الإنتاج بمقدار (5) ملايين برميل يومياً عام 2010 مقارنة بالحالة الأساسية في حالة افتراض أسعار أعلى من الحالة الأساسية (26 دولاراً للبرميل) ، وفي دراسة أوبك ينخفض الطلب العالمي بمقدار (7) ملايين برميل يومياً في سيناريو تطبيق بروتوكول كيوتو للتغير المناخي عن طريق ضرائب الكربون ويزداد العرض من أوبك بمقدار (4) ملايين برميل يومياً مقارنة بالحالة الأساسية في حالة الأسعار المنخفضة . وفي جميع تلك السيناريوهات تتأثر إيرادات الدول المنتجة نتيجة تغير الأسعار وأحجام الإنتاج المترتبة على أي من تلك السيناريوهات وافتراضاتها .

ونظراً لمركزية النفط في اقتصادات دول الخليج العربية ، ومركزية تلك الدول في علاقات النفط العالمية باعتبار أن قرارات إنتاجها تؤثر في العرض العالمي وبالتالي في الأسعار ، فإن متابعة التغيرات في السوق ورسم السيناريوهات المختلفة والاستعداد لاحتمالاتها ضروري لكي تخطط تلك الدول للمستقبل وتتخذ السياسات الملائمة . أي أن على تلك الدول أن تتحرك من خلال نظرتين استراتيجيتين الأولى «لضمان الحاضر» عن طريق اتخاذ السياسات للمحافظة على النفط كمصدر رئيسي للطاقة والمحافظةعلى الريع الناتج عنه وزيادة حصة الدول في السوق العالمية وهذه الاستراتيجية قائمة على التحرك في أكثر من مجال وخصوصاً في الإطار العالمي للتنسيق مع الدول المنتجة الأخرى للمحافظة على الريع والمشاركة في الجهود العالمية حول البيئة وبناء تحالفات عدة مع الدول والصناعات المتضررة لتخفيض الأضرار الناجمة عن إجراءات صارمة تؤثر في النفط ، وبناء علاقات تجارية استراتيجية مع شركات النفط العالمية وغيرها للمحافظة على الأسواق وتوسعة استخدامات النفط ودوره .

أما الاستراتيجية الثانية فتقوم على «الاستعداد للمستقبل» باتخاذ السياسات لتنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر للإيرادات العامة ومحرك للنشاط الاقتصادي ، وهذه

الاستراتيجية تتطلب تحركاً داخلياً في المقام الأول لبناء القواعد الإنتاجية القابلة للاستمرار عن طريق تطوير الموارد البشرية والتعرف على القطاعات الرائدة في تحقيق معدلات نمو وتوظيف عالية تتوفر فيها الميزة النسبية . وفي هذا المجال لابد أن يكون للنفط دور في تنمية وتطوير تلك القطاعات باعتبار أن لدول الخليج ميزة نسبية في مجال الصناعات المعتمدة على النفط والغاز كمصدر للطاقة ولقيام الصناعات ، أي أن للنفط دوراً في استراتيجيتي ضمان الحاضر والاستعداد للمستقبل الأمر الذي يتطلب استيعاب علاقاته وتحدياته .

المراجـــع :

* هانس بيتر مارتن وهارالد شومان (1998) فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت العدد 238 .

* الحبيب الجناحي (1999) ظاهرة العولمة : الواقع والآفاق ، مجلة عالم الفكر - المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني أكتوبر/ ديسمبر ص 9 - 38 .

* جان فرانسوا جيانيسيني (1998) خفض التكاليف في نشاطات الاستكشاف والإنتاج ، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد الرابع والعشرون ، العدد 87 .

* عبدالخالق عبدالله (1999) العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر - المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر/ ديسمبر ص 9 - 39

* ماجد عبدالله المنيف (1997) البيئة العالمية والتغير المناخي وآثارها الاقتصادية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 25 العدد 4 .

* فتح الله ولعلو (1996) تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية ، منتدى الفكر الاقتصادي ، الأردن .

* Mustafa Babikr, John M. Reilly & Henry D. Jacoby (1990) Mitigating the Kyoto Protocol's Effects on Developing Countries, MIT, Discussion Paper, Cambridge, Mass.

* Dean Baker, G. Epstein and R. Poilin (eds) (1998) Globalization and Progressive Economic Policy, Cambridge University Press, Amherst.

* British Petroleum (BP/Amoco)(1997), Statistical Review of World Energy, June.

* Philip Bames, (1995) Oil Reserves: Concept, Sources and Interpretation, Oxford Journal of Energy Liferature, Vol. 1, No. 1, Oxford, U.K.

* James P. Bruce, Hoesung Lee and Erick F. Haites (eds) (1996) Climate change: Ecocnomic and Social Dimensions, Cambridge University Press, U.K.

* Gary Burtiess, Robert Lawrence, Robert E. Litan and Robert J. Shapiro (1998) Globaphobia, The Brooking Institution, Washington D.C.

* The Ecocomist, (2000) The World in 2000, U.K. January.

* Globalization and International Relations, International Relations Journal, Vol. 32 No. 3 July 1997.

* Edward M. Graham (1996) Global Corporations and National Goverments, Institute for International Economics, Washington D.C.

* John E. Helliwell (1998) How Much National Borders Matter? The Brokings Institution, Washington D.C.

* International Energy Agency, IEA (1998a) Energy Policies of IEA Countries, OECD, Paris
* International Energy Agency, IEA (1998b) Energy Outlook, OECD, Paris
* Catrinus J. Jepma and Mohan Munasinghe (1998) Climate Change Policy: Facts, Issues and Analyses, Cambridge University Press, U.K.
* Michael Klein, (1999) Energy Taxation in the 21st Century, Oxford Energy Forum, U.K.December
* Michael C. Lynch, (1994) Shoulder Against shoulder: The Evaluation of Oil Industry Strategy, Center for International Studies, Working paper, MIT, Cambridge, Massachusetts.
* Robert Mabro (1992) OPEC and the Price of Oil, Oxford Institute for Energy Studies, Oxford.
* Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) (1999a) Oil & Energy Outlook, 2020, Vienna
* Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) (1999b) Fuel Substitution in Road Transportation, Vienna
* Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) (1998) Annual Statistical Bulletin.
* Theodore H. Moran (1998) Foreign Direct Investment and Development, Institute for International Economics, Washington D.C.
* Petroleum Intelligence Weekly, PIW (1999a) Mergers and Acquisitions Soar in 1998, April 12.
* Petroleum Intelligence Weekly, PIW (1999a) PIW's Top so: How the Firms Stack Up, December 20.
* Dani Rodrik (1997) Has Globalization Gone Too Far? Institute For International Economics, Washington D.C.
* Dani Rodrik (1999) The New Global Economy and Developing Countries, Johns Hapkins University, Washing D.C
* UNCTAD (1996) World Investment Report, New york.
* The World Bank (1998) World Development Indicators, Washington D.C.
* World Petroleum Argus, WPA, (1999), Digesting The Mergers, December 20.
* World Trade Organization (1997) International Trade: Trends and Statistics, Geneva.

المناقشات

موضوع النقاش: **النفط والعولمة**

رئيس الجلسة: الدكتورة موضي الحمود

معد ومقدم الورقة: الدكتور ماجد المنيف

استعرض الدكتور أحمد بشارة مدير المشروع النقاط المقترحة لنقاش ورقة العمل المعروضة ، موضحاً ما يلي :

يستعرض الكاتب في بحثه القيم الجوانب المختلفة لأثر العولمة في النفط ، فبعد استعراض بياني مفيد للمفهوم الاقتصادي للعولمة (ص 1 - 8) يقوم الكاتب بتحليل تطور العلاقات الدولية في مجال النفط وكيف انتقل ثقل التأثير من الشركات الاحتكارية منذ مطلع القرن العشرين إلي قيام منظمة الأوبك وتبدل الأسعار والأسواق (ص 8 - 12) ثم ينتقل الكاتب للجزء الثالث من الورقة (ص 12 - 28) ليستعرض الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة على القطاع النفطي والدول المنتجة والمصدرة له ، وهي التي حددها بأربعة مجالات : التقدم التقني في الصناعة ، وإعادة هيكلة صناعة النفط ، والآثار البيئية لها ، والتغيرات المحتملة في أسواق النفط ، ليخلص إلى أنه لا تعارض بين السيادة على النفط والاستثمار الأجنبي فيه ، وأن للأوبيك دوراً مهماً في التكتلات الاقتصادية العالمية .

مما تثيره الورقة ، وقد يصلح كمحاور عند نقاشها نقترح ما يلي :

1 – هل يمكن لدول المجلس أن توفق بين حاجتها لتعزيز حصصها في الاحتياطي النفطي العالمي باستخدام التقنيات الحديثة بالتعاون مع مستثمرين أجانب دون الإخلال بالسيادة الوطنية على المكامن؟ .

2– هل من مصلحة دول المجلس كأكبر منتج عالمي المحافظة على الأوبيك وقيودها على الإنتاج التي تحابي الدول ذات الاحتياطي الصغير؟ أم البحث عن صيغ تحفظ لها مكانتها في الإنتاج؟ وما هو مستقبل الأوابك؟ .

3 – هل مطلوب من شركات النفط الوطنية في دول المجلس بناء تحالفات استراتيجية مع شركات نفط عالمية؟ أم هي حتمية يجب الاستعداد لها؟

4 – كيف لدول المجلس أن تحمي عوائدها من النفط أمام التطورات المرتقبة على بدائل النفط في قطاعي النقل والمواصلات؟ وكيف ستواجه القيود البيئية على الوقود الكربوني؟

الرئيس :

(قدم معد الورقة الدكتور ماجد المنيف)

د . ماجد :

إن الورقة حول النفط والعولمة ، تتناول أربعة أجزاء رئيسية :

أولاً : المفهوم الاقتصادي للعولمة .

ثانياً : البعد العالمي لعلاقة النفط .

ثالثاً : التحديات التي تواجه النفط في إطار العولمة .

رابعاً : خيارات دول الخليج العربي .

أولاً: المفهوم الاقتصادي للعولمة

عرضت الورقة أن العولمة الاقتصادية ليست حركة جديدة ، إذ كانت موجودة على مر العصور متمثلة في :

أ - تسارع معدلات ومستويات العلاقات الاقتصادية بين الدول والشعوب الذي يؤدي إلى :

1 - تغير نوعي في طبيعة العلاقات بين الاقتصادات الوطنية ، فحرية تخطي الحدود الجغرافية ودمج العالم سياسياً واقتصادياً أخذت مساراً تصاعدياً منذ بداية القرن العشرين ، وبالأخص في النصف الثاني منه .

2 - تأثر القرار الاقتصادي الوطني بالمحددات العالمية ، حيث إن مركزية علاقات السوق وعالميته بما فيها إزالة الحدود والقيود أمام انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ، فضلاً عن تبني آليات النظام الاقتصادي الحر ، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد ، تعتبر من الأسس التي تبنى عليها العولمة الاقتصادية .

3 - زيادة تأثير ودور المؤسسات المالية والتجارية العالمية البارزة الثلاث وهي ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، حيث ينتقل مركز القرار الاقتصادي من الجانب الوطني إلى العالمي ، ومن الشركات الوطنيةإلى الشركات العابرة للحدود .

4 - تغيير في قواعد اللعبة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

5 - تعديل ميزان القوى الاقتصادية محلياً وعالمياً ، فتغيرت القوة النسبية في الاقتصاد ، كما هو الحال في صناعة النفط ، والحديد والصلب ، وشركات الاتصالات .

ب - الآليات في المفهوم الاقتصادي للعولمة ، فهناك عدة ظواهر تتمثل في :

1 - نمو حجم التجارة وتنوعها .

2 - زيادة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود .

3 - تنامي دور الشركات عابرة الحدود .

4 - دور التكتلات الاقتصادية .

1 - فبالنسبة إلى نمو حجم التجارة وتنوعها بشكل ملحوظ ، لاسيما خلال العقود الثلاثة الماضية ، كما تغيرت خلال تلك الفترة مكونات واتجاه الصادرات الصناعية ، حيث ازددت حصص الدول النامية من الصادرات الصناعية من (5%) إلى (25%) ، وبينما كان (80%) من صادرات تلك الدول موادً أولية ، أصبح أكثر من (60%) من صادراتها سلعاً صناعية ، مع زيادة تجارة الخدمات بحوالي ثلاثة أضعاف ، وكان النمو الاقتصادي ونمو الصادرات بشكل رئيسي في دول شرق آسيا والصين .

2 - أما عن زيادة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود ، فسواء الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المالي ، ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر من متوسط سنوي (115) بليون دولار في نهاية الثمانينيات إلى حوالي (315) بليون دولار سنة 1995 ،

وبينما كان نصيب الدول الصناعية من تدفق الاستثمارات المباشرة (83%) سنة 1990 ، انخفض نصيبها من تلك الاستثمارات إلى (64%) سنة 1996 ، حيث ازدادت الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية من (34) بليون دولار بحصة (17%) إلى حوالي (100) بليون دولار بحصة (32%) ،

وبينما كانت الاستثمارات المباشرة تتجه تاريخياً من الدول الصناعية إلى الدول النامية وإلى قطاعات الموارد الاستراتيجية (البترول والمعادن) والزراعة ، يلاحظ أن الاستثمارات في ظل العولمة تتركز بشكل أكبر في القطاعات الصناعية ، والخدمات المالية ، والاتصالات ، حيث لا تتجاوز الاستثمارات في قطاعات الموارد الأولية والاستخراجية (10%) .

3 - أما تنامي دور الشركات عابرة الحدود ، متعددة الجنسيات ، فهو استمرار لدورها في التوسع للحصول على أسواق والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير ، إلا أن نطاق أعمالها

وأحجامها والمناخ التنظيمي الذي تعمل فيه تغير في ظل العولمة بشكل كبير ، وساعد في تخطي الحدود وتدعيم حركة التجارة ، وتقليص القيود على عمليات الاندماج ، فتنامى حجم ودور الشركات عابرة الحدود ، وزادت رؤوس أموال الأسهم فيها ، فقد بلغ جم رأسمال شركة ميكروسوفت (500) بليون دولار ، وارتفعت الأهمية النسبية لشركات المعلومات والبنوك ، مقابل الشركات الصناعية الكبرى مثل الشركات الصناعية الكبرى للسيارات ، والنفط .

4 – الجانب الرابع للعولمة الاقتصادية يتمثل في دور التكتلات الاقتصادية بين الدول في تسيير وتوجيه العلاقات التجارية أو التمركز في الاقتصاد العالمي ، ومن أهم هذه التكتلات في عقد التسعينيات ، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (التافتا) ، وتكتل الدول المطلة على المحيط الهندي (إيبك) ، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي وتقويته في مجالات عدة .

وهناك جدل اقتصادي حول العولمة الاقتصادية بمظاهرها الاقتصادية التي تؤدي إلى تغيير في أنماط العلاقات الاقتصادية ، تغيير «قواعد اللعبة» ، فهناك تناقض بين آلية المنافسة وتحرير الأسواق ، وأهمية التكتل .

جـ – إيجابيات وسلبيات انفتاح واندماج الاقتصادات الوطنية في العالم .

فالإيجابيات تتمثل في :

1 – كفاءة استخدام الموارد .

2 – استغلال الميزات النسبية .

3 – زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال فتح الأسواق .

4 – تقليص دور الدولة الاقتصادي وعلاقتها بالقطاع الخاص وبالمواطنين ، بما يتيح هامشاً أكبر من الحريات الاقتصادية .

5 – تحسين المركز التفاوضي للدول في صياغة الأنظمة التجارية والمالية الدولية .

أما عن السلبيات فهي :

1 – عدم التكافؤ بين الدول وبين الشركات ، أي أن العالم منقسم إلى دول متقدمة ودول نامية ، وشركات عملاقة ، وشركات محدودة ، فليس هناك تكافؤ سواء بين الدول أو الشركات .

2 – سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، وهذا الانتقاد صاحب قمة منظمة التجارة العالمية في سياتل في 1999 ، حيث تظاهر دعاة البيئة ، واتحاد العمال ، محتجين بأن العولمة تؤدي إلى

هدر الثروات الطبيعية وتدمير البيئة ، واستغلال العمالة الرخيصة في الدول النامية ، بما يؤثر في عمالة الدول الصناعية .

3 - الانتقاص من السيادة الوطنية أو من القرار الوطني ، كما هي الحال بالنسبة إلى النفط ، لأن القرار يرتبط بمؤثرات عالمية خارجية ، بما يؤثر في سياسات التنمية ، وخصوصاً لو أن القرار الاقتصادي الوطني يرتبط بصندوق النقد الدولي أو بمنظمة التجارة العالمية .

4- التأثير في الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاجتماعي داخل الدولة فربما تعمل على تغييره ، بما يؤثر في السياسات الاقتصادية ، وفي اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم .

ومع ذلك ، فالعولمة حقيقة قائمة ولا خيار لدول مجلس التعاون إلا التعامل معها ، **وهناك تحديات وفرص لدول مجلس التعاون ونقاط يجب أن تؤخذ في الاعتبار وهي :**

1 - أن النظام الاقتصادي العالمي متعدد الأقطاب ، فهو على خلاف النظام السياسي الذي يعتبر وحيد القطب تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت مستضيفة قمة منظمة التجارة العالمية في سياتل ، وما حدث فيها من احتجاج بيئي وعمالي ، في ضوء تعدد أقطاب الاقتصاد العالمي ، فهناك الاتحاد الأوروبي ، واليابان بجانب الولايات المتحدة الأمريكية .

2 - السياسات الملائمة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي في إطار من العالمية .

3 - إعادة تعريف دور الدولة الاقتصادي ، لا إنهاؤه ، فهناك اعتقاد بأن العولمة تعني إنهاء دور الدولة الاقتصادي ، ولكن في الواقع تعني إعادة تعريف دور الدولة في اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة .

4 - إدراك مواطن القوة والضعف ، ففي كل دول الخليج العربية ، يعتبر النفط مصدر القوة والضعف في آن واحد ، فالمهم كيفية الاستفادة من مواطن القوة ، وتلافي مواطن الضعف .

ثانياً- البعد العالمي لعلاقة النفط:

1 - دور حركة رؤوس الأموال الدولية في تطوير الإنتاج والاستهلاك .

لقد نشأ النفط في إطار علاقات عالمية ، فما كان يمكن أن ينتج أو يستغل إلا في هذا الإطار ، وخلال النصف الأول من القرن العشرين ، شكلت الاستثمارات الدولية في النفط ، الجزء الأكبر والأهم في حركة رؤوس الأموال الدولية خلال تلك الفترة .

2 - حرية تجارية عالمياً ، ففي ظل علاقات تتميز بحرية في التجارة والاستثمار الدوليين في النفط من خلال شركات نفطية كبرى متعددة الجنسيات ، بينما كانت هناك قيود على حرية السلع .

3 - كان النفط يشكل نسبة كبيرة (60%) من التجارة العالمية المنقولة بحراً سنة 1973 .

4 - دور التكتل للشركات أولاً ، ثم أوبك ، حيث تحولت السيطرة على النفط من الشركات العالمية إلى الأوبك والشركات والدول الوطنية ، وانحسار دور الشركات العالمية .

ويوضح الجدول رقم (1) من الورقة المعروضة ، مؤشرات تغير دور النفط عالمياً ، إنتاجاً واستهلاكاً وأسعاراً وتوزيع الحصص ، ويظهر تغير الدور النسبي للنفط ، ويبين فترة العصر الذهبي الذي عاشته الدول المنتجة للنفط فيما يتعلق بالإيرادات وارتفاع الأسعار ، كما يكشف عن الانحسار أو التحسن في البعض .

ثالثاً: التحديات التي تواجه النفط في إطار العولمة

1 - التقدم التقني .

2 - إعادة هيكلة صناعة النفط العالمية .

3 - اهتمامات البيئة العالمية وتداعياتها على النفط .

4 - التغييرات في أسواق النفط وعلاقات أطرافه .

التحدي الأول : التقدم التقني وانعكاساته على دور النفط وصناعته

أ - المجالات والآثار :

1 - تخفيض تكاليف الإنتاج عبر الزمن .

2 - زيادة حجم الاحتياطي وتنويع مصادر الإنتاج .

3 - تخفيض تكلفة تطوير المصادر البديلة للنفط .

فقد استفادت صناعة النفط من الثورة التقنية ، وكذلك من التغيرات الاقتصادية ، الأخرى لزيادة الاستثمارات ، فكان التطوير التقني له تأثير في تطوير التقنيات في صناعة النفط بمراحلها المختلفة ، فانتشر استخدام تقنيات المسح الثلاثي والرباعي الأبعاد ، والحفر الأفقي ، واستخلاص النفط المدعم في مراحل الاستكشاف والتطوير والإنتاج ، مما أثر في أحجام الاحتياطي وتكاليف الإنتاج ، فأثرت التقنية في مؤشرين رئيسيين ، الاحتياطي ، والتكاليف ، فقد ازداد حجم

الاحتياطي النفطي العالمي من حوالي (700) بليون برميل سنة 1985 إلى (1053) بليون برميل سنة 1998 ، وانخفضت تكاليف الاستكشاف وتكاليف التطوير ، وكذلك تكاليف التشغيل ، فاستطاعت الشركات البترولية السبع الكبرى أن تخفض تكاليف الاستكشاف في أعمالها من حوالي (7) دولارات للبرميل سنة 1985 إلى حوالي دولارين سنة 1995 ، وكذلك انخفضت تكاليف الإنتاج والتطوير في المياه العميقة في بحر الشمال وخليج المكسيك ، كما كان لخفض تكاليف إنتاج الزيوت الثقيلة غير التقليدية ، وتطوير تقنية استخدامها في توليد الكهرباء أثر في الأسعار والتخفيض السريع الكامن في سعر النفط تدريجياً .

ب - التوجهات المستقبلية :

من التحديات التي ستؤثر في استخدامات النفط وأثره خلال العقود الثلاثة القادمة ، تقنيات تحويل الغاز إلى سوائل ، بنزين ، وديزل ، مما يؤدي إلى مزاحم جديد لأحد استخدامات النفط ، كما أن هناك تقنية أخرى ستؤثر في مستقبل النفط ، هي تقنية تطوير السيارة الكهربائية أو خلية الوقود أو السيارة الهجينة لاستخدامها في قطاع النقل ، وهو ما يتمشى مع الملاءمة البيئية ، وسوف تشكل الأبحاث والاستثمارات حول الوقود والسيارات البديلة تحدياً كبيراً للنفط والدول المنتجة ، بعد التغلب على التردد في الاستثمار في السيارة البديلة .

التحدي الثاني : إعادة هيكلة صناعة النفط العالمية ، وتأثيره في أداء الصناعة ومستقبلها ، وفي الدول المنتجة وخياراتها

1 - الشركات كانت أسرع في التكيف مع المتغيرات .

2 - إعادة هيكلة العمليات .

فقد قامت الشركات النفطية الكبرى باتباع استراتيجية ، بعد فقدان السيطرة على احتياطيات منطقة الخليج العربي وفنزويلا في السبعينيات ، لتنويع مصادر الطاقة الشمسية والزيت غير التقليدي وغيرها ، وقامت الشركات النفطية الكبرى بالتكيف مع المتغيرات ، فتواصلت عمليات الاندماج بين شركات النفط العالمية ، ضمن مجال إعادة هيكلة عملياتها ، كالاندماجات بين شركات النفط العالمية ، ضمن مجال إعادة هيكلة عملياتها ، منها اندماجات بين شركتي (اكسون/ موبيل) ، وبين شركات (بريتيش بتروليوم/ أموكو/ آركو) ، وشركات (توتال/ فيتا/ إلف) ،

وقد كان هناك انعكاس لعمليات الاندماج ، وإعادة هيكلة العمليات ، حيث :

- ملكت أربع شركات عالمية (16%) من الاحتياطي ، و(26%) من الإنتاج ، و(35%) من طاقة التكرير ، فأصبحت :

- تكرر ضعف إنتاجها وتسوق ثلاثة أضعافه .
- امتلاكها التقنية والقدرات التمويلية .
- مجال للتحالفات الاستراتيجية .

التحدي الثالث : اهتمامات البيئة العالمية وتداعياتها :

تعتبر اهتمامات البيئة وسياساتها من أهم التحديات التي يتعرض لها قطاع وصناعة النفط ، حيث أخذت تلك الاهتمامات أبعاداً مختلفة ، وشملت مجالات عدة ، وأبرمت اتفاقات دولية حولها ، مما سينعكس على إنتاج واستهلاك وتجارة النفط ومنتجاته عالمياً ، فهناك :

1 - البيئة المحلية : التلوث ومواصفات المنتجات والناقلات والسيارات ، فهناك اهتمامات البيئة المحلية المرتبطة بتلوث الماء والهواء والسياسات تجاهها ، وخصوصاً في الدول الصناعية ، وهذه السياسات تؤثر في صناعة النفط ومواصفات منتجاته وأسواقه .

2 - وهناك اهتمامات البيئة الكونية (Global Environment) مثل التصحر ، وثقب طبقة الأوزون ، والتخلص من النفايات النووية ، والتنوع البيولوجي ، وانعكاسات ذلك على صناعة النفط .

3- وهناك أيضاً التغير المناخي ، والاتفاقيات الدولية التي تنظم ما تضعه من التزامات .

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (Fccc) من أهم الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1994 ، والتي تعتبر تتويجاً للعولمة البيئية ، وترتبط نصوصها وآليات تنفيذها بالنفط ومستقبله كمصدر للطاقة ، حيث تضع التزامات لتخفيض انبعاث الغازات الدفينة ومنها غاز ثاني أكسيد الكربون ، الناتج عن حرق الوقود الأحفوري والنفط أهمها ، مع وضع آليات وجداول زمنية لتخفيض الوقود الأحفوري ، كما حدد بروتوكول كيوتو الموقع سنة 1997 لخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري ، مما يؤثر في تخفيض الطلب والضغط على الأسعار .

التحدي الرابع : التغيرات في أسواق النفط وعلاقاته

- لقد أصبح تداول النفط يتم في الأسواق العالمية كأي سلعة عادية ، وتأثره بالعرض والطلب ، مع تطور الأسواق الفورية والآجلة والمستقبلية ، حيث تأثرت خاصية النفط كسلعة استراتيجية ، وقد انسجمت الدول المنتجة في أوبك وخارجها مع حقائق السوق ، وتخلت عن نظام الأسعار الثابتة بنهاية سنة 1987 ، وقامت بتبني نظام مرن .

ويثور تساؤل عن مستقبل منظمة أوبك في ظل نظام العولمة القائم على المنافسة للحصول

على حصص في السوق ، وفي ظل نظام تجاري تمثله منظمة التجارة العالمية لا يقبل نظام الحصص لإدارة السوق ، ففي الواقع ، العولمة لا تنهي دور التكتلات ، بل إن من مظاهرها إعطاء دور للتكتلات الاقتصادية التي ترعى مصالح أعضائها التجارية ، وإن منظمة أوبك - على الرغم من عدم وجود نظرة بعيدة المدى لأعضائها أو لهم كمجموعة - تعتبر التكتل الاقتصادي المتاح الذي يحمي مصالح أعضائه النفطية ، ولتوضيح دور نظام الحصص وأهدافه في تحقيق التوازن في السوق والمحافظة على الريع النفطي ، مع النظرة بعيدة المدى ، والاستعداد للمستقبل .

والنقطة الأخيرة ، هي خيارات دول الخليج في مجال النفط وعلاقاته ، بافتراض استمرار دور النفط عالمياً ، وما يتطلبه من استراتيجية وتنسيق أوبيك بين الدول المنتجة ، والنظر إلى الحالات البديلة ، وبناء السيناريوهات المناسبة في حالة ظهور متغيرات جديدة . . . . سيارات بدون نفط ، حتى مع استمرار انخفاض تكلفة الإنتاج .

فمن التحديات التي ستواجه دول الخليج ، كيف يمكن استمرار ضمان الحاضر ، بإبقاء النفط مصدراً رئيسياً للطاقة لأطول مدة ممكنة ، والمحافظة على ، وزيادة حصة المنطقة في السوق النفطية . . . ، كيف يمكن لصناعات النفط في دول مجلس التعاون أن تعقد التحالفات ، وتطوير صناعة النفط لديها ، والتفاعل مع التحالفات العالمية ، ومع الاستعداد للمستقبل ، بالعمل على تخفيض اعتماد اقتصادات دولها على النفط وإيراداته ، وتطوير الإيرادات والقطاعات البديلة لضمان المستقبل .

وشكراً ،

الرئيس :

شكراً للدكتور ماجد على طروحاته .

وقد ألقت الورقة الضوء على الجانب الاقتصادي للعولمة دون الجوانب الأيديولوجية أو التقنية ، وأشارت إلى الآثار السلبية للعولمة ، وما هناك من تحديات ، ويتطلب الأمر توضيح رأي الكاتب بشأن السيناريوهات المستقبلية ، وعلى الأخص :

- تحديد عمر افتراضي للنفط .
- تحديد أثره في الميزانيات .
- المواد البديلة وأثرها في وضع النفط ، ووضع دول المنطقة .

- بيانات الاحتياطيات ، ومدى صدق التقدير .
- التوجه المستقبلي هو الاستثمار في قطاعات عديدة أهمها الاتصالات والمعلومات ، والنفط ليست له أولوية في ذلك .

جاسم السعدون :

شكراً على الورقة وما تضمنته من ثقافة نفطية ، وهناك ثلاث ملاحظات :

1- استعرضت الورقة في بدايتها تسارع العولمة حتى سنة 1995 ، وأعتقد أن ما حدث بعد ذلك في هذا المجال يستحق النظر .

2 - كان يفترض للكاتب رأي فيما يحدث من قدوم شركات النفط الأجنبية للمشاركة في قطاع النفط ، فهو أمر في غاية الحساسية مع تباين المواقف بين دول الخليج ، مما يقتضي المناقشة في المنتدى ، إذ تتناقض بين الرفض القاطع ، والقبول الكامل .

3 - قضية أنه منذ سنة 1980 لم يصدق سيناريو نفطي واحد ، فمن الحصافة أن نتعامل مع أسوأ سيناريو بما في ذلك توقعات نضوب النفط ، والمدة الافتراضية لذلك ، ويمكن إعادة مناقشته بعد سنة أو سنتين .

د . سعد الزهراني :

فيما يتعلق بالأسعار ، هناك عوامل تتحكم في أسعار النفط ، فهناك الدول المصدرة ، ومنظمة الأوبيك ، ومنظمة التجارة العالمية ، فما مدى تأثير العولمة في هذه العوامل وفي الأسعار؟ .

سعد عكاشة :

إن التغيرات التي صاحبت حركة أسعار النفط ، لم تؤثر في سعر النفط الروسي وانخفاض استهلاكه وإنتاجه ، فما هو تأثير التطورات التقنية في دول الخليج ، حيث إن (98%) من إيراداتها من النفط ، فإذا وجدت سيارة تسير بدون بترول ، ستؤخر عملية الإحلال للنفط ، فنرجو السماع عن تأثير العولمة ودخول الشركات العالمية في الاستثمارات النفطية .

د . عبد الخالق عبد الله :

1 - يثور تساؤل عمن يحدد سعر النفط في ظل العولمة الاقتصادية ، حيث إن النفط منذ اكتشافه حتى الآن ، كانت له صفة احتكارية ، ثم أصبحت الدول المصدرة أو الشركات تحدده لاعتبارات ليست اقتصادية فقط ، فقد تكون سياسية ، فهل سيظل ذلك بيد الدول المنتجة ،

أم سيتأثر بالانفتاح ويتعرض لتخفيضات نتيجة للعولمة؟ فمن المهم معرفة ذلك ، لأن سعره يؤثر في اقتصادات الدول المنتجة .

2 – الاعتبارات البيئية لم تعد مختلفة ، فيبدو أنها عوامل أساسية ، ونحن في الدول المنتجة ، ننظر إليها وكأنها مؤامرة مدبرة ، مع أنها تعود إلى الاستعمال المكثف ، فهل علينا أن نطور نظرتنا إلى ذلك البعد البيئي تمشياً مع توجهات واهتمامات العالم بالبيئة ، حتى تكون حكوماتنا على إدراك لحقيقة هذه العوامل وأسلوب التعامل معها .

عامر التميمي :

لقد كان للنفط دور في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، أدى إلى إمكانية عولمة اقتصادية ، فهل سيكون له تأثير في قضية ملكية الثروة النفطية في الدول المنتجة ، وفي حقوق الملكية؟ خصوصاً كان لنا موقف في بداية السبعينيات مع الشركات المنتجة في دولنا .

– البيان عن الاحتياطيات ، قد يكون أقل بكثير عن الواقع ، وهناك حالياً توجه إلى تسييلها للحصول على إيرادات أكثر لدول النفط ، ويثور تساؤل عن مدى إمكانية الإبقاء على الموارد النفطية ، فهناك التسعير ، ويبدو أن الأوبيك تستطيع الكثير في تحديد أسعار النفط ، أو المحافظة على ثباتها ، ولكن السؤال ، ما هو السعر المناسب للنفط؟ فقد يحدث تضخم نتيجة ارتفاع الأسعار في الدول الصناعية ، أو يؤدي إلى البحث عن بدائل أخرى ، أو البحث عن آبار نفطية في مناطق أخرى ، ويهم الدول المنتجة الحفاظ على استقرار الدول المستهلكة ، حتى تستطيع تحديد السعر المناسب .

عبد المحسن تقي :

أركز على جدول (1) بالورقة ، الذي يتضمن بيانات عن حصص الإنتاج والأسعار ، وقد تحتاج الأرقام إلى مراجعة ، وأعتقد أن السعر المناسب هو الذي يمكن أن تحدده الدول المنتجة للبترول ، فليس هناك قلق من استمرار دول النفط في تحديد حصص الانتاج ، ولا يبدو ، خلال العشرين سنة القادمة ، أن ينخفض الاستهلاك العالمي .

وقد انخفضت تكلفة الإنتاج نتيجة للتطور التكنولوجي ، ويخيفني في الجدول تذبذب حصة أوبيك في الانتاج العالمي ، وأنه من الطبيعي دخول منتجين جدد ، في حالة رفع الأسعار ، مما يؤدي إلى انخفاض حصة أوبيك ، فيقتضي التصرف في إيرادات النفط في مجال التنمية الاقتصادية ، تلافياً للهدر ، حيث إن الدعوات إلى ترشيد الإنفاق تتلاشى بعد ارتفاع الأسعار .

عبدالوهاب التمار :

علينا التجاوب مع التطورات التي تحدث حولنا ، والتفكير في كيفية التعامل والمشاركة في قيادة حركة الحياة . . . ، كيف يمكن للمنطقة أن تستثمر السلعة الخاصة؟ . . . ذلك بالمشاركة الإيجابية في الحوار ، واختيار الدور المناسب ، بحيث تلعب المنطقة دورها الطبيعي لحماية مصالحها ، ليس بالحصول على أكثر شيء ، ولكن بتحصين موقعنا ، وألا نهمش من جديد في تحديد المساهمة ، بحيث يكون لنا دور فاعل ، مع اتخاذ القرارات الوطنية المناسبة .

عجلان الكواري :

أرى أن النفط أقل تأثراً بالعولمة ، لأن الشركات تكون محتكرة (100%) لتقنية منتجات النفط وعملياته ، فالعولمة تعتبر قديمة بالنسبة إلى النفط .

وهناك الاتفاقيات الجديدة في مجال النفط ، بزيادة التخصيص ، وزيادة مساهمات الشركات الكبيرة (Production sharing) ، وأثرها في الإنتاج والأسعار ، وهل من مصلحة الأوبيك تضمين النفط ضمن المفاوضات القادمة مع منظمة التجارة العالمية (WTO)؟ .

وإن تعريف الاحتياطي حالياً ، يختلف عما كان عليه في السبعينيات ، فإن الاحتياطيات فيها بعض المبالغة .

د . علي الكواري :

أشكر الزميل الدكتور ماجد المنيف على ورقته القيمة وجهده الطيب المحفز للتفكير ، وفي تقديري أنه من المفيد لو أن الباحث حدد في بداية دراسته المسارات المحتملة للأوضاع النفطية ومستقبل أسعار النفط في ظل العولمة ، وقام باستشراف سياسات نفطية وطنية يمكن لدول المنطقة أن تتبناها في مجال البحث والتطوير والإنتاج وما يرتبط بها من علاقات مع شركات النفط والدول المستهلكة والدول المنتجة ، وكذلك قام باستشراف الفرص البديلة المتاحة للمنطقة في مجال دمج الغاز الطبيعي والزيت الخام في الاقتصاد الوطني والإقليمي من خلال الاستفادة من الميزات النسبية التي يتيحانها للمنطقة والتي يمكن أن تتحول مع التوسع في التصنيع وما يرتبط به من تنمية تقنية وخبرات تسويقية وتجارية واستثمارية ، إلى ميزات تنافسية تساعد المنطقة على بناء القاعدة الاقتصادية البديلة للاعتماد على ريع صادرات الزيت الخام والغاز الطبيعي المسال . إن تحديد مسارات الأوضاع النفطية واستشراف السياسات المتاحة هو الأمر الهام بالنسبة إلى المنتدى وما يسعى إليه من بلورة فهم مشترك أفضل بين أعضائه حتى يقوم كل منا بشكل مباشر وغير مباشر في التنبيه

إلى التحديات التي تطرحها العولمة بالنسبة إلى النفط والفرص التي تتيحها ، وفي تقديري أن ظاهرة العولمة بالنسبة إلى دول المنطقة تطرح الحقائق والتساؤلات التالية :

أولاً : إن ظاهرة العولمة أمر محسوس وتأثيراتها في مختلف نواحي الحياة ومنها النفط لا مناص منها وليس لدول المنطقة وشعوبها إلا التعامل معها ، لذلك يجب أن يتم التعامل معها بوعي ومن منطلق الدفاع عن المصالح الوطنية وهذا يتطلب تنمية إرادة مجتمعية تسمح بقيام إدارة عامة وإدارة اقتصادية في القطاع العام والقطاع الخاص ، على مستوى تحديات حرية التجارة والاستثمار الأجنبي والتوظيف الكثيف للمعرفة والتقنية ، إن دور الدولة في عصر الانفتاح يتغير ويصبح أكثر تعقيداً وأكبر أهمية فهي المخطط الاستراتيجي (التخطيط التأشيري من خلال السياسات المالية والاقتصادية والتجارية وليس التخطيط الشامل) والضابط للاعبين على الساحة الاقتصادية ومنهم خبراء خبثاء بكيفية امتصاص دم اقتصادات الدول وتركها لقمة سائغة للانهيارات الاقتصادية مثلما حصل في شرق آسيا والمكسيك وغيرها . إن الدور التنظيمي للحكومة باعتبارها راعية وحامية للمصلحة العامة والعولمة يتطلب أن يكون على مستوى المخاطر التي يطرحها الانفتاح الاقتصادي والعولمة والفرص التي يتيحانهما ، والدعوة إلى تراجع دور الدولة قد تكون مبررة في مجالات قيامها بالإنتاج المباشر إذا كان هناك من يقوم بذلك أفضل منها ، وليس في دورها التنظيمي الرقابي الذي يجب أن يكبر ويصبح أكثر فاعلية .

ثانياً : العولمة وانفتاح مجالات الاستثمار في النفط والغاز وحرية التجارة سوف تعمل في المدى الطويل على تلاشي ريع النفط الذي هو العمود الفقري لاقتصادات دول المنطقة ، وذلك بسبب التقدم التقني وانخفاض تكاليف تطوير وإنتاج النفط في المناطق الصعبة من ناحية ، وبسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج في المنطقة لتقادم الحقول وسوء الإدارة ، ومن هنا فإن الأسعار الراهنة 25 دولاراً للبرميل لا تتعدى 3 دولارات بأسعار عام 1974 ، ومع ذلك فإنها أسعار مرتفعة ويصعب الاحتفاظ بها لمدة طويلة ، ومن هنا لا مناص لدول المنطقة من التحول من الاعتماد على ريع صادرات النفط الخام إلى الانتقال التدريجي لبناء قاعدة اقتصادية بديلة تستفيد من الميزات النسبية التي يتيحها وجود الغاز الطبيعي والنفط الخام وتحولها تدريجياً إلى ميزات تنافسية ، وفي هذا المجال لابد أن تهيأ الفرص الاستثمارية الحقيقية في كل القطاعات ومنها قطاع النفط والغاز لدخول القطاع الخاص الوطني المنتج ، فالقطاع الخاص في المنطقة لديه استثمارات خارجية تقدر بحوالي 850 مليار دولار يمكن أن يوظف أرباحها السنوية ويعيد جزءاً منها إذا توفرت فرص استثمار حقيقي ، ولعل تبني

سياسات اندماج إقليمي وتكامل عربي توسع مجالات الاستثمار في القاعدة الاقتصادية البديلة للاعتماد على ريع النفط ، وأخيراً فإن اندماج المؤسسات الوطنية والإقليمية المالية والصناعية والتجارية والمهنية سوف يساعد على بناء شركات قادرة على المنافسة في الداخل والخارج .

ثالثاً : الأوبك دورها أجدى حيث تتوجه لتعزيز تعاون المنتجين في مجال السياسات النفطية الوطنية ومنها دمج النفط في الاقتصاد الوطني والقيام بتصنيعه ، وهذا ما حصل في منتصف الستينيات حتى مطلع السبعينيات ، أما دورها في مجال احتكار سوق النفط وفرض أسعاره فإنه دور لا يمكنها القيام به ومواجهة منظمة الطاقة الدولية التي سبق أن تبنت ، تحت سمع الأوبك وبصرها ، استراتيجية تقليل الاعتماد على واردات النفط الخام بشكل عام ومن دول الأوبك بشكل خاص دون أن تستطيع الأوبك أن ترد باستراتيجية تقليل الحاجة إلى تصدير النفط الخام بشكل عام وإلى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بشكل خاص .

د . فهد الدوسري :

هناك جانبان :

الأول ، علاقة البترول بالتنمية ، وأهمية تقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام ، وزيادة القيمة المضافة ، مع أهمية دمج البترول في الصناعة التحويلية والاقتصاد المحلي .

الثاني ، أهمية استغلال البترول استغلالاً كفئاً ، فإن الدين أو العجوزات التي تراكمت في المالية العامة ، لها جانبان :

أ – إيرادات البترول ، وهناك عدة عوامل ومؤشرات ويمكن زيادتها في رفع القيمة المضافة .

ب –عدم الكفاءة في الأداء ، والزيادة في الإنفاق الحكومي والهدر ، مما يقتضي ترشيد الإنفاق ، وزيادة الكفاءة في الإدارة الحكومية .

د . منيرة فخرو :

فيما يتعلق بتطوير السيارة الكهربائية ، فقد قرأت في مجلة (Foreign Affairs) عن تقنية جديدة هي الأثينول الذي ينتج عن تفاعلات الأشجار ومخلفات الزراعة ، ويجري تطويره في البرازيل ، وله مزايا عديدة ، فلا يؤدي إلى تلوث ، ويفيد الفلاحين ، حيث يبيعون مخلفات الزراعة ، مما يضاعف دخل الفلاحين .

د . ناصر القعود :

الورقة تعتبر خلفية ممتازة لمناقشة السياسات النفطية في ظل العولمة ، وبالذات الاندماجات بين الشركات النفطية الكبرى ، وبالنسبة إلى النفط ، فقد عايش العولمة منذ البداية تبعاً لطبيعته إنتاجاً واستخداماً واستغلالاً وتسعيراً ، وهنـاك التسعير وكيفية توزيع الريع ، وكذلك أثر التسعير داخل الـدول المنتجة ، وداخل الأوبيك .

وتثور تساؤلات أيضاً عن تنويع مصادر الدخل ، ومدى إمكانية تحييد النفط للاستفادة من منتجاته ، أم أنه بطبيعته يخضع لمؤثرات عدة؟ أخذاً في الاعتبار أن التطور التقني سيفيد قطاع النفط في تقليل التكلفة ، ويتيح الاستفادة من التقنيات الحديثة في صناعة النفط بمراحلها المختلفة .

جاسم مراد :

السؤال ، عن البترول المستخرج ، هل إضاعته كسلعة ، أم الاحتفاظ به كثروة وطنية ، مع التركيز على الصناعة؟ .

بالنسبة إلى العولمة والقطاع الخاص ، فإن الرأسمالية لدى الشيوخ ، وإن البحرين فيها حوالي (200,000) أجنبي ، معظمهم عمالة آسيوية ، الواحد منهم يأكل وجبة ويرسل ما تبقى من أجره إلى أهله ، فيستنفدون حوالي (240 مليون) دينار بحريني سنوياً ، فلمصلحة من هذا؟ وإن البترول يستنفد في البحرين منذ عام 1932 ، وإن الأجنبي لن يستثمر . . . ، ويجب أن يكون البترول لأهل البلد واقتصادها ، فإن الوضع الحالي فيه هدر وخسارة لأهل البلد .

د . علي فخرو :

عند مناقشة موضوع التحديات التي ستواجهنا من دخولنا في عالم العولمة ، بوصفه ليس اختياراً ، هناك تحد يتعلق بمطلب العولمة من الشركات ، بمعنى أن العولمة لها متطلبات من الاندماجات ، بحيث تكون للشركة قدرة على المنافسة ، وذلك يتطلب :

1 – ألا يكون فيها فساد .

2 – أن تكون عالية الكفاءة ، لا بيروقراطية أو فكر متحجر .

3 – أن تكون فيها شفافية القيادة ، وقراراتها بناء على دراسة من العلماء والفنيين .

4 – أن تكون قدراتها التنافسية من خلال النظر إلى التطورات التقنية المستقبلية .

وعلى ضوء ذلك ، نحن في المنطقة ، إما لدينا شركات نفط ، أو حكومات نفط ، والشركات مرتبطة بالإدارة الحكومية ، فهل تلك الصفات موجودة أم لا؟ إذا كانت موجودة ، فهل هي قادرة على التحديات؟ فيجب ذكرها في الورقة لمواجهة العولمة .

د . ماجد المنيف :

شكراً على ما طرح من نقاط ، يتعرض بعضها لمعلومات ، وبعضها تساؤلات عن بعض أمور عامة :

- ففيما يتعلق باستكمال البيانات بعد عام 1995 ، فقد اختفت أربع شركات عالمية واندمجت معاً ، وقد حاولت التغطية ، ويمكن الاستكمال .
- الأرقام . . . تضاعفت من سنة 1990 إلى سنة 1994 ، ثم إلى سنة 1998 .
- السيناريوهات البديلة ، لم تتضمنها الورقة ، وأعكف على إبراز السيناريو المناسب ، وقد يكون ذلك أوسع من نطاق الورقة .
- البيئة واعتباراتها ، وسؤال عما إذا كانت مؤامرة ، فإن العولمة إذا كانت حقيقة ، فإن البيئة أيضاً حقيقة .
- التغير المناخي ، هناك اتفاقيات دولية ، وكانت المشاركة النفطية محدودة ، ويجب التفاعل مع المتغيرات ، ومع النظام البيئي العالمي ، فعلينا المشاركة في صياغة هذا النظام .
- تقدير الاحتياطيات والمبالغة فيها ، فإن التطورات أدت إلى القول بالاختلاف حول الكم أو المدى .
- الاثينول ، أنتجته البرازيل ، ولا يمكن إنتاجه إلا بدعم من الدولة ، فقد أعطوا إعانات للمزارعين ، ويرتبط الأمر بالسعر ، فكلما قل السعر يزيدون الإعانات .
- إن النفط مصدر قوة وضعف ، فالمهم كيف تزيد مصدر القوة ، فإن الضعف في أنه المصدر الرئيسي للدخل في دول المنطقة ، فهو بوصفه أصلاً يدر دخلاً ، فكيف يمكن للدول الاستفادة منه ، ببناء صناعة نفطية وطنية قادرة على المنافسة ، ومنسجمة مع الشفافية ، وفتح أسواق جديدة ، وعقد تحالفات مع الشركات العالمية أو قطاعات الصناعة ، وتطوير صناعات مرتبطة بالنفط .
- حول السعر الأمثل للنفط ، وما يؤثر في تحديده ، فحتى في مرحلة سيطرة الشركات والحكومات ، فإنه يعتمد على العرض والطلب ، فقد ارتفع في الثمانينيات نتيجة قوى

ضغط ، ففي جانب الطلب ، عندما ارتفع سعره ، كان للحكومات دور في البحث عن بدائل .

- تكلفة الإنتاج مرتفعة في دولنا مع حاجتها إلى إيرادات ، فلم يرتبط السعر بالتكلفة الإنتاجية ، ولكن بحاجتها ، والمهم هو التحدي . . . كيف أحافظ عليه لمدة أطول .

- العولمة لا تنفي التكتلات ، فلا تلغي دور وكالة الطاقة الدولية أو دور أوبيك للتنسيق وحماية الدول المنتجة ، فالمهم هو تدعيم دور الدول المنتجة ، والاستعداد للمستقبل بالقطاعات البديلة .

الرئيس :

شكراً للباحث على جهده ، وأشكر الجميع .

مناقشة عامة

رئيس الجلسة: الدكتور عبدالعزيز الجلال

الرئيس :

بسم الله ، أرجو أن تكون جلستنا لهذا اليوم مثمرة ، ومتوجهة نحو هدف : ما العمل؟

كانت فكرتي عن العولمة ، أنها ليست شيئاً جديداً ، وإنما هي تنافس بين الأفراد وبين الدول ، ولكنها أخذت توجهات للصراع بين الدول ، فقد تكون فيما بين الدول أو داخل الدولة ، تبعاً لقدرات الدول على المنافسة والتعامل فيما بينها ، في ضوء توازن المصالح ، فذلك لا يختلف عما قاله أساطين العولمة ومتابعوها .

وهناك بعض ملاحظات قبل بدء النقاش :

- العامل البارز في العولمة هو الاقتصاد .
- تحمل العولمة بذور التطور والمنافسة داخل كل دولة ، وبذور الصراع فيما بين الدول ، فمثلاً تظاهرات سياتل ، جزء من تناقضات العولمة داخل الدولة المسيطرة ، ربما ننظر إليها على أنها لرفع الظلم عن عمال الدول النامية ، ويمكن أن ننظر إليها على أنها تستهدف حرمان الدول النامية من ميزتها النسبية وهي رخص العمالة وما يجلبه لها من ميزة نقدية ، حتى لا ينتقل النشاط الاقتصادي خارج أمريكا ، ومن ثم ارتفاع نسبة البطالة فيها .

وهناك نقطة لم تأخذ حقها من البحث والنقاش . . . لماذا النفط خارج منظمة التجارة الدولية؟ وما هو الوضع الأمثل لدول الخليج؟ ومتى يكون الوقت والظروف أنسب لشمول النفط داخل أنظمة المنظمة؟

يتضح من نقاش الأمس ، أن هناك تقبلاً للعولمة وترحيباً بها ، لجوانبها المضيئة ، وأن هناك حذراً وتوجساً لجوانبها السلبية ، ولذلك يجب التركيز على الشروط والإجراءات اللازمة للإصلاح في جميع جوانبه ، اقتصادياً وسياسياً وإدارياً واجتماعياً (التعليم - الثقافة) للاستفادة من العولمة من جانبها الاقتصادي ، وهو المتاح ، وما يتوقع أن يجره هذه الجانب من فوائد سياسية واجتماعية وإدارية .

ما هي الإجراءات المتاحة للإصلاح ، لتأهيل المنطقة للاستفادة من العولمة ، وكيف يمكن وضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ؟

هل يمكن أن يقوم مجلس التعاون بالدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي تجاه العولمة مع الدول الأخرى ، وفيما بين دوله؟ هل يمكن أن يقوم بذلك مع بقاء أوضاع دوله كما هي؟ ومع بقاء صلاحياته ونظمه وهياكله وتمويله كما هي؟

أنور النوري :

بالأمس ، استمعنا إلى حديث عن الأوراق ، على الرغم مما بذل فيها من جهد ، لكني أرى أنها لم تضف شيئاً جديداً إلى ما يجب ، فأعتقد أن العولمة أكثر من ذلك ، فهي ليست شيئاً معيناً نستورده أو نسيطر عليه ، فهي مفاهيم تجتاح العالم ، ومثل المفاهيم الاقتصادية ، المفاهيم الثقافية ، مفاهيم السيادة .

في دول أوربية . . . حزب يفوز في الانتخابات ، حزب الحرية ، ليعلن أنه سيتبنى القيم الديمقراطية ، إنه سيتبنى مفاهيم جديدة تتناسب مع المتغيرات .

مفهوم العولمة الآن ، أن الطفل (10 - 15 سنة) في منزله يستطيع أن يتابع مفاهيم جديدة غير مفاهيمنا التي تربينا عليها .

كيف ، في مفاهيمنا الاقتصادية حتى الآن ، نناقش هل تسمح للأجنبي بالاستثمار لدينا؟ العالم يتطور سريعاً . . . شاب كويتي فتح حساباً مع بورصة أمريكا ، أسرع منه مع شركة المقاصة في الكويت! كيف ستنعكس العولمة على مفاهيمنا وأمورنا؟ نتكلم عن الدخول فيها من عدمه ، للاستفادة أو لا ، إذا تقبلتها ، وعملت على تغيير ما بنفسك ، تتعامل وتتعايش معها ، وإلا تتجاوزك وتصبح على الهامش .

والعولمة شيء متدرج ومتطور ، وبوادرها موجودة ستنعكس على برامجنا التربوية ، وقيمنا وما هو مقدس وغير مقدس ، ويتعذر رفض هذا وقبول ذاك . . . فالعالم مثلاً يفرض علينا التطبيع ، فعلينا تغيير ما بأنفسنا للتعايش مع ظروف العولمة ، فلا يقال إن ظروفنا الاقتصادية ترفضها .

يا ليت طرح الموضوع بطريقة مختلفة ، ويتولى شخص من خارج المنطقة ، من أي جنسية ، أن يوضح في ورقة واحدة تفاصيل التفاصيل ، ونناقشها ، فقد نصل إلى صورة أفضل مما وصلنا إليه .

سعد عكاشة :

أود في البداية أن أعبر عن شكري وامتناني للمنسق العام على دعوته لي للمشاركة في هذا اللقاء الممتع وأن أهنئ القائمين على إعداده لزخامة المحتوى وحسن التنظيم ، وأنوه بدور مدير

المشروع الدكتور أحمد بشارة ومعدي الأوراق على تحضير وتقديم المادة العلمية الممتازة التي أثرت مخيلتي وللإخوة على النقاش المفيد .

سيدي الرئيس ،

لا أريد أن أطيل في مداخلتي وأستعرض ما دار في الأمس في الجلسات الثلاث أو محتوى الأوراق المقدمة ولكنني سأبدأ في تدوين ثلاث بديهيات :

أولاً : إن العولمة ، ظاهرة كانت أو أيدلوجية ، هي تعبير عن واقع يحدث الآن في العالم وأننا ككافة البشر نشارك فيها ويجب أن نحرص على أن تكون مشاركتنا مفيدة لمجتمعنا وأن نفرط في الحذر مما سيكون ، ونركز جهودنا على تجهيز أنفسنا ومجتمعاتنا لكي نستفيد من الفرص المتاحة من هذا التطور الجديد في المجتمع الإنساني .

ثانياً : إن التقنيات الحديثة في الاتصالات والمعلومات وانكماش حدود حرية التحرك للمال والمعرفة والمواد والبشر ، بل تقارب وجهات النظر بين المجتمعات الإنسانية من حيث الحرية والعدالة وسيادة القانون تجعل فرص التقدم السريع أكثر واقعية للذين يعدون أنفسهم للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة ، فعلى سبيل المثال لن تحتاج دولة نامية أن تمر بمراحل التحول الكلاسيكية إذا وفرت البنية الأساسية لمواطنيها وأوجدت المناخ الملائم للاستثمار .

ثالثاً : إننا لسنا في خطر على حضارتنا وديننا ومعتقداتنا بسبب هذه الظاهرة أو لأن ظواهر الحضارة السائدة تبدو وكأنها نابعة من الغرب ، فهذه حالة أزلية أن المجتمعات المتقدمة في مرحلة ما في التاريخ تقلد من قبل المجتمعات الأخرى الأقل تقدماً في نفس الحقبة التاريخية ، والجديد في الأمر في عصرنا هذا ، هو أن فرصة الاتصال بين الحضارات أصبحت مفتوحة لكافة البشر في آن واحد ولم تعد قصراً على الطبقة المهيمنة في كل مجتمع ، ولا أريد أن أدخل في الأمثلة عبر التاريخ ، ويكفي أن أشير إلى أن المجتمعات الأوروبية في وقت من الأوقات ، كانت تقلد بعض الظواهر الحضارية التي كانت ممارسة في بغداد أو قرطبة .

ولكنني أريد أن أؤكد أننا حُبينا والحمد لله بقرآن يحفظ لنا ديننا ولغتنا ، وما يجب علينا أن نفعله ، هو أن نكون دعاة تطور كما كان رسولنا صلى اللّه عليه وسلم والرعيل الأول من صحابته ، وأن لا نجمد عقولنا بما يدعو له البعض من التزام ما توصل إليه المجتهدون في القرون السابقة ، وأن ننسى أن ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أوقف حداً من الحدود للحاجة في سنة المجاعة .

سيدي الرئيس ،

إن مدخلنا للقرن القادم كما كان للقرون الماضية وسيكون دائماً هو التعليم ، فالتعليم نوعاً ومنجهاً يتطلب تطوير قدرات الجيل القادم على الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة .

وأذكر في هذا المضمار أنني كنت ، في مؤتمر علمي افتتحه وزير التعليم في الدولة المضيفة ، وكان خطابه يدور على تدهور قدرة الدولة على التنافس الاقتصادي وهبوط الإنتاجية وتخلف الصناعة ، وعزا ذلك إلى أن التعليم في تلك الدولة قد تدنى إلى مستويات غير مقبولة وأنه من الضروري أن يعاد النظر في المنظومة التعليمية ككل ، ومن بين الأمور التي طرحها أن وزارته ستسعى لإدخال علوم الحاسوب في كل مدرسة ، وأن يصبح النجاح في علوم الحاسوب شرطاً للتخرج من المدرسة الثانوية كالقراءة والكتابة خلال عشر سنوات ، كان ذلك في عام 1982 وكانت الدولة هي الولايات المتحدة الأمريكية .

لا أريد أن أطيل عليكم ، ولكنني أقترح أن نخصص لقاء العام القادم للتعليم ، واقعه ومشاكله وطرق تطويره بما يتلاءم مع المتغيرات ، وخصوصاً الاستفادة من ثورة المعلومات في تطوير المناهج واستخدامها في أساليب التعليم .

د . حسن الإبراهيم :

لقد غطى أنور أغلب النقاط ، وقد ذكر الرئيس في تقديمه للاجتماع أنه ثار نقاش أمس حول العولمة ومن يتقبلها أو يرفضها ، أتمنى عدم إصدار كتاب عن الموضوع في العام القادم ، فالأمر محسوم ولا يجوز الكلام عن تقلبها أو رفضها .

أتذكر أنه في 1984 كان عنوان موضوع «الأمة العربية بين التراث والعصر» ، فكان سوء اختيار والتزمت الصمت ، وأحسست باكتئاب كبير على مدى ثلاثة أيام ، لأن الكلام كان عن العصر العباسي .

أتوقف عند هذا الحد وما قاله أنور ، وأنتقل إلى التساؤل . . . لماذا لا نركز على المشروعات العربية التي بدأت تظهر في بعض الدول لإجراء دراسات وبحوث تطويرية ، مثل مركز ابن خلدون ، والقرية الذكية في مصر ، وهناك مركز في دبي ، وبدؤوا في عمان مشروع مجلة الإنترنت «قلب العروبة» للربط داخلياً وخارجياً . . . هناك أعمال ابتكارية تجري .

هل يمكن تقييم أعمال هذا المنتدى بعد (21) سنة ، فإن الأوراق التي طرحت أمس أكاديمية بحتة ، ولكن دون سماع جديد عن العولمة ، فالعالم يتحدث عن الكوكبة والعولمة ، فيا ليت ، كما اقترح أنور دعوة شخص مرموق من الخارج ليتكلم عن العولمة ، سعد عكاشة تكلم عن التربية ، هناك مستجدات وتطورات عن المدرسة المستقبلية ، فهناك طالبة تغادر من أوروبا إلى استراليا ،

وأعدت لها مدرستها لمتابعة دراستها عن طريق الإنترنت ، وإن جامعة يوتا لها دراسات عن «المدرسة المستقبلية» ، فيمكن دعوة واحد من جامعة يوتا للتكلم عن ذلك .

الرئيس :

ما قصدته عن تخوف البعض من العولمة ، عدم الاستعداد لها ، لاسيما لنواحيها الاقتصادية ، مما أدى إلى هبوط في البورصة ، أما عن التقييم ، فإنه يستحق النظر ، ويمكن بحث ذلك في اجتماع اللجنة التنفيذية اليوم .

د . بكر أحمد حسن :

الآن نعيش العولمة ، ولم يعد مجال لطرح استفسارات ، فالعولمة قادمة شئنا أو أبينا ، وعلينا التعايش معها ، ومن أهم معالمها تقنية المعلومات ، وتشمل التكنولوجيا والاتصالات فقد استطاعوا التوصل لأحد الكروزومات ، مما يتيح لهم معرفة كل ما يتعلق بالأمراض . . . والاكتشاف المبكر للسرطان ، ومعالجة ناجحة للتعامل مع الإيدز من خلال القرود . . . فهذا يمثل تحديات كبيرة وخطيرة ، وأيضاً يمثل فرصاً كبيرة وخطيرة .

مثلاً ، مخرجات التعليم الرسمي ، مدارس وجامعات أو معاهد التدريب ، فيجب التركيز على مخرجات التعليم ، ودراسة شاملة لتقييمها ، وفي دولة الإمارات الآن ، تقوم الوزارة بإعادة النظر في البرامج في ضوء المستجدات والتطورات على مدى 20 سنة قادمة .

وهناك خطوات إيجابية أخرى في مجالات التقنيات ، تجري في المملكة ، وفي مصر ، وفي الأردن ، لإلحاقنابعصر العولمة ، فنحن نحتاج إلى تغيير ثوري في التفكير ، وأنا أثني على ما طرحه سعد عكاشة للتركيز على التربية .

الرئيس :

هذه النظرة الإيجابية والتفاؤلية للمحاولات الجادة للتطوير ، ولو شرح لنا الدكتور عبدالخالق عن خطة دولة الإمارات للتطوير في مجال التربية .

عبدالله النيباري :

لقاؤنا في هذا المنتدى ، وتبادل الآراء في شؤون التنمية في المنطقة ، والتعامل مع المتغيرات الدولية ، له أهميته . . . كثيرون أشاروا إلى دور العولمة ، ليس من موقع الخوف أو من أي منطلق آخر ، فهي ظاهرة نتيجة تطورات خارجية ، ولها انعكاسات على المجتمعات الأخرى ، اقتصادية وسياسية وثقافية ، فلا مجال لإنكارها أو عدم التعامل معها ، ونحن في الحقيقة معولمون ، إن لم يكن 100% فهو (80 - 90%) ، فنحن مندمجون في اقتصادات العالم . . . نصدر كل ما ننتج ،

ونستورد كل ما ينتجون ، فمع التطورات المصاحبة للعولمة ، نحن متلقون وهذه الظاهرة تتطلب سياسات ، وتحمل في طياتها مواقف ، وتحتاج إلى تشريعات ونظم ، فمطلوب اتخاذ سياسات ومواقف ، ونحاول أن نزيد إيجابياتها والتقليل من سلبياتها .

فالعولمة الآن تسير إلى اتفاق على إلغاء كامل القيود على تبادل السلع والخدمات والنشر ، ولاشك أن لها جوانب سياسية واجتماعية منها حقوق الإنسان ، فنملك نظمنا إزاء هذه الجوانب ، ولكن بالنسبة إلى الجوانب الاقتصادية يتعذر تلافيها ، فما جرى من العولمة تأثيرها الإيجابي لدينا ضعيف ، فليس الأمر مجرد قبولها ، ولكنها تحتاج سياسات ، ولكن لماذا تأخرنا عن المشاركة الاقتصادية مع منظمة التجارة العالمية؟ لأنه كانت هناك دراسات جارية ، جرت أيضاً في إطار تحولات أخرى . . . تحول في التجارة ، في التكتلات الاقتصادية . . . أما نحن ، فنفاجأ ثم يفرض علينا الأمر الواقع .

الآن مفاوضات لتداول السلع الزراعية ، ومع ذلك يخضع لسياسات ، ونحن ليس لدينا شيء نساوم عليه أو نفاوض فيه ، فمنذ دخولنا في الحوار العربي الأوروبي وحتى الآن ، لم نصل إلى تفاهم ، حيث يرفضون دخول سلع مجلس التعاون إليهم لأنها مدعومة ، فالموضوع صراع مصالح ، ويخضع لمساومات ومصالح ، فهناك مساومات بين أمريكا واليابان ، فاليابان ترفض فتح أسواقها ، والصين في مساومات مع أمريكا على الرغم من زيارة أولبرايت . . .

وفيما يتعلق بالأيديولوجي ، فيه انتقاد من الدولة الاشتراكية ، ودولة الرفاه ، وهناك مثال عملي ، في مجلس الأمة ، مطلوب تشريع للتعامل مع قضية العولمة ، ولكن المشروع غير مدروس دراسة كافية ، وفيما يتعلق باتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، لن نستفيد لأننا مستوردون ، ولذلك فإن المقصود في التعامل مع العولمة ، أن تكون هناك دراسات تتناول الإيجابيات والسلبيات .

وما طرحه الدكتور الدخيل كتطرف للعولمة ، هو تحويل ملكية النفط إلى القطاع الخاص ، هل هو مدروس؟ سألت عن ميزانية أرامكو ، وناتجها القومي؟ وكم تمثل؟ وما الآثار لو تم تحويلها إلى القطاع الخاص؟ ، عندنا ضعف في الاستثمار الصناعي . . ، فما تأثير نقل قطاع البترول في السعودية إلى القطاع الخاص ، بالنسبة إلى القيمة المضافة؟ فالأصل البحث عن إضافة جديدة إلى الناتج القومي ، وليس مجرد إحلال .

فهذا التفكير للتلاؤم مع العولمة ، ومبني على فهمها بأنها تحرير لكل شيء ، لكن هناك ضوابط يجب مراعاتها . . . في أمريكا ترسانة من القوانين يمكن استخدامها لحماية المصالح للأطراف فيها من رجال أعمال ومواطنين وغير ذلك ، وفي أوروبا دولة القانون مراعاة . . . أما عندنا فتضعضع لدولة القانون . . . فنحن في حاجة إلى فهم مختلف الظواهر وكنهها ، وما تتطلبه من إجراءات ودراسات .

نحن مختلفون عن الاستثمار في اليابان ، واستثماراتها وتوظيف رؤوس أموالها في الخارج ، أما نحن ، فإن رؤوس أموالنا في الخارج ، لضعف الاستثمار داخلياً ، حيث إنه في حدود (7%) داخلياً ، أما في الهند فيصل إلى (25%) فكيف نغير هذا الأمر؟

فيجب أن تكون هناك اقتراحات إيجابية ، والتعرف على الظاهرة ، وتأثيراتها فينا ، وتأثيرها في السياسة العامة . . . فهنا مجادلات حتى حول القرار السياسي .

الرئيس :

حقاً إذا لم يؤخذ بمختلف المحاذير ، فسيكون مصيرنا كمصير روسيا حيث لم تستعد للمجريات .

د . موضي الحمود :

مررنا أمس مروراً سريعاً على دور الدولة وضرورة التحول فيه ، فهناك فرق بين الطموح وما نعيشه ، وإني أختلف مع الأخ أنور والدكتور حسن ، لأن الأوراق المعروضة مهمة ، ويمكن استكمالها فيما يحتاج ذلك ، وإن التحول في دور الدولة ، ليس بالضرورة أن يكون بموافقتها ، لأنها تحاول كسب الشارع دون نقلة نوعية ، فنحتاج للتحول الإيجابي ، إلى ضغط شعبي ، فعلى مستوى السياسات العامة ، تعليمنا لا يواكب العصر ، تدريبنا ضعيف . . . ولكن لدينا نقاط قوة ، لدينا موارد طبيعية يحتاجها العالم ، وبحكم استثماراتنا أو ثقافتنا أو سهولة نقل التكنولوجيا واستخدامها . . . أفق الأطفال ومعايشتهم التكنولوجيا الحديثة ، فهناك فرصة للشباب لتقبل التغيير ، والتمويل في التعليم والتدريب مازال ممكناً بضغط حكومي وشعبي . . . هناك نقاط قوة يجب استغلالها لتطوير شبكة التشريعات للاستثمارات ، سواء في التعليم والتدريب ، أو لفتح مجالات عمل ، أو لحماية العاملين ، وأعتقد أن حكوماتنا لا تأخذ المبادرة ما لم تكن هناك خطورة شعبية مثل هذه المنتديات ، ونتكلم بصورة متفاوتة في مجتمعاتنا ، خلاصة القول ، أن دور الدولة يجب أن يتغير ، فهو المفتاح ، فعلينا تحريك القطاع الخاص لأنه مشلول ، وهناك صناعات نفطية يمكن تخصيصها ، أمانة ، هذا الطرح الذي يجب أن يأخذ مداه ، وقد يجد استجابة وقد لا يجد .

د . ماجد المنيف :

من قراءاتي ، بالنسبة إلى النفط ، لم تكن هناك أحكام من منظمة التجارة الدولية أو الجات باستبعاد النفط عن العولمة ، وكان هناك توجه في الجات بعدم التعرض لصناعات النفط ، بسبب أن الشركات كانت تتولى أمور النفط ، وفي المرحلة الأخيرة ، في السبعينيات ، بعد أن سيطرت الحكومات على النفط ، وعند المقاطعة حاولت أمريكا اتخاذ موقف للضغط ، إلا أن فرنسا وكندا كانتا مع المنتجين فلم تتخذ إجراءات ، ثم بدأت مفاوضات ، ومنظمة التجارة الدولية ، كانت تهتم

بالرسوم الجمركية ، إلا أن النفط لم تكن عليه رسوم سوى رسوم داخلية ، فلم تتعرض للموضوع ، وحتى الدول المنتجة ، إذا عرضت موضوع النفط ، فإن الهامش محدود ، ولكن إذا كانت لك قدرات وإمكانات فتستغلها ، فاستطاعت دول النفط من تقليل الإنتاج فارتفعت الأسعار ، ولذلك مادام لدى دول النفط هذه القوة ، فلن ترغب في طرح الموضوع للخصخصة .

في أمريكا . . . القانون رقم (301) مازال مسلطاً على اليابان إذا حاولت أو غيرها التعارض مع مصالحها ، اليابان كذلك لها قوتها ، فإذا كان لدولنا قدرة على التأثير في مجريات الأمور ، فإنه يجب العمل على تقوية مركزها التفاوضي ، فإن الاتفاقية المعروضة من بعض الدول حول الاستثمار ، ستنعكس آثاره على القرار الوطني ، فهناك معارضة من الدول النامية ، ويمكن لها تدعيم القوة التفاوضية ، ففيما يتعلق بالأمور البيئية مثلاً ، أمريكا لها موقف ، ودول أخرى أوروبية وغيرها لها موقف ، فيمكن أن نكون أقوياء بالآخرين ، واستثمار الاستفادة من أطراف أخرى ، حتى يمكن للدول النفطية أن تعمل تعاقدات مع الدول المتكافئة .

د . إسماعيل الشطي :

أتفق مع الأخ أنور ، وأركز على أن العولمة ليست ظاهرة أو أمراً ليغير الشكل ، وإنما ليغير المفاهيم ، وأفضل صوره لما تحدثه من تغيير ، نرجع خمسة قرون إلى الوراء ، لنرى كيف انتقل العالم إلى نظام بدأ ينتهي ، فمن خمسة قرون :

- كانت مناطق الإسلام ، والكنيسة الأرثوذكسية ، والكنيسة الكاثوليكية ، والصين والهند .
- وكان مفهوم القوة لمن لديه الجيش والسلاح .
- وكانت منطقة الإسلام تقوم على مدينة القاهرة/ دمشق/ بغداد .
- وكان مفهوم الحرية حينذاك الحر والعبد ، أما الآن فمفهوم الحرية ، العدالة والفرد .
- المواطنة لم تكن تحتاج جواز سفر ، ولكن كانت انتماء دينياً .
- مفهوم الثروة ، كان لمن يملك أراضي زراعية ومواشي .
- نظرية المعرفة كان أساسها الوحي الديني .
- التاريخ كان مفهومه مختلفاً ، فكان يقوم على الرواية أو الوحي .
- الخريطة الجغرافية كان لها شكل آخر . . . جنوب شرق آسيا كان الملايو .
- المفاهيم الاجتماعية . . . العائلة كانت الأساس ، فأصبح الآن الفرد .
- التطور من استعمال البارود إلى الأسلحة الحديثة .
- مع الانقلاب الصناعي ، أصبحت القوة ، بدلاً من العسكر والسلاح ، أصبحت السياسة ، ومع

لورد كميرون في الهند ، ولورد كرومر في مصر ، استطاعت إنجلترا السيطرة على ربع اليابسة ، فانتقل مفهوم القوة من العسكر والسلاح إلى السياسة .

- التقسيم السياسي تغير ، وفرض علينا مفاهيم السياسة والمواطنة . . . رقعة جغرافية مع انتماء سياسي أو قومي .
- مفاهيم مصدر الثروة تغيرت من الزراعة إلى الصناعة والمواد الخام .
- مفهوم التجارة تغير إلى تجارة دولية ، وتحالفات وشركات عملاقة .
- كنا سابقاً قبل خمسة قرون ، أقوى ، فتغيرت الصورة .

فلتصور العولمة وكيف تفرض ، ننظر إلى النظام الغربي وكيف سيطر علينا وفرض هيمنته وتوجهاته .

لذلك ، فالعولمة هي نمط تفرض مفاهيمها ، وإن القوة ليست في السياسة ، ولكنها في المجموعات الاقتصادية ، ليست الثروة في المواد الخام ، ولكنها في المعرفة ، حيث غيرت المعرفة مفهوم الثروة ، ومفهوم القوة ، وحتى نظرية المعرفة ، كان العقل في عصر التنوير هو سيد المعرفة ، ثم إلى التجريب ، ثم تغير أساس المعرفة ، وأصبح يفرض مفاهيم جديدة ، ومايزال التطور مع الكمبيوتر ، وستكون القراءة والكتابة ليست هي المهمة ، ولكن ستكون الذاكرة ، ومن يعتقد أن لدينا قدرة على التفاوض ، لا ، فقد كانت لنا هذه القدرة منذ خمسة قرون ، أما الآن فلا ، نحن كما يقول بوركيندي عنا «مازالوا في القرن التاسع عشر» فالمهم كيف نتعامل مع المتغيرات ، وليس كيف نفهمها . منذ (15) سنة قاومنا التقسيم في فلسطين ، ففرض علينا ، فإما أن نستمر في المقاومة ، أو أن نفهمه وننسجم معه ، وإلا سنخسر الكثير أسوة بما خسرناه على مدى خمسة قرون سبقت ، فيجب التأقلم ، فإن عصر الحتميات انتهى ، ولكن بالنسبة إلينا تعتبر العولمة حتمية ، فهناك من يستطيع القدرة على التغيير ، فدورنا محاولة الفهم للتعامل والاستمرار .

د . فهد الدوسري :

من هذا المنطلق ننظر إلى العولمة وما تتطلبه من تغيير في بعض الجوانب ، فلا نستطيع رفض قوانين السوق ، والتطورات التقنية ، فهناك بعض تحديات علينا أن نتعامل معها ، ومحاولة فهمها داخل كل منظومة .

ولكن هناك تحديات مرفوضة منها ما تطلبه منظمة التجارة العالمية ، لأنها تتطلب تغيير وتطوير أنظمة كثيرة داخل الدول ، لا سيما بالنسبة إلى الرسوم الجمركية التي تستفيد منها الدولة ، حيث تستفيد من تصدير البتروكيماويات مثلاً ، وتطلب المنظمة إلغاء الرسوم الجمركية وحرمان الدولة من إيراداتها .

والعولمة تسمح بالتكتلات ، ولا تزيل الحواجز ، وفي هذا المجال ، يمكن لدول مجلس التعاون – وسكانها حالياً حوالي (40) مليون نسمة ، وإذا أضيفت اليمن والعراق يصل إلى (100) مليون مما يفتح سوقاً كبيراً ، كما أن سكان الدول العربية بحسب تقدير سنة 1991 ، سيصل إلى (400) مليون نسمة ، وخلال خمس سنوات ستكون الدول العربية في منظمة التجارة العالمية ، مما يتيح لها التصريف .

من التحديات . . . قد تكون هناك بعض أضرار نتيجة العولمة ، ولكن ذلك يتطلب تطويراً في التعليم ، وفي الأداء الحكومي ، ووضع مجلس التعاون . وبالنسبة إلى وضع مجلس التعاون ، فأعتقد أنه إذا تكفلت دول المجلس بالتطوير ، وسبق أن ناقشنا ذلك في المنتدى ، وما يقتضيه الأمر من تغيير هياكله ، وموازنته ، مع تفعيل برنامج للتحول إلى سوق مشتركة ، واتحاد اقتصادي ، وتوحيد العملة ، فالعولمة ، يجب التعامل معها ، وقبول تحدياتها وتطوير أمورنا للتعامل معها .

الرئيس :

مجلس التعاون وتطوير إمكاناته وصلاحياته ، شبهته بوضعه الحالي ، بمنظمة قادرة على التنسيق ، وكان الهدف وحدوياً ، ونادراً ما نسمع نقداً لصلاحياته .

جاسم مراد :

الحين تقولون إن الشعب العربي بعد (15) سنة سيكون تعداده (400) مليون ، إنها زيادة عددية ، العولمة إذا تمكنت من تغيير المفاهيم لدينا ، وما يرفعونه دائماً . . . العادات والتقاليد . . . فهل إذا طالبنا بحقوقنا ، يكون ذلك ضد العادات والتقاليد . . . إنها خلقت منا عبيداً .

الخيرات كلها ، تذهب من دول الخليج إلى الهند وباكستان والفليبين ، من خلال العمالة المنزلية ، وليست فنية ، وأصبحت الحريم لا تعمل . . . فإذا كانت العولمة تغير مفهومنا ، دون مشاكل دينية عنصرية . . . إذا كانت تسلب حريتنا ، فلا نقبلها ، أقترح ، في العالم العربي ، أن الدولة التي لا تطبق الديمقراطية وحقوق الإنسان ، تطرد من هيئة الأمم المتحدة .

أسلوب طرح الفكر الديني . . . يجب أن ينتهي . . . يجب تطوير محطات التلفزيون ، فإن العربي لا يقرأ ولكن يشاهد ، نريد علماً ينمي العقول ، ويشغل الأنامل . . . النبط يعيدنا إلى البداوة . . . أرجو التركيز على هذه الأمور ، تعليم الجماهير كيف تتحرك .

عبدالمحسن تقي :

في محاولة الرد على السؤال الأخير أمس ، ما هو الحل أو الطريق؟ فهناك بعض نقاط من تجميع الآراء وإعادة الترتيب .

- ما أشار إليه الأخ أنور عما حدث في النمسا من نجاح حزب الحرية . . . لو شيء مشابه حدث عندنا لثارت صراعات . . . فبصرف النظر عن الشكليات والأطر ، يجب أن تكون هناك رقابة عالمية على مجرى الأمور .

- ما ذكر عن فتاة في جامعة إنجليزية ، تتابع دراستها في أستراليا ، فهذا نتيجة التكنولوجيا الحديثة . . . ابنتي تحضر لدرجة الدكتوراه في إحدى جامعات أمريكا ، ويتابع معها المشرف من خلال الإنترنت .

فنحتاج محو الأمية ، وتغيير العقلية التربوية ، لإزالة الحواجز بين الأستاذ والطالب ، على خلاف ما لدينا ، فهو مفقود لدينا ، فإذا عارض الطالب الأستاذ قد يرسب ، فالمهم الاستفادة من أساليب وأخلاقيات الأساليب الحديثة .

ما ذكره النيباري عن حقوق الملكية الفكرية ، حقاً ليس لدينا إنتاج فكري ، ولكن هل نبيح الاستيلاء على حقوق الآخرين ، فمهما قلت فهي مسؤولية أدبية ، وإقرارها ضمن هذا التوجه شيء جيد ، وقد نستفيد منها مستقبلاً .

التفكير فيما هو المخرج . . . ما هو الحل أو الطريق؟ يمكن من تجميع الآراء وإعادة الترتيب ، وفي ضوء ما طرح من جوانب إيجابية ، وأخرى سلبية ، فمعظم الجوانب الإيجابية التي طرحت ، ومنطقتنا في أمس الحاجة إليها تتعلق بما يأتي :

- إقامة المجتمع المدني .
- حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة .
- الديمقراطية وحرية التعبير والتفكير .

فإذا أمكننا تحقيق ذلك ، نحصل على دعم العالم كله ، حيث يهتم بها المثقفون .

- قيل إن الشركات العالمية الكبرى هي التي تستفيد من العولمة ، فيجب أن نعظم مشاركتنا في هذه الشركات الرائدة الكبيرة المسيطرة ، ودخولنا فيها بأكبر قدر ممكن ، بما يتيح لنا الاستفادة بقدر مساهمتها حتى ولو كانت محدودة . . . فيجب علينا التحرك .

- فيما يتعلق بالمفاوضات ، نحتاج تكتلاً قوياً ، ولا يكفي له تكتل خليجي ، فيمكن أن يكون تكتلاً على المستوى العربي تتوفر له قوة التفاوض ، فمن خلال تكتل عربي يندفع من المصلحة وليس من العاطفة - يمكن التفاوض لمصلحة العرب المستقبلية ، بدلاً من الانفراد ، فهناك حالياً بعض الدول تفكر في الدخول في منظمة التجارة العالمية .

- قضية التطبيع ، إذا كان من الأغراض الخبيثة للاتجاه العولمي ، فإذا كانت الأغراض سياسية ،

يجب الاتحاد لمواجهته ، ولكن مع التحفظ حتى لا يتحول إلى مواجهة بين إسلام ويهودية .

د . ناصر القعود :

كثير من النقاط طرحت . . . القضايا العامة للتعليم ، والاستجابة للمتغيرات ، كم من تحديات طرحت منذ السبعينيات ، وكانت تتطلب سرعة على التكيف واتخاذ القرار السريع . . . فمن السبعينيات ظهرت منظمة التجارة الدولية ، وظاهرة التكتلات الاقتصادية ، وكلها كانت مقدمات للعولمة ، لماذا استجابتنا بطيئة؟ إنها مشكلة بطء التكيف . . . على سبيل المثال ، هل التربية قابلة للتغيير؟ مع سرعة التغيير . . . فهناك تحديات كثيرة تطرح على مدى 20 سنة ، وتتأخر الاستجابة . وكذلك التكتلات الاقتصادية . . . فهناك بطء التكيف ، فعلى مدى سنوات ، ينتقد التعليم وبرامجه دون تغيير . . . فلدينا مشكلة بطء الاستجابة للتحديات ، فالعولمة أصبحت متسارعة ، وتجعل قضية البطء المعتاد مشكلة .

تقييم المنتدى . . . أضيف ، حبذا لو يطعم بوجوه جديدة شابة للمساهمة بتجاربهم الجديدة .

عبد الملك الهنائي :

شكراً لدعوتي لأول مرة ، وهناك بعض النقاط :

1 – ما يتعلق باللغة العربية ، وما قد تلاقيه من العولمة ، فيجب ألا يغيب ذلك عن المسؤولين ، فهي هويتنا ، ولا مانع من تعلم لغات أخرى إضافية . . . دولة الإمارات أعدت برامج في اللغة العربية تقدم في التلفزيون .

2 – التطبيع مع إسرائيل ، قد تحدث معاملات اقتصادية ولكن ربما ثقافية أيضاً ، فينبغي أخذ ذلك بالاعتبار ، فلا بأس في معارضة التطبيع ، فإذا كان هناك تطبيع ، يجب ألا يكون مفروضاً ، ويجب عدم الاستجابة لتحمل أية نفقات يتطلبها التطبيع .

3 – العولمة ليست قدراً ، ولكن يجب أن نكون مؤثرين فيها ، وقد نؤثر ثقافياً في ضوء حضارتنا .

عبد الوهاب التمار :

أمس واليوم تجلت لي صورة حيادية موضوعية ، كعملية تغيير لنمط التعاملات ، لتجاوز الخلافات السياسية والاجتماعية والعقائدية ، وهذا الفهم يتمشى مع طرح الدكتور الشطي ، فيدعونا ذلك للتجاوب في شقيه : شق الفهم ، وشق الانسجام في الدعوة إلى العمل وليس فقط في السياسة ، والاستفادة من المتغيرات ومع هذا التجاوب ، هناك هامش لتنشيط آليات قائمة ، وربما استخدام بعضها ، فمن الآليات ما يحتاج حاجة ماسة إلى خلية تجري تحقيقاً وبحثاً لمتابعة حية للتطورات ، وتأتي بنتائجها واستقصاءاتها لترشيد المجتمع ، هذه الآلية ، حدها الأدنى أن تكون

منطقة الخليج ، والأمثل ، أن تكون عربية ، وذلك ليس عاطفياً ، ولكن مصلحياً وإلزامياً ، فالعولمة ، نحن العرب ، شئنا أو أبينا ، في قارب واحد ، مما يفرض علينا التنسيق .

- الجوانب الاقتصادية ، توضع في ذات النسق ، على مستوى الدول العربية ، بما يعظم المنافع والمردود ، ويكون الحوار مستمراً للمعايشة ولا يكون مؤقتاً .
- المؤسسات على جانب التنشيط ، هي مؤسسات العمل المجتمعي ، مؤسسات المجتمع المدني . . . جمعيات الاقتصاديين - الاجتماعيين ، وغيرها . . . وغرف التجارة . . . والاتحادات . . .

وأن يكون هناك حوار ، ليس لمصلحة آنية ، وأن نبدأ بالبيضة قبل الفرخة . . . فإن الأفق يجعلنا نخرج من المسالك الضيقة إلى الأوسع ، فإن الاستثمار الحقيقي يبدأ من السيطرة على المكونات ، وما الاستثمار إلا مرحلة أولى للوصول إلى الغرض النهائي ، فالتنظيم القائم الآن عالمي التوجه ، فيكون الاستثمار استراتيجياً ، إذ يجب التنسيق فيما بيننا ، وإعطاء أنفسنا فرصة للتفكير فيما وراء مختلف التوجهات ، ولنتكلم بصوت واحد لتعظيم الثروة البترولية ، لنرى الآفاق التي يمكن أن تفتحها وتوسعها ، لنضع أنفسنا على خريطة العالم .

سليمان الحريش :

الأوبك قامت سنة 1965 بهدف تخفيض الأسعار ، ولها أهداف محددة لتوحيد سياسات البترول ، وتحديد الأسعار ، وعائد مجزٍ ، وهي أهداف جيدة ومستمرة ، فماذا عملت المنظمة منذ قيامها؟

في فترة الستينيات ، حققت تجميد الأسعار ، فلم تجرؤ الشركات على تخفيض الأسعار ، وقامت بالتنسيق ، ونجحت في إزالة الحسومات للطرف الثالث .

في سنة 1968 ظهر في مؤتمر الـ (16) وضع توجه دول الأوبيك إلى أفق جديد مع الشركات ، في سنة 1969 ، في قطر ، ظهرت وثيقة للثروة البترولية والمحافظة عليها . في السبعينيات ، ظهرت آثار سياسية ونجحت في هذا المجال ، وانتقلت العلاقة من علاقة مع الشركات ، إلى علاقة مع الدول المستهلكة .

وعقد مؤتمر في سنة 1975 ، وكان إعلاناً لأوبيك ، ثم عقد بعده مؤتمر باريس سنة 1975 ، ولم يقبل شروطاً ، وخرجت أوبيك قوية ، وفي سنة 1978 عادت أوبيك للتحاور مع نفسها ، حيث انتهت العلاقة مع الدول ، واستمرت علاقتها مع الشركات ، وبدأت تفكر في استراتيجية جديدة .

فيما يتعلق بعودة الشركات للنفط ، فإن المفروض أن الدول عندما تملكت أو أممت النفط ، أن تكون قد استعدت وطورت مع الكفاءة الإدارية لمواجهة المسؤولية ، ولكن بعد خروج الشركات ، تثار

حالياً دعوة لعودتها ، ولكن هل سيكون بالقيادات القديمة؟

تجربة المملكة ، وهي آخر من تملكت ، بقيت الشركة كما هي ، وطورت الحقول ، ومن الطبيعي أن تحتاج إلى رأسمال .

– الإشارة إلى مجلس التعاون ، فإن المنظمات ما هي إلا هياكل ، ولكن لا أحمل المجلس الرئاسي الأمر .

د . عبدالعزيز سلطان :

أشار سليمان الحربش إلى أنه على الشركات بعد التأميم ، أن تطور وتحرص على الكفاءة الإدارية ، وأن ذلك تم في المملكة ، فهل يعني ذلك أن الشركات الأخرى في دول الخليج لم تطور نفسها؟

سليمان الحربش :

أتكلم عن تجربة أرامكو حيث لديها التقنية اللازمة ، والمملكة لا تتأخر ولا تتراجع عن الركب .

د . علي الكواري :

نقاشنا حول العولمة طال وتشعب ولم يأت منتظماً كما تم ترتيبه في جدول أعمال اللقاء بسبب الغياب المفاجئ للأخ الدكتور تركي الحمد ، وقد فاتني أن أبدي وجهة نظري على ورقة الدكتور عبدالعزيز الدخيل بسبب رئاستي للجلسة الثانية ، واسمحوا لي أن أبدي اعتراضاً على روح الورقة وما جاء فيها من دعوة إلى الرأسمالية البشعة التي لم تعد موجودة في أعتى مراكزها وإنما تم ضبطها ومعالجة شرورها الاجتماعية وأخضعت للاعتبارات المجتمعية وأصبحت النظم التي بدأت برأسمالية آدم سميث اليوم نظماً مختلفة ذات بعد اجتماعي إلى جانب بعد الكفاءة في تخصيص الموارد والاستفادة من الحافز الفردي ، وقد لاحظت أن الدكتور عبدالعزيز الدخيل قد قارن مثال الرأسمالية Ideal بواقع النظم البديلة الأخرى وفي هذا تجنٍّ ، فإما أن يقارَن مثال بمثال أو يقارن واقع بواقع ، والشيء الذي أتفق فيه مع الدكتور عبدالعزيز هو الدعوة إلى الديمقراطية .

سيدي الرئيس نحن نناقش ظاهرة آتية من الخارج ، ظاهرة لا مناص من تأثيراتها شئنا أو أبينا ، ولذلك فإن المهم هو وضعنا الداخلي وقدرته على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي تتيحها ظاهرة العولمة ، والعولمة اليوم لها وجهان : أولهما : وجه مضيء من المهم معرفته والاستفادة منه ، وثانيهما : وجه قبيح يتمثل في التوجه إلى الهيمنة بشكل عام على منطقتنا بشكل خاص لما لديها من أوراق ومنها النفط يمكن لقوى الهيمنة أن توظفها تجاه الغير ، وهذا البعد يجب أن نقاومه ما استطعنا ، وألا نقبله ولا نساعد على قبوله نفسياً لدى مجتمعاتنا وأجيالنا القادمة ،

فاللحظة الراهنة ليست أزلية وإنما تتغير مع الزمن لصالح الحقوق والمصالح المشروعة للشعوب التي تتواصى بالحق وبالصبر ، ومقاومتنا للهيمنة يمكن أن تكون من خلال أمرين :

الأول : بلورة قرار وطني يمثل المصالح الوطنية بعيدة المدى لمجتمعاتنا وهويتنا العربية والإسلامية ومن خلال المشاركة السياسية الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وعدم ترك الأمر كله في يد فرد أو قلة من الأفراد .

الثاني : تعزيز عوامل اكتساب القدرة التنافسية من تحديث وتطوير للتعليم والبنية الأساسية وربطها باحتياجات التنمية ، ورفع مستوى الأداء وزيادة الإنتاجية ، وتحقيق مزيد من المشاركة في الإنتاج والتوزيع واتخاذ القرار من أجل بناء قاعدة إنتاجية بديلة للاعتماد الحالي على ريع النفط .

وجدير بالتأكيد أن نقطة البداية التي تبدأ منها دولنا لمواجهة تحديات العولمة ، هي اليوم نقطة متدنية وعلينا أن نعي ذلك ونعمل على تغييره تدريجياً ، فالنفط معولم وخارج نطاق السيطرة الفعلية لإرادتنا الوطنية وهو ورقة في يد القوى المهيمنة كما سبقت الإشارة ، واستثمارات القطاع الخاص البالغة 850 ملياراً مستثمرة في الخارج وليست تحت سيطرتنا ، ويمكن أن تتلاشى في اضطرابات الأسواق المالية وتقلبات أسعار العملات وتتحول أرباحاً للمغامرين وخسائر محققة لما بقي من عائدات النفط التي لم نحسن إدارتها ، وفوق ذلك فإن الوجود العسكري المكثف في المنطقة إلى جانب تأثيره في القرارات الوطنية قد يؤدي إلى زجنا في صراعات ليس لنا فيها ناقة ولا جمل ، فهذا الوجود العسكري هو ذراع الهيمنة ، ولا يمكن أن يكون تحت سيطرتنا ، وإلى جانب ذلك كله فالخلل السكاني حول مجتمعاتنا إلى تجمعات بشرية لا ترقى إلى مستوى المجتمع ويمكن من الناحية التطبيقية أن تسحب الشرعية منها ويصبح المواطنون أقلية من ضمن الأقليات السكانية ، ولعل المتتبع للدراسات الاستراتيجية في الغرب يجد توجهات قد تؤدي إذا ما تبلورت لا قدر الله ، إلى فقدان الدول الصغيرة في المنطقة لهويتها العربية والإسلامية ، وتصبح مجتمعاتنا كما أصبحت سنغافورة ، دولة ذات مجتمع لا يمت إلى مجتمعاتها الأصلية ، ويضيع السكان الأصليون بعد أن تتقوض مراكزهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية .

د . سعد الزهراني :

أبدأ باقتراح :

- الوسيلة الوحيدة للمنتدى حالياً نشر كتيب ، فأقترح أن يكون له صفحة على الإنترنت ، وتطويره بالإضافة إليه ، ويمكن إضافة ما سبق ، بما يزيد فاعلية ما ينتهي إليه المنتدى ، وتوصيله إلى قاعدة أوسع .

والمنتدى لم يركز على محور الثقافة والعولمة ، فكثير من النقاش عن أن التربية تعتبر عنصراً أساسياً في العولمة والتعامل معها ، والتركيز على الجودة والإدارة الجيدة ، والعمل على تطوير التعليم ، بما في ذلك أهدافه التقليدية . . . جامعاتنا مازالت تدرس تاريخ العلم وليس العلم ذاته ، فتحتاج إلى سنوات للوصول إلى متطلبات العولمة ، فلا تشجع على التعليم الذاتي ، والتعليم الحديث شبه مفقود في مناهجنا التعليمية .

نسمع الآن عن الحرم الجامعي الافتراضي ، فهو تجمع جامعات غير موجودة فعلياً ، ولكنها قضت على قيود الزمان والمكان للتعليم ، ووصل إلى مرحلة المكتبات الإلكترونية . هذه تحديات في التعليم العالي بالذات ، ينبغي التركيز عليها ، وأشير إلى أن مؤتمر اليونسكو الماضي ، ناقش تجديدات وانتهى إلى توصيات ، وللأسف لا أرى استجابة لتوصياته التي تناولت استراتيجيات التعليم العالي ، فإذا تم تفعيلها ستكون مفيدة .

عبدالجليل الغربللي :

تساؤل : هناك مجموعة مطالب كثيرة حول قضية الإصلاحات ، ولكنها لا تجد أذناً مصغية لدى المسؤولين ، دون تفاعل ، فلماذا؟ أعتقد أنه لغياب نزعة التضحية للإصلاح ، فلا يتفاعل الأفراد مع التضحية للإصلاح ، أعتقد أن الأسباب ، غياب القدوة ، والهدر ، والفساد ، ثلاثة أسباب تجعل الأفراد غير مستعدين للتضحية ، فهي مشكلة هيكلية في الأنظمة نتيجة لغياب القدوة ، فهي ظاهرة موجودة تعطل الإصلاح ، وتشل اتخاذ القرار .

فما العمل ، دعونا نحلم ، فقد يأتي يوم يتجسد هذا الحلم ، ولكن لماذا لا نبدأ بالخطوة الأولى في مسيرة الألف ميل ، نجسد هذا الحلم والبدء بالخطوة الأولى ، فيتبنى المنتدى مشروعاً قومياً على مستوى دول مجلس التعاون لدمج القطاعات النفطية والغاز ، في قطاع نفطي خليجي ، هو نوع من (integration) ، دعونا نستشرف ما يمكن أن تكون عليه دول المنطقة ، إذا ما سيطرت بشكل جماعي على معدلات الإنتاج والتكرير والتسويق للنفط ومشتقاته ، لماذا لا نحلم بنقل المنطقة من مستوى نمو إلى مستوى أفضل ، ويعمل على ديمومة ، لماذا لا يتولى المنتدى مسؤولية دراسة أولية لهذا المشروع ، ووضعه أمام متخذي القرار للتشاور حوله ، ووضع محاور دراسة من قبل متخصصين ، على أن تتولى هذه المسؤولية ، جهة استشارية متخصصة في هذا المجال ، وعرض الدراسة الأولية في اجتماع المنتدى القادم ، كخطوة أولى لتجسيد هذا المشروع؟

د . ناصر الصانع :

كنت سأعقب على النيباري حول فهمه لتواجدنا في شركات كبيرة الاستثمار ، فما دمت متواجداً ، فعليك توفير أكبر قدر من الأجندة للمصلحة ، والكويت عندما استفادت من شركة

سنتافي ، والسعودية أيضاً استفادت من تقنيات شركة أرامكو ، مجلس الأمة سبق أن طلب من الحكومة إتاحة فرص لشبابنا للتدريب في تلك الشركات .

- التطبيع مع إسرائيل ، النظرة فيها التخوف ، ومن رأي مشروع بيريز عن الشرق الأوسط الجديد ، أنه يتيح فرصة للعمالة في مصر ، وللإدارة في إسرائيل ، وللتنمية في فلسطين ، والتمويل في الخليج ، وقد تستجيب ، ولكن يجب أن يكون للمثقفين رأي وحضور ، وبحث ماذا يمكن عمله .

أشكر الدكتور سعد الزهراني على اقتراح إدخال صفحة على الإنترنت ، ولكن علينا كما قال عبدالجليل ، كيف نفكر ، فإن المتغيرات في الخارج كثيرة وحادة ، والمشكلة في تجاهلها ، فكجهد ، إذا المنتدى لم يستطع المتابعة وإجراء الدراسة ، فيمكنه تبني دراسة رئيسة ملامحها :

- تكون الدراسة (Bench market) للعولمة للتعرف على أفضل مؤشرات ، ونعمل على رفع مستوانا إلى هذا العنصر ، فالشركات تعمل على رفع مستواها للتوصل إلى ما يحقق أهدافها . . . في الخليج نحتاج (Bench market) بالنسبة إلى العولمة .
- وهناك دليل على الشفافية (corruption index) دخلت فيها الأردن ومصر وتونس ، فكل الدول ترغب في الدخول ولكن يقتضي توفير متطلبات .
- محاولة مركز ابن خلدون ، إجراء دراسة تتناول رصد الديمقراطية في المنطقة ، فهي لغة العولمة .

والقضايا الهامة المتصلة بمنظمة التجارة العالمية ، فرغم تأخر المملكة العربية السعودية في المشاركة في عضوية المنظمة ، إلا أنها دخلت فيها .

- وما طرح من تساؤل حول حصتنا السوقية ، فهذه مؤشرات كثيرة ، ووضع (manual) حول العولمة يفيد في هذا المجال .
- وأركز على الكلام عن العادات والتقاليد ، منها قديمة تنتهي ، وأخرى رصينة ، فكل أدبيات علم الإدارة تتكلم عن أدبيات رصينة في التاريخ الإسلامي ، قيم تؤثر لو تم توظيفها في بعث مكنون كبير في المنطقة ، والاستفادة من قيم حضارتنا في هذا السياق العولمي ، فيا حبذا لو تبنى المنتدى دراسة تتبناها مجموعة لتسليط الضوء ، وتعطي إرشادات لمن يرغب .

الرئيس :

أنتهز الفرصة لأشكر معدي الأوراق والمتحدثين ، والشكر لمدير المشروع ، والمنسق العام على استمرار وتجدد المنتدى .

المنسق العام :

نيابة عنكم أشكر معدي الأوراق ورؤساء الجلسات .

منتدى التنمية

اللقاء السنوي الحادي والعشرون

3 - 4 فبراير 2000

دبـــي

الموضوع : دول الخليج والعولمة

أسماء المشاركين

1 - أحمـــد بشـــارة

2 - إسمـــاعيل الشطـــي

3 - أنـــور عبدالله النـــوري

4 - بكـــر أحمـــد حســـن

5 - جاســم السعـــدون

6 - جـــاسم مـــــراد

7 - حســـن علـــي الإبراهيـــم

8 - خليفـــة محمـــد بخيـــت

9 - رســـول الجشـــي

10 - ريمـــا الصبـــان

11 - سعـــد الزهـــراني

12 - سعـــد عكاشـــة

13 - سليمـــان الحربـــش

14 - سليمـــان عبدالرزاق المطوع

15 - سيـــف بـــن هاشـــل المسكـــري

16 - عـــامـــر التميمـــي

17 - عبـــدالجليـــل الغربللـــي

18 - عبـــدالحميـــد البســـام

19 - عبـــدالخـــالق عبـــدالله

20 - عبـــدالرحمـــن الســـاعي

21 - عبـــدالعزيـــز الجـــلال

22 - عبـــدالعـــزيـــز سلطـــان

23 - عبـــدالعزيـــز محمـــد الدخيـــل

24 - عبـــدالله النيبـــاري

25 - عبـــدالله عبـــدالرحمن الطويـــل

26 - عبـــدالله يـــوسف الغـــانـــم

27 - عبـــدالمحسن تقـــي مظفـــر

28 - عبـــدالملـــك بـــن عبدالله الهنائـــي

29 - عبـــدالملـــك يوسف الحمـــر

30 - عبـــدالوهـــاب التمـــار

31 - عجلان محمد الكواري

32 - علـــي خليفـــة الكـــواري

33 - علـــي محمـــد فخـــرو

34 - فهـــد الـــدوســـري

35 - مـــاجـــد المنيـــف

36 - منيـــرة أحمـــد فخـــرو

37 - مـــوســـى الـــصـــراف

38 - مـــوضـــي الحمـــود

39 - نـــاصـــر إبراهيـــم القعـــود

40 - نـــاصـــر جاســـم الصـــانـــع

41 - ناصـــر محمـــد العجمـــي

42 - يوســـف إبـــراهيـــم الـــغـــانـــم

43 - يـــوســـف حمـــد الإبـــراهيـــم

منتدى التنمية

2000